المصارف العراقية

IRAQI BANKS

رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

السنة الثانية العدد(15) نيسان / 2015

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف تصدر عن رابطة المصارف الخاصة في العراق

معتمدة لدى نقابة الصحفيين العراقيين بالرقم ١٤٤٦ في ٢٠١٤/٣/٤

جيشٌ يحمي ... وإقتصادٌ يبني

المصارف العراقية
IRAQI BANKS

رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف
تصدر عن رابطة المصارف الخاصة في العراق

السنة الثانية العدد(15) نيسان/ 2014

المقالات والبحوث والدراسات المنشورة في المجلة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة والرابطة ، وإنما عن آراء كتابها ومعديها..

في هذا العدد

رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي يشارك في جلسة النقاش التفاعلية لقادة الاقتصاد العالميين في دافوس	7
التعليمات الجديدة للبنك المركزي العراقي ودورها في إنعاش الإقتصاد	8
محفل اقتصادي كبير يضم كبار رجال الاعمال في القطاع الحكومي والخاص والاجنبي (قانون استثمار رصين يحقق اهداف التنمية ويلبي طموح المستثمر)	9
قرارات وتوصيات مهمة للجنة الإقتصادية في مجلس الوزراء في إجتماعها التاسع	10
وزير النفط يتوقع ان يصل سعر النفط الى ٧٠ دولار بنهاية ٢٠١٥	14
مؤتمر اتحاد الغرف العربية يوصي بتفعيل القطاع الخاص	15
إجراءات تنفيذ الموازنة الإتحادية .. آراء ومقترحات ندوة جمعية الإقتصاديين العراقيين	16-17
قراءة في مؤتمر إستراتيجية القطاع الخاص	18
رابطة المصارف الخاصة في العراق وبالتعاون مع البنك المركزي العراقي ندوة حوارية بخصوص آلية إحتساب الضرائب والأمانات الكمركية	23-24
رابطة المصارف الخاصة تعقد ورشة عمل لتدريب ممثلي المصارف على تنفيذ الآلية الخاصة بذلك	25-26
معهد التقدم للسياسات الانمائية ورابطة المصارف الخاصة في العراق مناقشة الوضع المالي والنقدي الراهن في العراق	28-31
لقاء المحافظ مع المصارف الاجنبية في العراق	41-42
مؤتمر شرم الشيخ	48

هيئة التحرير

رئيس مجلس الادارة
وديع نوري الحنظل
رئيس التحرير
محمود البرزنجي
مدير التحرير
علي طارق مصطاف
سكرتير التحرير
محمد عبد الحميد موسى

المستشارون

١ـ الدكتور مظهر محمد صالح
٢ـ الدكتور ماجد محمد حسن الصوري
٣ـ الدكتورة سلام عبد الكريم سميسم
٤ـ الدكتور صادق راشد الشمري
٥ـ الاستاذ محمد صالح الشماع
٦ـ الاستاذ بسطام عبود الجنابي
٧ـ الدكتور الاستاذ كاظم جويد
الاستاذ باسم جميل انطوان
الاستاذ سمير عباس النصيري

المستشار القانوني للرابطة
السيد محمد موسى حسين الخضوري

العلاقات العامة
ماجد ميشيل
نبيل النجار

للمساهمة عبر الانترنت
البريد الالكتروني للرابطة
ipbl2004@gmail.com
الموقع الالكتروني للرابطة www.ipbl-iraq.org

مطبعة نصوص للتصميم والطباعة
07901 418 450
الاشراف الفني احمد بدر غيلان
مصمم مساعد علي بدر غيلان

شارك في الاعداد
رفيف رياض النواف

للاعلان في المجلة الاتصال على الارقام
07901282051
07709245002

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٩٢٨) لسنة ٢٠١٣

مقر الرابطة : الكرادة خارج / حي بابل - المسبح شارع ٣٠ مبنى ٢٤)
ص.ب (٢٧٦٦ الجادرية / بغداد - جمهورية العراق

محمود البرزنجي
رئيس التحرير

(البـنـك الـدولـي)

تم أنشاء البنك الدولي في عام (١٩٤٤) بناء على اتفاقيات بريتون وودز وكان الهدف الاولي هو المساهمة في أعادة أعمار أوروبا الغربية بعد الدمار الذي لحق بها جراء الحرب .
وفي الخمسينيات ، وبعد أن قطعت الدول الاوربية شوطاً كبيراً في عملية الاعمار وتزايد حاجة دول العالم الثالث الى تمويل مشاريع تنموية بهدف تطوير وتنمية اقتصادياتها ومطالبة هذه الدول للدول الغنية بتحمل مسؤلية أكبر تجاه أقتصاديات دول العالم الثالث ، تحول أهتمام البنك الدولي الى هذه الدول والى تمويل العملية التنموية فيها من خلال أنشاء مؤسسة لمجموعة البنك الدولي ، وهي المؤسسة الدولية للتنمية والتي تهدف الى توفير قروض ميسرة للدول الأكبر فقراً .

تجدر الأشارة اولاً بأن مجموعة البنك الدولي تتألف من خمس مؤسسات متخصصة تعمل كل منها في مجال معين من العملية التنموية ، وهذه المؤسسات هي :
١) البنك الدولي .
٢) المؤسسة الدولية للتنمية .
٣) المؤسسة الدولية للتمويل .
٤) المركز الدولي لتسوية منازعات الأستثمار .
٥) الوكالة الدولية لضمان الأستثمار

البنك الدولي هو مؤسسة مملوكة من قبل الدول الأعضاء البالغ عددهم (١٨٤) دولة ويعمل فيها نحو عشرة الأف موظف ، أكثر من نصفهم من القارة الأمريكية . ويعنى البنك بدعم كافة دول الأعضاء من خلال أعطاء هذه الدول قروضاً وضمانات قروض وتقديم الأستشارة والمعونة الفنية وبرامج تخفيف عبئ الدين العام ومكافحة الفقر وغيرها . وبالتالي فأن البنك الدولي يقدم خدماته للجهات الرسمية للأعضاء وليس للقطاع الخاص . ويجدر بالذكر ان البنك لا يمنح قروضاً للدول ذات الدخل المرتفع ، والمصدر الرئيسي للأموال التي يقرضها البنك للدول الأعضاء هي القروض التي يحصل عليها البنك من الاسواق العالمية وعن طريق أصدار أدوات مالية وسندات تتمتع بأعلى تصنيف ائتماني في العالم كونها تشترى من قبل الحكومات والمصارف المركزية .
أما القروض الميسرة التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية للدول الأكثر فقراً فيتم تمويلها من خلال هبات من الدول المانحة .

يمكن تلخيص الأغراض التي تم أنشاء البنك الدولي من أجلها كالآتي :
١) الأسهام في أعمار وتنمية اقتصاديات الأعضاء من خلال تسهيل أستثمار رؤس الأموال في الأغراض الانتاجية للدول التي عانت من الحرب وتشجيع وتطوير الموارد والوسائل الأنتاجية في الدول الأقل تطوراً .
٢) تشجيع الأستثمار الأجنبي الخاص من خلال الضمانات أو المساهمة في القروض التي يوفرها القطاع الخاص ، وتوفير تمويل من خلال رأس مال البنك أو مصادر أخرى بشروط معقولة في حال عدم توفر استثمارات خاصة .
٣) دعم النمو الطويل الأجل المتوازن للتجارة الدولية والمحافظة على التوازن في موازين المدفوعات من خلال تشجيع الأستثمارات الدولية لتطوير الموارد الأنتاجية للأعضاء ، ممايسهم في زيادة الأنتاجية والمستوى المعيشي وأوضاع العمالة .
٤) تنظيم القروض التي يوفرها أو يضمنها ، بالعلاقة مع القروض الدولية من مصادر أخرى ، بشكل يعطي أولوية للمشاريع الأكثر فائدة والحاحاً ، صغيرة كانت أم كبيرة .

العمل أبلغ خطاب ...

علي طارق مصطاف
المدير التنفيذي
رابطة المصارف الخاصة في العراق

شهدت الاشهر الأخيرة تطورات كبيرة في العراق على المستوى الاقتصادي بصورة عامة وعلى القطاع المصرفي بصورة خاصة، حيث كان التوجه الحكومي لدعم القطاع الخاص بقرارات تؤدي نتائجها الى زيادة تأثيره في الاقتصاد العراقي وان يأخذ دوره الحقيقي. عملت رابطة المصارف وما زالت تعمل بشكل قريب ومتواصل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لخلق بيئة افضل للعمل المصرفي الخاص يضمن نمو وتطور القطاع وان يكون للمصارف الخاصة مكانة متميزة في صلب عملية التنمية الاقتصادية.

ان مراجعة الذات من أهم الخطوات والأدوات التي تضمن استمرار العمل بالاتجاه الصحيح والتأكد من ثبات مهمة ورسالة المؤسسة، وان رضى الأعضاء وتنفيذ ما يطمحون إليه هو في قمة مهام الرابطة، ولأننا نؤمن بان العمل ابلغ واصدق من الكلام، لذا فلنراجع ما وعدت به رابطة المصارف اعضائها في نهاية العام الماضي، ولندرج بشكل مختصر بعض التوصيات التي خرج بها المؤتمر المصرفي العراقي الثاني والنجاحات التي تحققت على طريق تحويلها إلى واقع ملموس.

لقد طالبت الرابطة في أولى توصياتها بأن تكون المصارف الخاصة شريكا حقيقيا، فاعلا وحيويا وان يساهم في عملية صناعه القرار وابداء الرأي في الأمور الاقتصاديه والمالية، ولقد استجاب البنك المركزي العراقي لهذا وأعلن في مطلع شهر شباط "الموافقة على تعيين ممثل عن المصارف الخاصة في مجلس إدارة البنك المركزي"ليشكل هذا القرار خطوة كبيرة الى الامام في سبيل تحقيق الشراكة المرجوة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، ولم يحسم بالطبع امر المرشح الى الآن بشكل نهائي لما لهذا المنصب من شروط محدده تمنع المساهمين في المصارف او العاملين بها من الترشح إضافة الى امتلاك المرشح مزايا معينة وخبرة كبيرة في مجال الصيرفة.

وفي محور اخر طالبت الرابطة بأن تعامل المصارف الخاصة بنفس المعايير المستخدمة بالتعامل مع المصارف الحكومية، والزام دوائر الدولة بقبول الصكوك المصدقة الصادرة من قبل المصارف الخاصة وادارة صرف رواتب الموظفين ودراسة امكانية استلام المصارف للضرائب والرسوم الحكومية وتقييدها لحسابات الجهات المعنية لديها.

وقد لاقى هذا المطلب قبولا كبيرا من جميع الاطراف لان مثل هذه الخطوة تمثل البوابة الرئيسية لتعزيز الثقة بالمصارف الخاصة حيث اوصى البنك المركزي العراقي الحكومة في بيانه المذكور بقبول مؤسسات الدولة للصكوك الصادرة من قبل المصارف الخاصة وكذلك استلام الضرائب والرسوم لصالح الحكومة ومن ثم اصدرت لجنة الشؤون الاقتصادية بتاريخ ٢٠١٥/٢/٣ على اثر اجتماعها مع ممثلي رابطة المصارف قرارا بان تقوم وزارة المالية بألزام دوائر الدولة كافة بقبول الصكوك المصدقة من المصارف الخاصة ، ومن دون سقف زمني محدد لها، وما تبعه من موافقة مجلس الوزراء على مقترح البنك المركزي. وفي نفس الاطار قررت لجنة الشؤون الاقتصادية بأن تقوم وزارة المالية بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف لوضع ضوابط واليات واضحة ومحددة لأيداع رواتب الموظفين والمتقاعدين في المصارف الخاصة وبما يضمن حقوق المودعين، ومن المؤكد ان هكذا مشروع وطني تساهم فيه المصارف الخاصة سيعطي ثقة

إن رضى الأعضاء

وتنفيذ ما يطمحون إليه

هو في قمة مهام الرابطة

يبقى الجزء الهام

في متابعة هذه القرارات وتطبيقها

ملقى على عاتق رابطة المصارف

كبيرة للجمهور ويزيد حجم التعاملات والودائع بما يضمن زياده نمو هذا القطاع الهام والحيوي. ولنتطرق الى موضوع زيادة الودائع في المصارف، وكيفية ان يكون للتشريعات دور هاما في تنشيط الودائع وبالتالي زياده امكانية المصرف على خدمة شريحة اكبر من الجمهور، كانت التوصيه الى الحكومة بالاسراع بتشريع قانون ضمان الودائع وعلى غراره اكد البنك المركزي العراقي ولجنة الشؤون الاقتصادية على ضرورة الاسراع بأقرار هذا القانون الهام ونحن واثقون بأن هذا القانون سيرى النور قريبا.

اشارت التوصيات الى ضرورة تفعيل دور المحكمة المالية والتي تعتبر الجهه المختصة بالنظر بالامور المتعلقة بعمل المصارف وهي إحدى المنطلقات الأساسية والهامة والتي تمس هذا القطاع بصورة عامة، ولم تكتفي الرابطة بالتاكيد على هذه النقطة في توصياتها وانما تمت مراسلة رئاسة مجلس النواب ورئاسة المحكمة الاتحادية ولجنة النزاهة في البرلمان العراقي بهذا الخصوص. وقد قررت لجنة الشؤون الاقتصادية واكدت على "تفعيل دور المحكمة المالية حسب ما ينص عليه قانون المصارف وعدم اللجوء الى المحاكم الاخرى".

واخيرا اود ان اشير الى مطالبة الرابطة بأيجاد اليات لزيادة السيولة لدى المصارف بالاستفادة من الاحتياطي القانوني على سبيل المثال، وان زيادة السيولة لدى المصارف ستؤدي بالنتيجة الى زيادة نشاطها، حيث اشارت لجنة الشؤون الاقتصادية في قراراتها بقيام البنك المركزي دراسة امكانية الاستفادة من الاحتياطي القانوني للمصارف الخاصة بمنح قروض استثمارية من الاحتياطي وبإشرافه، بل وذهب بالقرارات الى خيارات اخرى لزيادة السيولة حيث اشارت القرارات الى المصارف الحكومية الرافدين والرشيد بأيداع جزء من اموالهما لدى المصارف الخاصة مقابل فوائد ميسرة، وقد استجاب البنك المركزي العراقي لمسألة تعزيز السيولة ونحن اليوم على تواصل مع المركزي بشأن تفعيل بعض المقترحات لدعم سيولة المصارف.

ان هذه القرارات الحكومية ما هي الا دليل واضح على نيه الحكومة بان تدعم القطاع الخاص بصورة عامة والقطاع المصرفي بصورة خاصة،وهو ضمن برنامجها وتوجهاتها الجديدة لما يشكله هذا القطاع الحيوي من أهمية في نمو الاقتصاد الوطني وتنمية موارد الدولة خصوصا في ظل انخفاض اسعار النفط. وهنا يبرز التساؤل حول أفضل السبل لتطبيق هذه القرارات على ارض الواقع في الوقت القريب.

ان تعاون وتظافر جهود كافة الجهات سوف يؤدي بالتأكيد إلى تفعيل هذه القرارات بما يخدم الجميع، ويبقى الجزء الهام في متابعة هذه القرارات وتطبيقها ملقى على عاتق رابطة المصارف بأعتبارها الراعي والمدافع الحقيقي عن المصارف في العراق، ونحن اليوم في تواصل دائم مع كافة الأطراف وبشكل مستمر لمتابعة كافة التوصيات ونأمل أن يتم تطبيق غالبيتها في القريب العاجل ان شاء الله ...

بالتعاون مع أعضاء الرابطة سنصل وبعزم إلى ما تم التخطيط له قال الله عز وجل في كتابه الكريم ((فَإِذَا عَزَمتَ فَتَوَكَّل عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ))..

إيقاف مزاد العملة اليومي .. خلق توازن للسوق العراقي

أعِلن البنك المركزي العراقي في وقت سابق إيقاف العمل بمزاد البنك واعتماد الجهاز المصرفي كجهة مسؤولة عن الحوالات الخارجية.
وقال محافظ البنك المركزيالدكتورعلي العلاق" تم الانتهاء من وضع صيغة جديدة ومغادرة الطرق القديمة التي اقترنت بظروف معينة لا يمكن أن تبقى حاكمة على البنك المركزي الذي لديه وظائف ومهام ونشاطات كبيرة ومهمة للاقتصاد الوطني، مبيناً أنه ليس صحيحاً أن يبقى المركزي منشغلاً ببيع العملة وكأنه صرّاف يومي".

محمد عبد الحميد موسى
سكرتير التحرير

لعل ما جاء في القرارات الاخيرة للبنك المركزي العراقي والتي سيكون لها الاثر الايجابي كما يراه الكثير من الخبراء والمختصين بالشأن الاقتصادي، الهدف منها استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملة الأجنبية من خلال الاستخدام الصحيح لموارد النقد .
وفي الوقت الذي يرى فيه خبراء إقتصاديون ان إجراءات البنك المركزي بإيقاف العمل بمزاد العملة خطوة في الاتجاه الصحيح ، يرى آخرون ان ايقاف المزاد سينعكس سلبا على العملة العراقية ،داعين البنك المركزي الى ضخ كميات كبيرة من الدولار للسيطرة على سعره وخلق توازن في السوق، كما انها خطوة جيدة للسيطرة على التلاعب الكبير الذي حصل في العملة الصعبة وسرقة مبالغ كبيرة من الدولار وتهريبها الى الخارج ، وإن هذه العملية ستسهم في بقاء الدولار داخل البلد وعدم تهريبه الى الخارج.

المصارف العراقية باتت تواجه هذه المشاكل بسبب تقليص البنك المركزي لمبيعاته من الدولار ، لذا عليها اتخاذ اجراءات الطوارىء الخاصة بالمصرف في حال وجود نقص بالسيولة النقدية .
إن إرتفاع سعر الدولار مقابل الدينار العراقي جاء نتيجة قلة عرض الدولار في السوق ونتيجة لإجراءات البنك بايقاف ضخ العملة ، ومعالجة هذا الارتفاع تأتي عن طريق ضخ كميات كبيرة منه في السوق المحلي .
ان الهدف الأساسي لهذا القرار هو حصر العملة الصعبة من قبل البنك المركزي، خاصة بعد انخفاض سعر الدينار خلال الأيام الماضية.

كلنا امل بأن هذه القرارات ستكون بوابة الخروج من الازمة ، وفتح آفاق جديدة لبناءإقتصاد بأسس وقواعد متينة ..

رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي
يشارك في جلسة النقاش التفاعلية لقادة الاقتصاد العالميين في دافوس

شـــارك الســـيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبـادي في جلسـة النقـاش التفاعلية لقـادة الاقـتصاد العالميين التي عقـدت على هامش المنتدى الاقـتصادي العالمي في مدينة دافوس في سويســـرا والتي حملت عنوان (معالجة التطرف).
وقدم الدكتور حيدر العبادي خلال الجلسة، شرحـــا وافيا عن التطرف وخطره على العالم، واشار الى ان الارهاب بات خطرا يهدد العالـم أجمـع ويهـدد المواطنين، وان الاحداث الاخيرة في عدد من الدول، تثبت صحة كلامنا.

وتطرق السـيد رئيس مجلس الوزراء في كلمته الى الوضع الاقـتصادي العراقـي وتاثره بـانخفاض اسـعار النفط عالميا. حيث قـال في كلمة له: باعتبـاري رئيسـا للوزراء، أتبـع ســتراتيجية الاعتماد المتبـادل، فبـدلا من هيمنة الدولة بسـيطرة الحكومة على الاقـتصاد وهيمنة حـكومة بـغداد على الحـكومات المحـلية، سـوف يدخل القـــطاعان العام والخاص مع الحكومة المركزية وحكومات المحافظات في شـراكة، رغم جميع التحـديات التي تواجهنا، لا يزال العراق يمتلك قـــوى عظيمة لبناء مستقبله، فأسُسنا الاقتصادية رصينة، باعتبـارنا نمتلك ثاني أكبـر احـتياطي نفطي في العالم، ولدينا شـعب مثقف، وكان نمو بلدنا سريعاً قبل قـدوم داعش، وبـمجرد التغلب على مشـاكلنا الأمنية الحـالية، سـوف نسـتغل إمكاناتنا كشريك في الأعمال والاستثمار بالكامل.
وذكر السـيد رئيس الوزراء في كلمته: بـينما تحـارب حـكومتنا الارهاب، فهي تناضل ايضا لاستقرار مجتمعنا من خلال تنويع الاقتصاد والحد من مركزية القرار وتقليص النفقات العامة ومكافحة الفسـاد وتشجيع الاستثمار الاجنبي واستعادة البنى التحـتية. وفي ظل اعتمادنا على عائدات النفط التي تشـكل ٨٥% من الميزانية وهبوط اسعار النفط، كان ينبغي لحكومتنا ان تعيد النظر بشـأن سياسـتها المالية وخططها الاقتصادية.

اولا: كـان علينـا ان نجـد مصـادر جديـدة للايرادات المالية وبـــضمنها فرض الضرائب، كما نؤكد على ضـرورة ان يقـوم المسـتهلك بـدفع اجور الخدمات الرئيسية مثل الكهرباء والماء والطرق من خلال الوزارات المعنية.

د. حيدر العبادي

ثانيا: ينبغي علينا ان نبحث عن صناعات بديلة لتنمية الاقتصاد والتجارة، وخلق فرص العمل وزيادة الايرادات، فلقد كنا سابقا احد اكثر الاقتصادات تنوعا في منظمة الاوبك وسنعمل على بـــناء اقـــتصاد متنوع مرة اخرى، لذلك فاننا نقـــوم بالاســـتثمار في مجال الزراعة والبتروكيمياويات والصناعات الاخرى.
ثالثا: كان على حكومتنا ان تكون اكثر كفاءة، لذا حـاولنا تخفيض الميزانية بقيمة ٣٠ تريليون دينار (مايقارب ٢٦ مليار دولار) من خلال تقليص النفقات والاصلاحات الاقتصادية.
على سبيل المثال في شـهر كانون الاول ووافق مجلس الوزراء على تخفيض رواتبـه بنسبـة ٥٠%.
وبـوجود ٣,٩ مليون موظف حـكومي، وأكثر من ٢ مليون متقـاعد، سنحـتاج الى مزيد من التخفيض. لهذا السبب نعكف على مراجعة نظام التقاعد ليفي بـأعالة المتقاعد ويكون مناسباً للحكومة في الوقت ذاته.
رابعا: نحـن نحـارب الاحـتيال والفسـاد ليس فقـط في المؤسسـات العسـكرية وانما في الجانب المدني من الحكومة ايضا، فعندما يضحي مقاتلونا الشجعان بحياتهم، فان اقل ما يجب فعله هو ملاحقة هؤلاء الذين استغلوا المال العام على نحو غير قانوني.

خامسا: نحن نعمل على تقليل مركزية الحكومة لتمكين السلطات المحلية من اتخاذ القرارات المتعلقة بتقديم الخدمات حيث يكون المواطنون ومسؤولو هم في تلك المناطق على دراية اكبر بما ينبغي فعله وكيفية انجازه.
من خلال تقليص الحـكومة وترشيقـها وتقويتها، فأننا نشـجع النمو الاقـتصادي والاسـتثمار الاجنبي وخلق فرص العمل.

بدخول اكثر من نصف مليون خريج ثانوية وجامعة الى سوق العمل كل سنة، وبـوجود واقع بطالة يصل الى نسبة ١١% بين عدد السكان الاجمالي، و١٨% بـين الشبـاب ، يتوجب علينا تنمية الاقتصاد وخلق فرص العمل. ويعني ذلك تشجيع الاستثمار الاجنبي والمحـلي وتوسيع وخلق مشاريع عمل كبيرة وصغيرة وضمان دعم الحـكومة للقطـاع الخاص بـدلا من اعاقته.
نحـن ننتقل الان من نظام تسـيطر عليه الحـكومة الى اقـتصاد مختلط اكثر نشـاطا، كما نقـوم بخصخصة قطاعات اساسية، ونستكشف شراكات بـين القطـاعين العام والخاص، وندخل في مشاريع مشتركة مع الشركات الدولية. تقوم الان شركات النفط الكبـرى والشـركات المصنّعة والمصارف بالاستثمار في العراق وتوسيع عملها في بلدنا. وبـالرغم من الوضع الامني فان الناتج الاجمالي المحلي ينمو، وانتاجنا يزداد وتجارتنا الدولية تتوسع وستستمر بالتحسن بينما يتم تطبيع العلاقات مع جميع دول الجوار.

التعليمات الجديدة للبنك المركزي العراقي ودورها في إنعاش الإقتصاد

في المؤتمر الذي عقده محافظ البنك المركزي وكالة الدكتور علي العلاق والذي اكد فيه على جملة من القضايا المتعلقة بنافذة بيع الدولار جاء فيها :

ان البنك المركزي مارس خلال اكثر من عشر سنوات عملية بيع الدولار من خلال نافذة البنك المركزي بيع نقدي الدولار وكذلك وقد يلجا الى هذا الأسلوب عادة في البنوك المركزية العالمية لخلق حالة من التوازن من العرض والطلب في الدولار ولكن ما حصل في العراق ان هذه النافذة بقيت في لفتره طويلة من السنين وادت هذه العملية الى الكثير من الانتقادات من جهات متعددة وكنت قد نبهت منذ عام ٢٠٠٩ الى خطورة التعامل بهذه الطريقة وانها تنطوي على الكثير من الممارسات التي تضر بالاقتصاد الوطني تبعد البنك المركزي والمصارف عن دورها الأساسي وتحول الدولار من ان يقوم بتغطية التعاملات الخارجية الى المضاربة وجني الأرباح السهلة واصبح ينطوي على الكثير من العمليات المشبوهة مما يعكس ان هنالك خلل معين وان هناك سوء استخدام لهذه الأموال وان الإساس الذي يعتمد في النظرة الى ان النافذ هي من تحدد أسعار الصرف والنظرة الحالية تختلف عن فلسفه نافذة بيع الدولار او ما يسمى مزاد الدولار لان قوه أي عمله في أي بلد تعتمد بشكل مباشر على قوة الاقتصاد في ذلك البلد وتنوع مصادر الدخل والاستثمار وبعد دراسة مستفيضه من كل الجوانب ولم نقم بعمليه تغيير التعليمات الا بعد مناقشات مع المختصين والمعنيين وأصحاب المصارف وشركات التحويل وغيرهم من الخبراء .

ان التعليمات الجديدة للبنك المركزي لم يعد كنافذة يومية،على العكس ممن روجوا الى ان البنك المركزي توقف عن بيع العملة ،وهنا (أوكد اننا مازلنا نعمل ببيع الدولار لكن تغير الأسلوب و الطريقة لبيع العملة) لان البنك المركزي من مهامه ان يوفر العملة الأجنبية للتجارة الخارجية والنشاطات المشروعة الأخرى .. ان العملية الجديدة تقوم على أسس مختلفة تماما هو ان البنك المركزي يقوم بتغذيه حسابات المصارف في الخارج بالدولار وتقوم المصارف بتقديم المبالغ بالدينار العراقي في الداخل وتقوم المصارف مباشرة بأجراء عمليه التحويل الى الخارج وتقدم طلب تغذية لهذا الحساب كشف بالمبالغ التي تم تحويله مع التفاصيل ويقوم المركزي بالتدقيق عليها وهنا تم الاتفاق مع الحكومة ووزارة المالية بالذات بان كافة الطلبات بالدولار لتغطيه الاستيرادات من الخارج التي يتقدم بها التجارة يجب ان تدفع الضرائب مثل ضريبة الدخل والرسوم الكمركية مباشرة مع التحويل وتستحصل كتأمينات ويتم تسويتها مع الضرائب هذا القرار سيبعد المضاربين بالدولار لأنه سيكون مكلف بالنسبة لهم وبالتالي وبهذه العملية قد ابتعدت المصارف والبنك المركزي عن إشكاليات هذا الامر مسالة التهرب الضريبي وغيرها كونها ليست من اختصاص المصارف اما بالنسبة الى بيع الدولار أوكد للمرة الثانية نحن لم نتوقف وانما هنالك سقف محدد على أساس ما يحتاجه السوق من نقد وما يتعلق بالمسافرين والأشخاص ولا يكون هناك أي قيود والقيد الوحيد هو التأكد من ان مصدر المال هو مصدر صحيح وعند اجراء مسح اولي لحاجه البلد من العملة الأجنبية اونقوم بتغطيتها عن طريق المصارف بوضع حصه محددة لمكاتب الصيرفة وسيتم تطوير هذه الالية من خلال دراسة السلبيات والايجابيات اننا من جانب انه من مسؤوليتنا على المصارف ولما لهذا

د. علي العلاق
محافظ البنك المركزي العراقي

القطاع دور مهم في السوق العراقية واننا مسؤولون عن تنشيطه وتحفيز هوان تقوم باعمالها على اساس المعايير الدولية ونحاول إيجاد جمله من الإجراءات التي تساعد المصارف في تطوير أنظمتها وتنميه أرباحها من خلال فتح سقف الاعتمادات المستندية وان هناك تنسيق مع وزاره المالية على قبول المصارف الخاصة للودائع الحكومية وقبول الصكوك التي تصدرها المصارف الخاصة في مؤسسات الدولة وهناك جانب مهم وهو ان البنك المركزي يعكف على مشروع مهم جدا وهو منعطف في تنميه الاقتصاد من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهناك تنسيق عالي مع المصارف لوضع خطط لهذا المشروع ، وهناك نماذج كثيرة لهذا المشروع من خلال المصارف وبعض منظمات المجتمع المدني وكانت ناجحة بل ان بعض البلدان تعتمد علن تطوير اقتصادها الداخلي عن طريق هذه المشاريع. .

اننا نتابع عن كثب أوضاع المصارف ونوكد ونطمأن الجميع ان قطاع المصارف فيه مستقبل مشجع على العكس من المبالغات بشان عمل هذه المصارف وان هنالك مصارف تحت الوصاية وانا اوكد انه لا يوجد سوى مصرف واحد تحت الوصاية هو مصرف الاقتصاد وستحل هذه المشكلة قريبا وسترفع عنه الوصاية ومصرف الوركاء قد رفعت عنه الوصاية وان البنك المركزي يدرس اقراض هذا المصرف من اجل النهوض به وممارسه نشاطه بشكل طبيعي وهناك قانون قيد الانتهاء وهو قانون ضمان الودائع وهو مهم جدا وهو للتأكيد على رصانة المصارف العراقية وتوسيع رقعه الثقة بينهم وبين المواطن كون القطاع المصارفي يعتمد بشكل كبير على مسألة الثقة بين المواطن والمصرف..

نبيل النجار

محفل اقتصادي كبير يضم كبار رجال الاعمال في القطاع الحكومي والخاص والاجنبي

(قانون استثمار رصين يحقق اهداف التنمية ويلبي طموح المستثمر)

كتب : نبيل النجار

يعد القطاع الخاص الشريان الذي يغذي العملية الاقتصادية في البلاد وبغيه بيان الرؤية المستقبلية لدى القطاعين الحكومي والخاص احتضنت بغداد محفلا دوليا اقتصاديا ضم رجال الاعمال في العراق وعرب وأجانب مع هيئة الاستثمار ورئاسة الوزراء برعاية اللجنة الاقتصادية في البرلمان وبحث الحاضرون المشاكل التي تعرقل عمل القطاع الخاص وسبل الارتقاء به من خلال إيجاد ارضيه خصبه يمكن من خلالها تطوير الواقع الاقتصادي ولعل ابرز ما طرح في هذا المؤتمر هو قانون الاستثمار والروتين الذي يصيب اغلب مؤسسات الدولة بالشلل اذ بين الجميع من خلال الكلمات التي القيت في المؤتمر على استطاعة القطاع الخاص من توفير اكثر من ٥٠-٦٠% فرصة عمل من مجموع اجمالي العاطلين عن العمل وبالتالي تخفيف النفقات الحكومية اذ شهد المؤتمر وعلى مدى يومين متتالين اقبالا منقطع النظير من قبل قادة القطاعات الخاص - المصرفي -التجاري -الصناعي -الزراعي محليا ودوليا وبعد النقاشات المستفيضة ..

وخرج المؤتمر بعدد من التوصيات تلخصت في النقاط التالية:

١- اعتماد التوصيات والمقترحات التي تم تقديمها من قبل المشاركين كأوراق عمل وتكليف الجهات التشريعية والتنفيذية لمتابعة تنفيذها وتذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجه الاستثمار.

٢- تشكيل لجنة عليا من المؤتمر تضم في عضويتها ممثلين عن:

أ- اللجان النيابية المتخصصة في مجلس النواب

ب- الهيئة الوطنية للاستثمار

ج- الجهات التنفيذية ذات العلاقة

د- القطاع الخاص

وتعمل هذه اللجنة كخلية ازمة وذلك لمتابعة كافة التوصيات والمقترحات التي خرج بها المؤتمر ومتابعة تنفيذ القوانين والتعليمات النافذة و الزام الجهات ذات العلاقة بذلك والعمل على تذليل العقبات التي تواجه تطبيق قانون الاستثمار.

وتعقد اللجنة اجتماعات شهرية مع اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء لشؤون القطاع الخاص لتقييم اداء سير عملية الاستثمار والاقتصاد.

٣- العمل على عقد مؤتمر نصف سنوي لمتابعة متطلبات الواقع الاستثماري والاقتصادي .

قرارات وتوصيات مهمة للجنة الإقتصادية في مجلس الوزراء في جلستها التاسعة

عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية جلستها التاسعة بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٤ برئاسة د.روز نوري شاويس رئيس اللجنة ، وحضرها كل من وزراء (المالية ، النفط ، التخطيط ، التجارة ، الصناعة والمعادن ، الزراعة) ومحافظ البنك المركزي والمستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء ومعاون الامين العام لمجلس الوزراء ورئيس الدائرة القانونية لمكتب رئيس الوزراء ورئيس هيئة الاستثمار الوطنية كما وتمت استضافة السيد وزير الدفاع وعدد من الخبراء المختصين واتخذت اللجنة العديد من القرارات والتوصيات ومنها ما يأتي :

١- التوصية بقيام وزارة المالية بتوفير التخصيصات المالية اللازمة لوزارة الدفاع من اجل التصدي للعمليات الارهابية ولإدامة زخم المعركة وتوفير المستلزمات الضرورية لها .

٢- الموافقة على قيام الوزارات والمحافظات والدوائر الغير مرتبطة بوزارة بقبول الصكوك المصدقة الصادرة من المصارف الاهلية فيما يخص التأمينات والرسوم الكمركية والضرائب وأي رسوم اخرى وذلك دعما لعمل المصارف الاهلية الخاصة وزيادة مساحتها في التنمية الاقتصادية وبناء الثقة بينها وبين المواطن .

٣- قيام الامانة العامة لمجلس الوزراء بتعميم قرار لجنة الشؤون الاقتصادية المرقم (٦٤) في ٢٠١٥/٢/٤ والخاص بحزمة من الاصلاحات المالية للمصارف الاهلية الخاصة للعمل بموجبه من قبل الوزارات والمحافظات والجهات غير المرتبطة بوزارة مع متابعة تنفيذه مع تلك الجهات دعماً للقطاع المصرفي الخاص .

٤- الموافقة على تكليف هيئة المستشارين باعداد قانون المجلس الاعلى للاعمار

٥- ان لجنة الشؤون الاقتصادية تدعم وتشجع عمليات التصدير ويمكن للشركات العامة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن تصدير فائض منتجاتها بما لا يتعارض مع قرار مجلس الحكم رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٣ .

٦- الإعمام إلى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات بالتنسيق مع وزارة الصناعة والمعادن للإستفادة من المواد الراكدة لدى شركات تلك الوزارة .

٧- التوصية الى مجلس الوزراء ان تكون اللجنة الاقتصادية هي اللجنة المعنية بالمادة (١٦) من قانون الموازنة والتي تنص على (التوسع في فتح باب الاستثمار الخاص والمشاركة مع القطاع الخاص من قبل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات بحدود اختصاصها وتشكل لهذا الغرض لجنة عليا على أن يصدر مجلس الوزراء تعليمات خاصة بها والاستثناءات ذات القوانين).

رابطة المصارف الخاصة في العراق تنظم لقاءاً تشاورياً مع شركة آرنست أند يونك

نظمت رابطة المصارف الخاصة في العراق لقاءا تشاوريا مع شركة ارنست اند يونك بمشاركة الاستاذ علاء عبد الغني - معاون مدير عام مديرية الرقابة على المصارف والاستاذ محمد جواد عضو مجلس النواب العراقي وحضر اللقاء عدد من ممثلي المصارف والمتخصصين في مجال الصيرفة .

وقد بحث الحاضرين سبل الارتقاء بالقطاع المصرفي العراقي وشخصوا بعض المعوقات التي من شأن ازالتها والتأثير ايجابياً على مناخ العمل المصرفي .

وقد اتفق الحاضرون على اعداد ندوة موسعة لمناقشة المواضيع التي تم طرحها خلال هذا اللقاء ومنها ضرورة تقييم المصارف على اسس تمنحها الفرصة في المنافسة الصحية وكذلك الدفع باتجاه استخدام المعايير الدولية كوسيلة لاظهار البيانات المالية للمصارف خصوصا وللقطاعات الخاصة والحكومية الاخرى عموما وكذلك التأكيد على اعاة هيكلية او خصخصة المصارف الحكومية اضافة الى غيرها من النقاط المهمه .

لقاء السيد محافظ البنك المركزي بالمصارف الاجنبية

اجتمع السيد محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي محسن العلاق بممثلي المصارف الاجنبية والعربية الاعضاء في رابطة المصارف الخاصة في العراق بناءا على الطلب الذي قدمته الرابطة للسيد المحافظ للتباحث حول الامور التي تخص المصارف الاجنبية وتسهيل عملها في العراق.
حيث تم عقد الاجتماع في بناية البنك المركزي العراقي ببغداد بتاريخ ٢٠١٥/٣/٤.

وتحدث السيد المحافظ عن ان البنك المركزي العراقي كان وما زال يأمل ان تشكل المصارف الاجنبية العاملة في العراق اضافة نوعية الى السوق ويجب ان تكون مصدر قوة وان هناك رغبة واصرار من البنك المركزي لنقدم ما نستطيع الى المصارف الاجنبية لتقدم بدورها افضل الخدمات لان الفرص عديده في العراق والمستقبل واعد.
وان المصارف التي عملت في هذه الفترة غير المستقرة ستستطيع ان تأخذ دورا مهما وكبيرا في المرحلة القادمة.

د. علي العلاق
محافظ البنك المركزي العراقي

دار النقاش في بداية الاجتماع حول مسألة ايقاف العمل بتعزيز الارصده بالعملة الاجنبية (دولار/دولار) بشكل مفاجئ.
وان هذه المسألة قد اضرت بالمصارف الاجنبية واضافة الى ذلك ان لهذه المصارف تحويلات في الفترة السابقة لم يتم تصفيتها مع الادارات العامة لهذه المصارف خارج العراق ، حيث عقب السيد المحافظ على هذه المسالة ان البنك المركزي في هذه المرحلة وبشكل عام لا يشجع على ان يتداول السوق المحلي بالدولار، وان بقاء هذه الحالة يؤدي الى ضغط على العملة الاجنبية واستمرار ارتفاع اسعار الدولار. ومن ناحية اخرى فأن البنك المركزي وحسب الاليات الجديدة سيغطي كل الاحتياجات الخاصة بالتحويل ولكن بالية مختلفة. كما اكد السيد المحافظ ان البنك المركزي على استعداد لأعطاء مهلة زمنية كافية للمصارف وتعزيز الدولار لديها في حساباتها في الخارج لتسوية كافة الحوالات السابقة.

وفي محور اخر تحدث الحاضرون عن التعليمات الجديدة لمزاد العملة الاجنبية وبخصوص الغاء التعلميات السابقة، حيث اشاروا الى ضرورة توضيح بعض المسائل وعلى سبيل المثال هل يجب تقديم المخالصات الكمركية وبراءة الذمة والضريبة والوثائق الاخرى، اشار السيد المحافظ في هذا الصدد انه ليس على المصرف تقديم هذه الوثائق في المستقبل والمتطلب الوحيد في هذه المرحلة ان التاجر عندما يقدم الطلب الى المصرف يجب عليه تسديد الضريبه الى المصرف وحسب قوائم سيتم تزويدكم بها من قبلنا وستكون قوائم مختصرة وسهلة الاستخدام لتسهل العمل على المصارف ويكون هذا المبلغ المستحصل كتأمينات تحول فيما بعد الى الكمارك.

ولا يسأل المصرف عن فواتير ولا تصاريح كمركية ولا اجازة استيراد ولا اي شيء اخر.
وعلى المصرف تقديم كشف بالتحويلات يشار فيه الى الضريبة التي استلمت. اي ان المصرف ينتهي دوره بعد اخذ الضريبة من الشخص الذي طلب عمليه التحويل. ايضا ان البنك المركزي يعمل على انشاء قاعده بيانات قوية بين البنك المركزي العراقي والمصارف الخاصة والكمارك لتسهيل هذه العملية.
اما بالنسبة لمسألة زيادة رأس المال على المصارف الاجنبية والتي تم الاشارة اليها من قبل الحاضرين، ذكر السيد المحافظ ان المركزي يعيد النظر الان بهذا الموضوع وسيكون تحديد رأس المال حسب نشاط المصرف ان كان مراسلا فقط او يمارس نشاطات اخرى.
وسيأخذ بنظر الاعتبار رأس المال للمصرف الام وحسب ما تم اقتراحه من الحاضرين.
ايضا تم التطرق الى مسألة الغرامات التي على المصارف دفعها) ١٠ نقاط مضافا ٢% مصاريف ادارية(في حال تقدير ان المخالصات الكمركية غير صحيحة او ان هناك مستندات غير كاملة بالرغم من ان المصارف غير معنية بتدقيق صحة المخالصات وان الجهة التي قدمت المستندات هي التي يجب ان تغرم.
اشار السيد المحافظ الى ان هذا الملف قد اخذ حيزا كبيرا من وقت وجهد المصارف والبنك المركزي وانه ملف معقد يسعى البنك المركزي العراقي الى اغلاقه، حيث ان هذه الالية المقترحة الاخيرة ان يسدد المصرف الفرق بين سعر السوق في ذلك الوقت وسعر البنك المركزي العراقي والذي سيكون اقل من ١٠ نقاط، مما سيقلل من قيمة المبالغ، ايضا سيقوم البنك المركزي بتقسيط هذه المبالغ على المصارف، وان هذه الالية هي الافضل كما يرى مجلس ادارة البنك المركزي لغلق الملفات في الفترة السابقة على المصارف.

اما بالنسبة لتعاملات الدوائر الحكومية مع المصارف الخاصة والمصارف الاجنبية، فقد اشار السيد المحافظ الى ان البنك المركزي العراقي قد استجاب لتوصيات رابطة المصارف الخاصة في العراق بخصوص التعاملات بين المؤسسات الحكومية والمصارف الخاصة وان البنك المركزي العراقي سيجتمع قريبا مع السيد وزير المالية وسيقوم بتقديم مؤشرات المصارف الى السيد وزير المالية ونضع بعض المعايير الخاصة لنعطيهم نوع من الطمئنينة والدفع بأتجاه ارجاع التعاملات مع المصارف الخاصة ومن ضمنها المصارف الاجنبية لزيادة الثقة بهذا القطاع الهام.

وبخصوص موضوع عدم احقية تملك فروع المصارف الاجنبية للعقارات او السيارات وان هذه الفروع تستطيع التملك في اقليم كردستان فقط، اشار السيد المحافظ ان المركزي يعمل على هذا المطلب وعلى اقل تقدير ان يملك مقر الفرع لان من متطلبات استقرار اي مصرف ان يملك بنايته على اقل تقدير.
كما تطرق الحاضرون الى كتاب صادر من المديرية العامة لمراقبة والصيرفة والائتمان بضرورة تزويدهم بنسخ من المخالصات الكمركية فيما يخص قوائم مزاد العملة الاجنبية للسنتين ٢٠١٣ ٢٠١٤ ولمدة عشرة أيام عمل. اشار السيد المحافظ بمتابعة الموضوع مع المديرية المعنية بذلك حيث قدمت رابطة المصارف الخاصة في العراق مسبقا كتابا رسما يطلب من المركزي تمديد الفترة لتسليم القوائم.

ايضا اتفق الحاضرون مع السيد محافظ البنك المركزي العراقي ان تكون التبليغات ايضا عن طريق رابطة المصارف الخاصة في العراق خصوصا التي تحدد الاجابة عليها بمدة معينه وستقوم الرابطة بأيصال هذه التبليغات الى المصارف بصورة سريعة، حيث ان بعض الكتب الرسمية تستغرق مدة لحين وصولها الى المصارف.
وفي نهاية اللقاء شكر الحاضرون السيد محافظ المركزي على هذا الاجتماع الهام واشار السيد المحافظ ان التعاون سيستمر في المرحلة القادمة دعما للقطاع المصرفي الخاص.

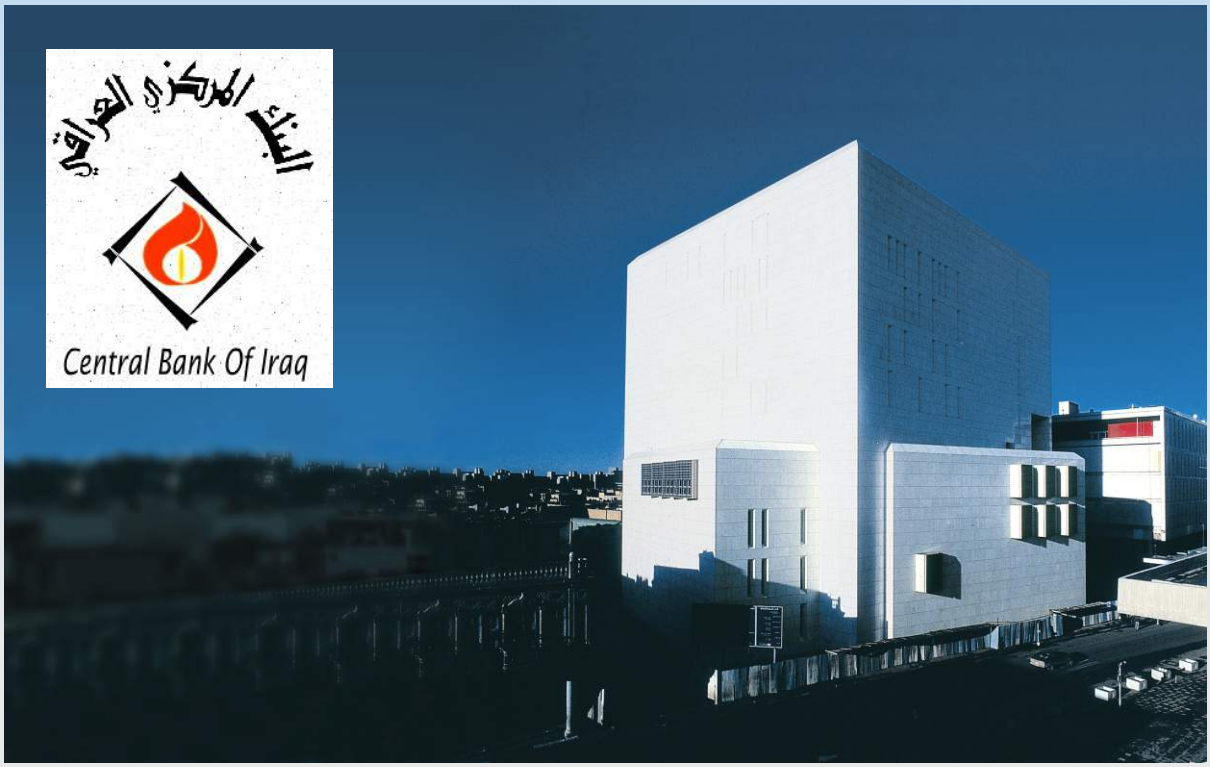

Central Bank Of Iraq

وزير النفط العراقي
يتوقع ان يصل سعر النفط الى ٧٠ دولاراً بنهاية ٢٠١٥

نقلاً عن رويترز

- تكهن وزير النفط العراقي الدكتور عادل عبد المهدي بأن اسعار النفط الخام قد تصل الي ٧٠ دولارا للبرميل بنهاية عام ٢٠١٥ وقلل من شأن تأثير الصراع الناشيء في اليمن على الاسعار.

وأدى الانهيار في اسعار النفط العالمية الي هبوط حاد في ايرادات الحكومة العراقية مما دفع البلد العضو بمنظمة اوبك الي اعادة التفاوض على عقوده مع شركات النفط العالمية بينما يواجه حملة عسكرية باهظة التكلفة ضد متشددي تنظيم الدولة الاسلامية.

وقال عبد المهدي في مقابلة مع رويترز إن أسعار النفط وصلت في يناير كانون الثاني الي "القاع ولا يمكن ان تواصل الانخفاض الي أقل من ذلك... هي الان ترتفع ببطء لكن بإطراد. ستواصل الصعود وربما تصل الي ٧٠ دولارا بنهاية العام."

وارتفعت اسعار عقود خام القياس الدولي مزيج برنت يوم الخميس الي اكثر من ٥٩ دولارا للبرميل بعد ان نفذت السعودية وحلفاؤها العرب الخليجيون ضربات جوية في اليمن مما أثار مخاوف من مواجهة أوسع في المنطقة قد تعطل امدادات الخام العالمية.

لكن عبد المهدي اشار الى ان تأثير الصراع في اليمن على اسعار النفط سيكون قصير الاجل قائلا "بالطبع المسائل السياسية مثل الازمة في اليمن يمكن ان تعطي بعض الدفع للاتجاه الصعودي للاسعار لكنه سيكون تأثيرا مؤقتا."

ويعني هبوط اسعار النفط العالمية أن بغداد تدفع الان للشركات مستحقات مالية اكبر بكثير من نمط عقود تقاسم الانتاج المطبق في منتجين اخرين وتسعى الي اعادة التفاوض على شروط عقودها.

د. عادل عبد المهدي
وزير النفط

وتعمل شركات دولية في حقول النفط الجنوبية في العراق بمقتضى عقود خدمات تقوم حاليا على اساس رسم ثابت بالدولار للكميات الاضافية المنتجة وهي صيغة أدت الي تضخم فواتير بغداد في نفس الوقت الذي تنهار فيه ايراداتها النفطية.

وقال عبد المهدي إنه التقى مع مسؤولين من شركة رويال داتش شل يوم الخميس لمناقشة تعديل عقدها بما يحقق مصلحة الجانبين ، لكنه أكد انه لم يتم التوصل الي اتفاق مع توتال أو أي شركة عالمية اخرى.

واضاف قائلا "ما زلنا في مرحلة التفاوض. لم يتم توقيع أي شيء حتى الان مع اي من شركات النفط الكبرى."

وقال عبد المهدي ان اي مراجعة للعقود لن يترتب عليها تغييرات مهمة في الاتفاقات او هيكلها وان مستوى مستهدفا قدره ٩ ملايين برميل يوميا لانتاج النفط العراقي بحلول عام ٢٠٢٠ يبقى قائما.

مؤتمر اتحاد الغرف العربية يوصي بتفعيل القطاع الخاص

دعت فعاليات الدورة الـ٤٢ ـ للمؤتمر العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الى تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصادات العربية لتحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، وتفعيل دور الصناديق التنموية العربية في تمويل مشاريع هذا القطاع، وإلى التصدي لتحدي البطالة المتفاقمة في العالم العربي والتزام خيار السوق العربية المشتركة المتفاعلة مع الاقتصاد العالمي، وإصدار قرار قمة عربي بمنح الأفضلية للمنتج العربي في المشتريات الحكومية.

وكانت هذه الفعاليات قد عقدت على مدى يومين في المقر الدائم لاتحاد الغرف العربية - مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي، بعنوان "مستقبل الاقتصاد العربي والتحولات الإقليمية والدولية"، والتي نظمها اتحاد الغرف، بالتعاون مع كل من اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، ومصرف لبنان، والمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال"، وبدعم من مجموعة "فرنسبنك" وشركة اتحاد المقاولين (ccc).

وأصدر المؤتمرون توصيات دعوا فيها إلى "تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصادات العربية لتحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، باعتباره المصدر الحقيقي لتعزيز القدرة على النمو الفعلي والشامل والمستدام والقادر على خلق فرص العمل الجديدة"، وطالبوا بـ"تعزيز دور القطاع الخاص في عمليات الإنماء وإعادة البناء والإعمار في الحاضر والمستقبل وفي إحياء الاقتصادات العربية التي تمر بأوضاع صعبة، ارتكازا على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتشريعات التي تسهل توجيه الاستثمار إلى البنى التحتية، وإلى الأولويات المتصلة ببناء الوحدات السكنية السريعة، والمدارس، والمستشفيات الميدانية، وإدماج المهجرين في عمليات البناء، ودعم المجتمعات التي هجروا اليها بتخفيف الأعباء التي باتت تفوق قدرة الدول المستضيفة". ودعوا إلى "التصدي لتحدي البطالة المتفاقمة في العالم العربي من خلال الحلول المبتكرة، وتوفير فرص التوظيف، وربط رواد الأعمال بمصادر التمويل، وتقديم المساعدات التقنية لهم، وبناء قدراتهم وتنميتها لتواكب متطلبات الأسواق". وأكدوا "التزام خيار السوق العربية المشتركة المتفاعلة مع الاقتصاد العالمي، حيث لا مكان في عالم الاقتصاد الحديث للاقتصادات المنغلقة، والعمل جديا على معالجة العقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عبر اتخاذ ما يلزم لتقليص مدة العبور على المنافذ الجمركية، وخفض تكاليف أجور الشحن والنقل، وإقرار اتفاقية عربية لتسهيل سمات الدخول للمعنيين بالتجارة العربية البينية بين الدول العربية". ودعوا إلى "الاستثمار في ترقية الصناعات التحويلية العربية لتعزيز القيم المضافة، والى "الاستثمار في الطاقة المتجددة بأنواعها كافة، بشراكة وتنسيق بين القطاعين العام والخاص"، وشددوا على "تفعيل دور الصناديق التنموية العربية في تمويل مشاريع القطاع الخاص. ودعوة المصارف العربية لتنمية وتطوير دورها في توفير التمويل المناسب، وبالأخص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وكذلك دعوة الحكومات العربية إلى إقامة هيئات عامة مسؤولة عن توفير ضمانات الائتمان للقروض الممنوحة للمشروعات بعد وضع إطار قانوني وتنظيمي داعم لإنشائها". ودعوا إلى "تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية، وتكريسها لتصبح في صميم عمل المؤسسات الخاصة، ومسلكا دائما في نشاطاتها"، مع "تأكيد الدور الرئيسي الذي تقوم به الغرف العربية الأجنبية المشتركة ودعم نشاطاتها للتعريف بالاقتصادات العربية والفرص الاستثمارية فيها".

إجراءات تنفيذ الموازنة الإتحادية .. آراء ومقترحات
عنوان للندوة التي أقامتها جمعية الإقتصاديين العراقيين

الدعوة للإسراع في إقرار الموازنة الاتحادية

تعظيم ايرادات الدولة في القطاعات غير النفطية (الضريبية منها والسلعية والجمركية) مع التركيز على انتاج منتجات متنوعة يدخل فيها النفط كعنصر أساسي فيها سواء في مجال الصناعات البتروكيمياوية او في مجال المنتجات الغذائية كانت اهم توصيات ندوة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.

الندوة التي ادارها د. صادق راشد الشمري قدمت حلولا لجملة التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وحثت على تحفيز القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لارتباط هذا النشاط بخطط تنشيط الاقتصاد والقضاء على البطالة بالاضافة الى تشديد الدعوة الى ضرورة ترشيد الانفاق التشغيلي والاستثماري مع عدم المساس برواتب ومخصصات الجيش والحشد الشعبي لغرض ادامة المعركة ضد الارهاب وكذلك عدم المساس برواتب والمداخيل المالية للشرائح ذات الدخل المحدود .

وتناولت الندوة التي نظمت بالتعاون مع جمعية الاقتصاديين العراقية بحث واقع الاقتصاد العراقي والموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٥ والتداعيات الناشئة عن انخفاض أسعار النفط المترتبة على الانفاق المالي وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة .

د. وليد الحلي

مستشار رئيس الوزراء د. وليد الحلي قال " على هامش الندوة: ان العراق يملك خيارات عديدة لمواجهة الازمة، لافتا الى ان اغلب دول العالم تاثرت في انخفاض اسعار النفط وخفضت موازنتها العامة بسبب انخفاض اسعار النفط الخام عالميا.

واكد الحلي : ان العراق يملك خيارات عديدة لمواجهة الازمة، لافتا الى ان اغلب دول العالم تاثرت في انخفاض اسعار النفط وخفضت موازنتها العامة بسبب انخفاض اسعار النفط الخام عالميا.

د.وليد الحلي:العراق يمتلك خيارات عديدة لمواجهة الازمة

د. صادق الشمري: تظافر الجهود وتعبئة الطاقات يوفر امكانية الخروج من الازمة

واشار الى ان الموازنة ستعمل على دعم الصناعة والزراعة من اجل تفعيل القطاعات الاقتصادية في توجه لتعدد موارد الموازنة المالية، متوقعا ان اسعار النفط لا تستمر بالهبوط لفترة طويلة لتاثيرها في كثير من اقتصاديات العالم وخفضت نموها الاقتصادي.

الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية

في حين تساءلت الخبيرة الاقتصادية د. اكرام عبد العزيز عن الموازنة و آثارها الاقتصادية والاجتماعية في ظل تزايد القلق من التراجع الحاد والخطير لاسعار النفط في الاسواق العالمية واستمرار احادية الاقتصاد العراقي، مشيرا الى اهمية التوجه لتاسيس قاعدة لصناعة نفطية زراعية خدمية يمكن ان تكون رواسي للامن الاقتصادي.

واقترحت عبد العزيز اعادة جدولة الديون الدولية بالضغط على المجتمع الدولي لتاجيل تسديدها لسنوات قادمة مع البقاء على فوائد متدنية ويسيرة بسبب ظرف البلد الحالي ومواجهته لارهاب دولي.فيما حدد الاكاديمي الدكتور صادق الشمري العديد من مداخلاته في الندوة أبعاد المخاطر التي تعترض مسيرة الاقتصاد العراقي وأهمية توافر التخطيط والبرامج العلمية التي تساعد على تجاوز الأضرار التي تصيب البلد مؤكدا أهمية تظافر الجهود وتعبئة الطاقات بالشكل الذي يوفر امكانية الخروج من الازمة الحالية باقل الخسائر الممكنة وأشار ايضا إلى أن البلد زاخر بالثروات والطاقات التي بالامكان توظيفها على نحو أفضل لتحقيق أفضل النتائج بالنسبة لتطلعات البلد.هذا وناقشت الندوة مجموعة اوراق بحثية أبرزها الورقة التي قدمها الدكتور وليد الحلي حول الموازنة الاتحادية وتخصيصاتها والبدائل المعتمدة على الصناعات النفطية والتطور العلمي التي لحق بها موخرا وكذلك ورقة أخرى قدمها الدكتور عبدالحسين الياسري رئيس جمعية الاقتصاديين العراقيين حول المشكلات التي تواجه اقرار الموازنة الاتحادية

.

د. صادق الشمري

الأكاديمي الدكتور صادق الشمري حدد في العديد من المداخلات التي شهدتها الندوة أبعاد المخاطر التي تعترض مسيرة الاقتصاد العراقي وأهمية توافر التخطيط والبرامج العلمية التي تساعد على تجاوز الأضرار التي تصيب البلد مؤكدا على أهمية تضافر الجهود وتعبئة الطاقات بالشكل الذي يوفر إمكانية الخروج من الازمة الحالية بأقل الخسائر الممكنة وأشار ايضا أن البلد زاخر بالثروات والطاقات التي بالإمكان توظيفها على النحو الأفضل لتحقيق أفضل النتائج بالنسبة لتطلعات شعبنا.

وأوصت الندوة في الختام بضرورة الاتفاق على الاسراع في تصديق الموازنة الاتحادية بأسرع وقت ممكن مع الدعوة الى دمج مفردات موازنة إقليم كردستان بالموازنة العامة للدولة مع التأكيد على أهمية توفير قاعدة بيانات اقتصادية تعزز أمكانية الخروج بنتائج ايجابية بالنسبة لتنفيذ برامج الموازنة على المدى القريب والبعيد .

كما ركزت التوصيات على أهميه تعظيم إيرادات الدولة في القطاعات غير النفطية (الضريبية منها والسلعية والكمركية) مع التركيز على إنتاج منتجات متنوعة يدخل فيها النفط كعنصر أساسي فيها سواء في مجال الصناعات البتروكيمياوية او في مجال المنتجات الغذائية مع تحفيز القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لارتباط هذا النشاط بخطط تنشيط الاقتصاد والقضاء على البطالة وبالإضافة الى تشديد الدعوة الى ضرورة الترشيد الأنفاق التشغيلي والاستثماري مع عدم المساس برواتب الجيش ومخصصاته والحشد الشعبي لغرض إدامة المعركة ضد الارهاب وكذلك عدم المساس برواتب والمداخيل المالية للشرائح ذات الدخل المحدود.

قراءة في مؤتمر إستراتيجية القطاع الخاص

رؤية مستقبلية

بحضور كبير انعقد في بغداد مؤتمر استراتيجية القطاع الخاص الذي اعدته الأمم المتحدة و هيئة المستشارين في رئاسة الوزراء اذ يعد المؤتمر الثاني للقطاع الخاص في غضون شهر ويهدف الى تعزيز التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص بكل اشكاله حيث يعاني الاقتصاد من تراكمات ومشاكل كبيرة وتأتي اهمية هذا المؤتمر والندوات والحوارات انفتاح العراق على التطور العالمي وتعريف العالم بخطط الحكومة والقطاع الخاص للنهوض بالواقع الاقتصادي وإعطاء صورة عن واقعية السوق العراقي وما يتضمنه من فرص في مجالات اقتصادية للقطاع الخاص والاستثمار سواء بالشركات المحلية او العربية او العالمية، فضلا عن كونها فرصة لتعريف العالم بالخطط والسياسات والبرامج الاقتصادية التي ينتهجها البلد ويكمن الهدف في اقامة هذه المؤتمرات هو الاطلاع على التجارب العالمية الاقتصادية ..

نجاح المؤتمرات الاقتصادية يعتمد على عدة عوامل طبيعة المؤتمرات، ونوعية المواضيع التي تقام من اجلها، واولويات المواضيع، ونوعيات الجهات المشتركة في المؤتمرات من دول وشركات ذات امكانيات مادية وفنية وسمعة في الجودة، وقيمة ما يمكن عرضه من منتوجات متطورة ولعل للقطاع المصرفي دور في هذا المؤتمر اذ اكدت السيد عدنان الجلبي المدير لمصرف اشور ان نمو القطاع الخاص يمكن بتضافر الجهود بين القطاعين الخاص والعام وبدعم الحكومة العراقية مع تغيير القوانين المعرقلة للعملية التنموية الاقتصادية ، فيما اعتبر رئيس مجلس الاعمال الوطني ان إطلاق استراتيجية القطاع الخاص بأنها تنفيذ واقعي وعملي للبرنامج الحكومي الخاص بالإصلاح الاقتصادي لرئيس الوزراء حيدر العبادي، مطالباً الحكومة بالمساواة بين شركات القطاع الخاص والشركات الحكومية.

وأضاف.. إذا تم تفعيل هذه الاستراتيجية فإنها ستكّون انعطافة كبيرة في مسيّرة هذا القطاع الحيوي الذي يعاني من تحديات ومشاكل كثيرة وكبيرة تعيق عمله وبالتالي فهي تمثل عقبة امام تطور وتنمية هذا القطاع المهم فيما ذهب اقتصاديون ان المؤتمر الذي انعقد اذا طبقت قراراته بشكل حقيقي سيسهم في تقليل البطالة وذلك بالاعتماد على الشركات والمصانع والمشاريع الذي ينفذها القطاع الخاص ولعل ابرز النقاط التي تركزت الاستراتيجية اربع محاور تحدث عنها رئيس الوزراء .. اولها تطوير القطاع الخاص

في إجراء حصر للقطاع الخاص لإظهار الأماكن التي توجد فيها الشركات بالعراق والخدمات والمنتجات التي يقدمها والأسواق التي يخدمها وعدد العاملين في كل شركة والمشاكل التي تواجهها الشركات.

أما المحور الثاني فيشمل تحسين بيئة الأعمال التي تتمحور حول القوانين والأنظمة والتعليمات والإجراءات المتقادمة التي تعيق تطوير القطاع الخاص اما المحور الثالث تنفيذ برنامج تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توسيع المناطق الصناعية الحالية وتحسين خدماتها وافتتاح مناطق صناعية جديدة لتتمكن الشركات الصناعية والصغيرة من العمل والرابع يتضمن تنفيذ أنشطة الركائز السابقة على أفضل وجه ..

فيما أشار المستشار المالي لرئيس الوزراء الدكتور مظهر محمد صالح الا ان مبادرة استراتيجية تنشيط القطاع الخاص تهدف إلى إنهاء جميع المعوقات التي حالت خلال السنوات الماضية دون أن يأخذ القطاع الخاص دوره في التنمية القطاع الخاص يشكل حاليا نسبة ١,٨؟ من مجموع الناتج الإجمالي المحلي، وهي نسبة متدنية جدا مقارنة بإمكانيات القطاع الخاص وانتشاره في والعراق
وبين صالح أن "الاستراتيجية تتضمن توفير الأجواء المناسبة لاستعادة القطاع الخاص لدوره في التنمية المحلية من خلال رفع نسبته في مجموع الناتج المحلي إلى ١٨؟ خلال ١٠ سنوات للوصول إلى النسبة المقررة وفقا للاستراتيجية.

نبيل النجار...

بناء الثقة
أساس الإنجازات الكبيرة

الأستاذ طارق حسين علي

تقف الثقة بالنفس وراء العديد من الانجازات الكبيرة وهي نتاج التراكم المعرفي او الخبرة المتراكمة التي تمنح صاحبها نوعا من القوة المرتكزة على العلم المسبق بالقدرات الذاتية وحدودها ، وفي الضد منها تقف عدم الثقة بالنفس او اهتزازها او الشعور بالحاجة الى رفع مستوى الثقة بالنفس .

هنالك العديد من الآليات او المهارات السلوكية والتي تساعد على رفع معدلات الثقة بالنفس كما ان الالتزام والثقة يعدان عاملين أساسيين لنجاح المنظمات بصفة عامة وهي الخيار الذي يمارسه كل شخص عند إيمانه بنفسه وقدراتها او عند إيمانه بشخص ما او شيء ما وهي اول خطوات التواصل والدعاية لك ولمؤسستك.

ان انجاز الأعمال عملية ترتكز على اتصالات مفتوحة والتزام مشاركة تامة وقيادة جيدة ومرونة عالية لمواكبة المتغيرات غير المحسوبة، وكلما زادت ثقة الموظفين ببعضهم من جهة وبينهم ورؤسائهم من جهة أخرى زادت القدرة على تحقيق الأهداف وانجاز الإعمال.

وتبنى الثقة على أساس:

- الحدس:

قد نشعر أحيانا كثيرة باننا على استعداد للوثوق بشخص ما مع أننا نقابله لأول مرة ، ان هذا الشعور الداخلي يتولد من عدة عوامل منها الاتصال المباشر الذي يولد انطباعا ايجابيا ينتج عن ملامح وجهه او نبرة صوته او صراحته ووضوحه وصدقه ومن ثم اهتمامه أثناء الحديث وكل هذه الصفات تمنحك شعورا بالثقة تجاهه وهذا ما يعرف بالحدس.

٢- التجارب السابقة :

ان التجارب السابقة لنا التي مررنا بها في ظروف متعددة تشكل مرجعية مهمة من حيث الحكم على الناس بالثقة من عدمها وتساعدنا بشكل مباشر او غير مباشر على اتخاذ القرار حول ثقتنا بمن حولنا او مع من نتعامل معهم وهذا ناتج عن تعميم هذه التجارب على الآخرين وهذا امر مقبول ولكن ليس بشكل مطلق .

٣-مبدأ مصداقية الأفعال:

هذا المبدأ هو أساس بناء الثقة فالوفاء بالعهود والصدق في الأفعال والالتزامات يوفر أدوات الثقة كونه يحمل صفة الواقعية ويكون تأثيره مباشرا ويستمر طويلا ويجعلنا محل ثقة الآخرين.

٤- التجارب الحالية:

قد لا يكون لدينا تجارب سابقة نبني عليها حكمنا بالثقة من عدمها لذلك فإننا قد نلجأ إلى تكوين انطباعات حالية نكونها من معطيات كل حالة بذاتها.

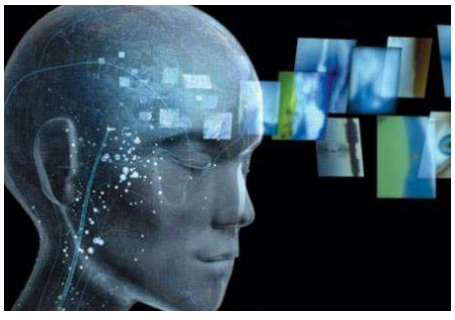

تحويل المشكلة الى فرصة عمل: ليست المشاكل دائما حالات سلبية لان بإمكاننا تحويل هذه المشاكل الى فرص للعمل وكمثال فعند تقديم شكوى معينة من احد الموظفين وعدم استجابتنا لها يؤدي الى قطع أواصر الثقة بيننا وبين الآخرين وعلى العكس من ذلك فان التعامل مع المشكلة بما تستحقه من اهتمام الموظفين او حتى الزبائن بذلك حسيا ومعنويا نكون قد حولنا المشكلة الى فرصة للعمل وتاكيد الثقة وسوف يفضلون التعامل معك مستقبلا لأنك أصبحت محل ثقتهم وهذا ما يعرف بتكرار تقديم الخدمة.

هنالك مفهومان أساسيان يرتكز عليهما بناء الثقة وهما:

١- درجة مصداقية الافعال ومدى مطابقة الأقوال للأفعال سابقا وحاليا.

٢- درجة التفاهم بمعنى ان نستطيع اقامة اتصال فعال مع أشخاص معينين يتطلب وجود مشتركات بيننا وبينهم اي قواعد مشتركة وأسس للتفاهم المتبادل والذي سوف يولد الثقة حتما.

نتائج انعدام الثقة :

ان الإعمال الفردية والمنافسة مطلوبة ولكن التركيز عليها قد يؤدي الى خلق جو عمل غير مثالي للموظفين تنعدم فيه الثقة ناهيك عن المخاوف التي تصيب الموظفين في هذا الجو المشحون ، قد يحدث ان تمنح ثقتك الى من هو ليس أهلا لها تتفاجأ بأنك تتحدث عن شخص خذلك او عمل خلاف ما اتفقتما عليه اذ بهذا المفهوم تكون منح الثقة شبه مخاطرة الوحيد الذي يتحمل مسؤوليتها أنت ،ان انعدام الثقة سوف يؤدي الى :

١- انعدام الالتزام: ان الالتزام بهدف مشترك هو اساس العمل الناجح وترتبط عملية الثقة بالالتزام فتزيد معه وتقل معه .

٢- انخفاض رضا العاملين: هناك ارتباط قوي بين الثقة ورضا العاملين وارتفاع الروح المعنوية وانخفاض الإنتاجية فعندما تفقد الثقة بين الموظف ومكان عمله يقل التزامه بالعمل فتنخفض إنتاجيته وربما يفكر بترك وظيفته بينما الموظف الذي تزيد الثقة بينه وبين زملاء عمله سوف يشعر بانه جزء من الفريق ومن ثم يرفع من الروح المعنوية لديه ويتمسك بعمله ويبدع فيه.

٣- انعدام قنوات الاتصال الفتوحة: اذا لم يثق الموظفون ببعضهم والدائرة لا تثق بموظفيها من حيث تبادل المعلومات والافكار فان هذه المعلومات والافكار سوف تكون محصورة بين اشخاص

معدودين لكي يتخذوا القرار وان تبادل المعلومات يشكل جزء رئيس من عملية الاتصال فان لم تتبادل هذه المعلومات بشكل جيد فان الجو يكون مملؤ بالشك والحذر بين الموظفين ومع الدائرة مما يؤدي الى اغلاق قنوات الاتصال .

٤- كلمات جوفاء وصور غير واقعية: ان الكلمات والعبارات التي تقال من المدراء الى الموظفين والتي تدل على اهتمام الدائرة بالموظفين تبقى جوفاء وخيالية ما لم تترجم على ارض الواقع كافعال يراها الموظفون اثناء تادية اعمالهم فعندما يجد الموظفون ان الدائرة تتعامل معهم بعبارات صادقة وواقعية سوف تزيد ثقتهم بها لذا على المدراء ان يتبعوا هذه الخطوات لتحقيق شعار (الافراد هم اساس الدائرة)

على المدراء الحرص على:

١- التعامل مع الموظفين معاملة جيدة واحترام

٢- توفير التوجيه والتدريب اللازم للموظفين.

٣- تطبيق سياسة إدارية عادلة وواضحة وفعالة تضمن للموظفين حقوقهم.

٤- انتهاج سياسة الباب المفتوح لكي نضمن التواصل الواقعي مع الموظفين.

هنالك ثلاثة خطوات يجب اتخاذها لتشجيع بناء الثقة:

١- استطلاع الآراء: استطلع الآراء وضعها موضع التنفيذ وكن منفتحا لتقبل أفكار الموظفين ووجهات النظر ومنصتا لردود أفعالهم ونم الامور التي تعين على هذه الخطوة الاتصال الفعال مع الموظفين بتزويدهم بمستجدات المعلومات والتطورات التي تحدث في المؤسسة سواء كان ذلك بشكل رسمي او غير رسمي وكذلك حين يتعلق الامر بالعملاء الذين يشكلون حجر الأساس في نجاح المؤسسات فيجب عليك كونك مديرا أو مسؤولا ان تكون مستعدا على الدوام لاستقبال الأفكار والآراء التي يطرحها العملاء حول كيفية تحسين الخدمات والمنتجات، وهذا يساعد في بناء الثقة مع موظفيك من جهة ومع عملائك من جهة اخرى.

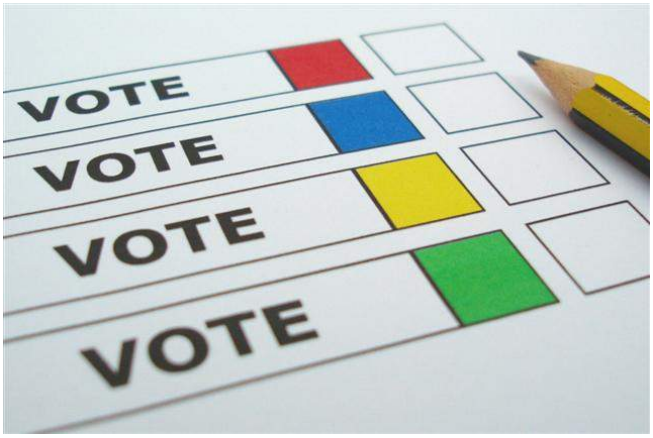

٢- نفذ التزاماتك : هناك علاقة قوية بين الثقة والالتزام فكلما زاد الالتزام زادت الثقة والعكس صحيح . فإذا شعر موظفوك وعملاؤك بما تم الاتفاق عليه من أعمال وعقود سوف تزيد ثقتهم بك ويهتمون بما تطرحه من أفكار وأراء . على المسؤل ان يتصرف بالأسلوب نفسه الذي يطالب به موظفيه باستخدامه مع العملاء فالمدير هو القدوة لموظفيه فكما تكون يكون موظفيك.

٣- فرض سلطتك على موظفيك بشكل فعال: ان الثقة والتفويض عمليتان متلازمتان فاذا لم تثق بموظفيك فلن تفوضهم وتقوم فكرة التفويض على اظهار ثقة المدير بموظفيه وبقدراتهم وكفاءتهم مما يرفع الروح المعنوية للموظفين ويزيد من رضاهم الوظيفي .وهذا له بالغ الاثر على حسن تعامل الموظفين مع العملاء مما يزيد ايضا من رضا العملاء.

تذكر ايها المدير ان التفويض مبني على اساس منح الثقة لا على التخلي عن السلطة ،وان تفويضك للسلطة لايعني انه تفويض المسؤلية ، بل انت المسؤل عن هذا التفويض لذا عليك ان تكون مستعدا لجميع الاحتمالات التي من ضمنها عدم نجاح الشخص الذي فوضته .

تعتبر عملية التفويض بحد ذاتها برنامجا تدريبيا للموظفين اذا تمت عملية التفويض بشكل فعال لذا على المدراء ان يتبعوا هذه الخطوات لضمان نجاح التفويض:

١- فوض السلطة بشكل تدريجي من الأمور السهلة الى الصعبة

٢-كن محددا لشرح المهام والسلطات التي تفوضها

٣- استخدم الإرشادات والمعلومات العكسية (التقارير)

٤- لا يكون دورك مراقبا وتلاحق الصغائر

٥- افتح قلبك وعقلك للأسئلة والاستفسارات

٦- لا تفوض الأمور لأنك لا تحبها

٧- الهدف من التفويض مساعدة الموظفين على تطوير مهاراتهم ليشكلوا قوة داعمة للمنظمة وتقدمها وازدهارها .

ان عملية بناء الثقة من الأهمية بمكان لأنها احد ركائز الانجازات والتطور كما انها ليست عملية ممكنة بدون توفر أرضية علمية مبنية على معلومات مؤكدة ورصينة ومعرفة دقيقة بكل التفاصيل وخبرة كبيرة في مجال العمل والإدارة وتكتسب أهميتها من النتائج المهمة والتي تنعكس بشكل ايجابي على الأداء المثمر وترسم صورة ايجابية لسمعة المؤسسة.

رابطة المصارف الخاصة في العراق
وبالتعاون مع البنك المركزي العراقي
أقامت ندوة حوارية بخصوص آلية إحتساب الضرائب والأمانات الكمركية

أقامت رابطة المصارف الخاصة في العراق بالتعاون مع البنك المركزي العراقي ندوة في بغداد بتاريخ بغداد ١٧ اذار ٢٠١٥بخصوص الية احتساب الضرائب والامانات الكمركية الجديدة وبحضور السيد احسان الياسري عضو مجلس ادارة البنك المركزي والسيد سلمان عيدان معاون مدير عام مديرية رقابة الصيرفة والائتمان ومدير عام الهيئة العامة للكمارك اللواء حكيم جاسم والسيد وكيل وزير التجارة وممثلين عن هيئة الضريبة والسيد المستشار الاقتصادي في هيئة مستشاري رئاسة الوزراء الدكتور عبد الحسين العنبكي والسيد عبد الرزاق السعدي رئيس هيئة الاوراق المالية والسيد عادل عادل حسون رئيس جمعية المحاسبين القانونيين وممثلين عن المصرف العراقي للتجارة ومصرف الرشيد وممثلي اكثر من ٣٠ مصرف خاص

وقال المدير العام للإصدار في البنك المركزي العراقي، إحسان الياسري، إن "البنك سيعتمد آلية جديدة للسيطرة على غسيل الأموال وبيع الدولار مقابل الاستيرادات"، مشيراً إلى أن "الآلية بسيطة جداً وتحقق هدفين، أولهما نظام معلومات وطني، والآخر ضمان الحصول على موارد للخزينة، لأن البنك سيتقاضى مقدماً الضريبة والكمرك الخاص بالبضائع المستوردة، مقابل كل دولار يبيعه للمصارف للاستيراد".

وأضاف السيد الياسري، أن ذلك "يتم عبر آلية الكترونية في المصارف"، مبيناً أن "النظام يقوم باحتساب قيمة الضريبة والكمرك الواجب دفعهما عن كل نوعية بضاعة تدخل العراق، ليستوفي المصرف كلفتها ويرسلها إلى دائرتي الكمارك والضرائب"، متوقعاً أن "يسهم ذلك النظام بتضاعف موارد الخزينة العراقية".

الدكتور عبد الحسين العنبكي عضو هيئة المستشارين في رئاسة الوزراء متحدثاً والى جانبه السيد محمد السامرائي وكيل وزير التجارة

من جهته لفت مدير الهيئة العامة للكمارك اللواء حكيم جاسم الى وجود تحديات ستواجه اعتماد هذه الالية الضريبة والكمركية الجديدة، منها غياب ما وصفه بالربط الالكتروني بين المنافذ الحدودية والمصارف، اضافة الى الوضع الامني المضطرب في العديد من المناطق العراقية.

وقال السيد ناطق عبد مدير قسم الحاسبة في هيئة الضرائب العامة أن المصارف التي تحصل على الدولار هي التي ستكون معنية باستحصال الضريبة بموجب النظام الجديد، عاداً أنه يحتاج إلى بنى تحتية ضماناً لتطبيقه بفاعلية. واضاف إن "الموضوع الذي تبناه البنك المركزي العراقي لحماية الدولار يؤمن الحصول على المستحقات الكمركية والضريبية، برغم الاشكالات التي يتضمنها" وأن "النظام يتضمن الكثير من التفاصيل والإجراءات التقنية التي ترمي من بين أهداف أخرى إلى تعظيم الايرادات من خلال جني الضرائب".

قانون الموازنة المالية لعام ٢٠١٥
يقر آلية إستحصال الرسوم الكمركية والضرائب .. ويطلق التعريفة الكمركية
انطلاقا من مسؤلياتها تجاه القرار اعلاه
رابطة المصارف الخاصة تعقد ورشة عمل لتدريب ممثلي المصارف على تنفيذ الآلية الخاصة بذلك

بقلم / ماجد جواد الامير

في خطوة ايجابية ومتقدمة للمشهد الاقتصادي العراقي .. وحماية لاموال عراقية كانت تهدر تحت غطاء سياسة السوق المفتوح ،اقر قانون الموازنة لعام ٢٠١٥ استحصال الرسوم الكمركية والضريبة كخطوة متقدمة قبل تخصيص المبالغ بالدولار للمستوردين المتعاملين مع المصارف الخاصة مع اطلاق برنامج التعرفة الكمركية وفق اليات تنظم عمل الاستيرادات من جانب ومن جانب اخر ضمان حصول الدولة على استحقاقاتها .

في الوقت الذي قرر البنك المركزي تغطية احتياجات المستوردين بالدولار من خلال تحويل المبالغ الى البنوك المراسلة للمصارف الخاصة ، وفي مبادرة مهنية وادراكا منها لاهمية البرنامج اعلاه اقامت رابطة المصارف الخاصة وباشراف من فبل الاستاذ وديع الحنظل رئيس الرابطة ، ورشة عمل لشرح اليات تنفيذ ذلك البرنامج في محاضرة القاها السيد ناطق عبد عون مدير تنفيذي الهيئة العامة للضرائب

ممثلا عن البنك المركزي ، نوقشت فيها الاليات الخاصة بالضرائب والرسوم الكمركية وفق الفقرة ٥٠ من قانون الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٥ الخاصة بالاستيرادات التي تتم من خلال زبائن المصارف الخاصة لتجنب الاشكالية الحاصلة ضمن منظومة المستندات المقدمة الى لجنة المزاد في البنك المركزي .

وكان جزء من الحوار مع المشاركين في الورشة من المتخصصين في الشـــــان المصرفي عن اجراءات تتعلق بتقـــــديم المصارف الخاصة طلباتها الى البنك المركزي قبل ١٥ يوم للبت بـها ، وطالب المصارف الخاصة بتوثيق طلباتها من خلال قاعدة بيانات مرتبطة بالبنك المركزي ، واشار بان الرسوم والضريبة تستحصل مباشرة بنسبـة من القـيمة المقـدرة في الطلب وتخضع لضوابط الفقرة ٣٦ من قانون الموازنة والخاصة بالتعريفة الكمركية .

وفي مداخلة للمحـــاضر اشـــار الى ضرورة التعاون بـــــين وزارة التجارة ووزارة المالية وادارة البـنك المركزي وانشـاء قـاعدة بـيانات مشتركة ليكون العبأ مشـترك لجميع الجهات من اجل تحقيق تلك المنظومة الاستيرادية بسـهولة تخدم جميع الاطراف ، علق على اثرها احـــــد المشـاركين حـول مســالة اجازات الاسـتيراد الخاصة بالادوية والمستلزمات الطبية كونها من اختصاص وزارة الصحة .

وفي مداخلة لمختصين في الشان الاقتصادي بـان موضوع استحـصال الرســوم والضرائب على استيراد التجار ستنعكس حتما على المواطن ذو الدخل المحدود بشكل سلبي من خلال نقل العبأ الضريبـــــي للمواطن ، لكنه اجراء لابـــــد منه لموازنة السوق والميزان التجاري .

وفي توضيح للمحـاضر اشـار الى ان التسـويات الحسابـية للمسـتوردين سـتتم من خلال المنافذ الكمركية ومايثبت من مبالغ مكلف بها المستورد وفق الاليات الكمركية المعمول بـها ، واكد بـان تلك اليات ستلحقـــها مرحـــلة متطورة من خلال عملية الاعتمادات المستندية وهي خطوة متقدمة في مجال الاستيراد .

وفي جزء من المحاضرة اشار السيد ناطق بـان الجهة الكمركيـة جهـة منفذة للتعريفـة الكمركيـة وعلـى وزارة التجـارة والماليـة والجهـات ذات العلاقة دراسة موضوع التعريفة وضوابط اجازة الاستيراد وفق منظور تجاري مالي ياخذ بـنظر الاعتبـار اولويات الاقـتصاد العراقـي وتحـديد التعريفة الكمركية وفق هذا المفهوم حـفاظا على المال العام من جانب وتغطية احتياجات المواطن من جانب اخر ،

وفي مداخلات عديدة شـــارك فيها مختصون في هذا المجال اكدوا ضرورة التعاون المشترك بين ادارات المصارف الخاصة و البنك المركزي من خلال انشـاء قـاعدة بـيانات مشـتركة لتجاوز التعاملات الورقـية التي تثقـل عمل المسـتورد والمواطن والمؤسسات الحكومية في هذا الشان .

Iraqi Private Banks League

IPBL

www.ipbl-iraq.org

رابطة المصارف الخاصة

في العراق

إطلاق مشروع الاستثمارات

اطلقت وزارة التخطيط مشروع "تعزيز الاستثمارات" الذي يهدف الى تحقيق طفرة نوعية في معدلات النمو التي تراجعت بفعل الاحداث الأمنية الاخيرة مع السعي الى خلق آلاف فرص العمل.

المتحدث الرسمي باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي قال : ان مشروع تعزيز الاستثمارات الذي انجز بمنحة من الحكومة الايطالية وبدعم فني من المنظمة الدولية للتنمية الصناعية سيعمل على تطوير المناطق الصناعية في البلد بهدف القضاء على معدلات البطالة المرتفعة وتحقيق طفرة نوعية في معدلات النمو الاقتصادي التي تراجعت بفعل دخول عصابات "داعش" الى البلاد التي عطلت بعض المشاريع الحيوية.

واشار الهنداوي الى ان المشروع سيطور المناطق الصناعية العاملة بالوقت الحاضر كونها متأخرة وتعمل بطرق تقليدية لا تواكب التطور الحاصل في الصناعات العالمية.واضاف ان التركيز سيكون على تفعيل الصناعات التي تحتاجها السوق المحلية بصيغة تتماشى مع سياسة الانفتاح الاقتصادي الذي يطمح اليه البلد.

انتشار ظاهرة التبضع بالبطاقات الذكية

نقلا عن شبكة الاعلام العراقي

يسعى الجهاز المصرفي في العراق والجهات ذات العلاقة الى الحدّ من استخدام النقد ((CASH) في البلاد في وقت تتجه فيه المساعي الى أتمتة عمليات التسوية للصكوك والرواتب وتفعيل أنظمة التشغيل الآلي للبطاقة الالكترونية بغية الحفاظ على المزيد من السيولة في الحسابات المصرفية من خلال نشر ثقافة التداول الالكتروني بين الجمهور.

في وقت تتجه فيه المساعي الى اكمال عمليات التسوية للصكوك والرواتب وتفعيل أنظمة التشغيل الآلي للبطاقة الالكترونية بغية الحفاظ على المزيد من السيولة في الحسابات المصرفية من خلال نشر ثقافة التداول الالكتروني بين الجمهور.

وبحسب معنيين فإنَّ ثقافة التداول بالنقد الالكتروني والبطاقات الذكية مازالت ضعيفة بسبب التركة الاقتصادية الثقيلة الموروثة من السياسات القديمة التي عزلت العراق عن مواكبة التطور العالمي في التقنيات المصرفية الالكترونية الحديثة ما جعل الانتقال الى التداول الالكتروني يواجه صعوبة في فكرة قبوله من الجمهور.

نشر الوعي الالكتروني

وفي هذا السياق قال نائب المدير المفوض في الشركة العالمية للبطاقة الذكية (كي كارد) ابراهيم عبد الهادي، ان ما يحتاجه الجمهور في المرحلة الراهنة من قبول التعامل بالبطاقات الذكية والنقد الالكتروني هو نشر الوعي والتثقيف في التداول بمثل هذه الوسيلة الخاصة الجديدة المتعلّقة بالمدفوعات.واكد اهمية هذا التداول في التعاملات التجارية والتبضع من الاسواق التي تتعامل بهذا النوع من النقد في تقليل الاعتماد على النقد الكاش والحد من حجم الكتلة النقدية الورقية المتداولة الى جانب كون البطاقات الذكية أخف وزناً وأقل حجماً عند حملها والتنقل بها فضلا عن انها تؤدي الغرض نفسه من الدفع.

التعامل النقدي

وبيَّن أنَّ الظروف التي مرَّ بها البلد في السابق في اواخر القرن الماضي رسخت فكرة التعامل بالنقد (كاش) في الوقت الذي شهد فيه العالم اطلاق نوع جديد من نظم المدفوعات المصرفية المتمثلة ببطاقات التسوق وانتشارها السريع في دول عدة بما يوازي عملية الدفع النقدي عند التبضع من المحال والتزود من محطات الوقود ودفع الفواتير والاجور وغيرها من العمليات الاخرى.

واشار عبد الهادي الى ان هناك وزارات ودوائر تشجّع على العمل بنظام المدفوعات هذا حيث ان البطاقات الذكية التي تصدرها الشركة وتحديدا في ما يتعلق بدفع الاجور والغرامات كوزارة الداخلية وعدد من دوائرها كالمرور العامة والجنسية، مشيرا الى وجود تنسيق مع دئرة الجوازات بهذا الخصوص لتوفير الوقت والجهد على المراجعين.

ولفت الى اطلاق تجربة التبضع الالكتروني في عدد من اسواق بغداد وعدد من المحافظات كالبصرة والناصرية و واسط والنجف وميسان الى جانب كون عدد من هذه الاسواق منافذ لتوزيع الرواتب للموظفين والمتقاعدين وبقية الفئات من حامل البطاقة الذكية.

واوضح ان عددا من المواطنين يرغبون باستخدام وسيلة الدفع هذه عند قيامهم بالتسوق من الاسواق الا ان بعض المحال تفتقر الى الاعلان عن امكانية قبولها الدفع بالبطاقات الذكية ما يلعب دورا في عملية الترويج لهذه العملية.

صندوق النقد الدولي يشيد بخطوات العراق

قال رئيس بعثة صندوق النقد الدولي سدر الفيتش الى العراق في نهاية مباحثاته مع ممثلين عن الحكومة" ان السلطات العراقية تعمل على اتخاذ خطوات استباقية للتعامل مع الصدمة المزدوجة التي تتمثل في هجمات تنظيم "داعش" وانهيار أسعار النفط والتي ألحقت ضررا بالغا بالاقتصاد. وأدت هذه الجهود إلى سرعة الموافقة على مشروع الموازنة المعدل لعام٢٠١٥ ، استنادا إلى التقدم المشجع نحو عقد اتفاق دائم بين بغداد وحكومة إقليم كردستان العراق بشأن صادرات النفط من إقليم الشمال.

واثنى رئيس بعثة الصندوق على التعاون الذي ابدته الحكومة العراقية وما أجرته معها من مناقشات صريحة ومثمرة تصب في خدمة الاقتصاد العراقي. واضاف الفيتش ان الحرب ضد داعش لم تؤد إلى إيقاف التوسع في قطاع النفط من كل الأقاليم المنتجة للنفط ، متوقعا أن ترتفع الصادرات من٢،٥مليون برميل يوميا في ٢٠١٤ إلى ٣،١مليون برميل يوميا هذا العام، مستفيدة من الاتفاق مع حكومة كردستان. ومع ذلك، فنظرا لانخفاض النشاط الاقتصادي في الأقاليم المحتلة من تنظيم "داعش" وجمود الإنفاق الحكومي، تشير التقديرات إلى انكماش نمو إجمالي الناتج المحلي بأكثر من ٢ بالمئة في العام ٢٠١٤ من المتوقع أن يعاود الارتفاع بما يزيد قليلا على ١ بالمئة هذا العام. ويسجل التضخم معدلا منخفضا في الأقاليم الخارجة عن سيطرة "داعش"، حيث بلغ أقل من ٢ بالمئة في نهاية٢٠١٤، لكنه قد يرتفع عقب التنفيذ الجاري لإجراءات رفع الرسوم الجمركية.

وقد تراجعت الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي من ٨٧ مليار دولار في نهاية ٢٠١٣ إلى ٦٦ مليار دولار في نهاية ٢٠١٤ بسبب انخفاض الإيرادات النفطية وارتفاع مستوى الواردات. ويعكس مستوى الاحتياطيات الدولية في نهاية ٢٠١٤ رصيد صندوق تنمية العراق البالغ ٠،٧ مليار دولار والذي تم تحويله إلى البنك المركزي في بغداد في اذار الماضي. وعلى ذلك، انخفض مجموع الأصول الأجنبية من ٨٤،٣ مليار دولار إلى ٦٦ مليار دولار في سياق العام الماضي.

مصرف الرافدين يطلق خدمة الرسائل القصيرة للإبلاغ عن صرف رواتب المتقاعدين

اطلق مصرف الرافدين، خدمة الرسائل القصيرة SMS للإبلاغ عن موعد صرف رواتب المتقاعدين عن طريق البطاقة الذكية.

وذكر بيان للمصرف "انه وبالتنسيق مع الشركة العالمية للبطاقة الذكية، اتفق مع شركة زين للاتصالات على اتباع الية معينة في ابلاغ المتقاعدين عن موعد صرف رواتبهم، وذلك عن طريق الرسائل القصيرة sms .
واضاف ان "هذه الخطوة تأتي في سياق تخفيف الاعباء عن كاهل المتقاعدين".

الذهب العراقي يحافظ على سعره عند(١٩٣)ألف دينار للمثقال الواحد

حافظ الذهب العراقي على سعره عند ١٩٣الف دينار للمثقال الواحد .
ووصل سعر الذهب الى (١٩٣٢٩٠) دينار عراقي في حين كان يوم السبت ٢٠١٥/٣/٢١ايضا١٩٣٢٩٠ من دون ان يطرأ اي تغيير على اسعاره .
ويساوي المثقال الواحد خمسة غرامات من الذهب.

إنخفاض أسعار النفط يدعم الإقتصاد العالمي

خلص تقرير لصندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي إلى أن انخفاض أسعار النفط يمثل "دفعة دعم" للاقتصاد العالمي، لكنه لا يكفي لحل المشاكل الجذرية التي تؤدي إلى ضعف النمو

وفي مراجعة لتقديراته لأداء الاقتصاد العالمي، خفّض الصندوق نسبة النمو المتوقعة عن توقعاته السابقة في أكتوبر الماضي، فيما يبدو التباطؤ في النمو أقل حدة بسبب انخفاض أسعار النفط.

ويقول التقرير: "سيستمد النمو العالمي دفعة من انخفاض أسعار النفط الذي يرجع في معظمه إلى زيادة المعروض.

لكن هناك بعض العوامل السلبية التي يتوقع أن توازن هذه الدفعة وتطغى عليها، مثل ضعف الاستثمار مع استمرار التكيف مع التوقعات المخفضة للنمو متوسط الأجل في كثير من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة".

لكن تقرير صندوق النقد الدولي، الذي يعد أهم تقييم للأداء الاقتصادي العالمي وتوقعاته بشكل ربع سنوي، يؤكد أن الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات الرئيسية ما زالت بحاجة لمعالجة.

الهيكلية في الاقتصادات الرئيسية ما زالت بحاجة لمعالجة.

ويقول التقرير: "كذلك يتيح انخفاض أسعار النفط فرصة لإصلاح دعم الطاقة وضرائبها في كل من البلدان المصدرة والمستوردة للنفط.

وينبغي استخدام الموارد التي يوفرها إلغاء دعم الطاقة المعمم في البلدان المستوردة للنفط لزيادة التحويلات الموجهة، وتخفيض عجز الموازنة حيثما وجد، وزيادة البنية التحتية العامة إذا كانت الظروف ملائمة".

ورغم أن انخفاض أسعار النفط يوفر فرصة لتحسن النمو، إلا أن التباطؤ كما يرى الصندوق يعود لعدة عوامل منها بشكل رئيسي:

- انخفاض النمو في الصين وانعكاساته على بلدان آسيا الصاعدة
- اشتداد ضعف الآفاق الاقتصادية في روسيا
- تخفيض توقعات النمو الممكن في البلدان المصدرة للسلع الأولية

وفي تفصيل التوقعات، يلاحظ أن نسبة التباطؤ في النمو الاقتصادي التي يقدرها الصندوق أكبر في البلدان المصدرة للنفط والتي تعتمد على عائدات الطاقة كمصدر رئيسي للدخل.

النفط الخام يحاول اختبار المستوى ٤٧ مستغلاً ضعف الدولار

شهد النفط الخام الأمريكي ارتفاعاً اليوم للجلسة الثانية على التوالي ليحاول حالياً اختراق مستوى المقاومة ٤٧ دولار للبرميل، مستغلاً ضعف مستويات الدولار في العملات، ولكن تصريحات وزير النفط السعودي علي النعيمي قد تقلل من زخم الارتفاع.

تداولت العقود الآجلة للنفط الخام الأمريكي تسليم مايو/أيار وقت كتابة التقرير عند المستوى ٤٦,٩٠ دولار للبرميل بعد أن سجلت أعلى مستوى خلال تداولات اليوم عند ٤٧,٢١ دولار للبرميل والأدنى عند ٤٥,٣٣ دولار للبرميل بعد أن افتتحت جلسة اليوم عند ٤٦,٠٨ دولار للبرميل.

يأتي هذا بعد أن ارتفعت أسعار النفط الخام يوم الجمعة الماضية لتسجل أعلى مستوياتها في أسبوع عند ٤٧,٤٢ دولار للبرميل ولكن السعر راجع عند الإغلاق لينهي جلسة الجمعة عند ٤٦,٥٧ دولار للبرميل.

الآن أسعار النفط الخام تحاول أن تستمر في الارتفاع مستغلة الزخم الصاعد الحالي في الأسواق على حساب الدولار الأمريكي الضعيف بسبب تغير سياسة البنك الفدرالي بشأن مستقبل أسعار الفائدة، الأمر الذي يدعم أسعار النفط الخام بسبب العلاقة العكسية التي تربط النفط بالدولار.

وزير النفط السعودي علي النعيمي أشار خلال تصريحاته الأخيرة أن منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" لن تتحمل وحدها عبء دعم أسعار النفط الخام، وأن القرار الذي اتخذته المنظمة في اجتماعها الأخير بتثبيت سقف الإنتاج لم يكن سياسياً على الإطلاق بل هو حفاظ على حصة المنظمة في السوق في الوقت الذي تزيد فيه الدول المنتجة الغير أعضاء لمستويات الإنتاج.

تصريحات النعيمي جاءت خلال مؤتمر للنفط والطاقة في العاصمة السعودية الرياض، وأشار النعيمي خلالها أن إنتاج النفط الخام من المملكة السعودية قد ارتفع إلى ١٠ مليون دولار برميل يومياً وهي مستويات شهر يوليو/تموز الماضي والتي تبعها انهيار في أسعار النفط الخام ليفقد نصف قيمته تقريباً.

أسعار النفط الخام تحاول حالياً الارتفاع واختراق المستوى ٤٧ دولار للبرميل، ولكن التصريحات الأخيرة من وزير النفط السعودي تعكس توجه منظمة "الأوبك" خلال اجتماعها القادم بأنها ستتسمر في الحفاظ على حصتها السوقية، وأن الدول المنتجة الغير أعضاء في المنظمة عليهم أو يساهموا في دعم الأسعار وعدم تحمل "أوبك" المسئولية منفردة.

النقد الدولي يتوقع "زيادة كبيرة" في عجز موازنة ٢٠١٥ ويقترح "تدابير صارمة"

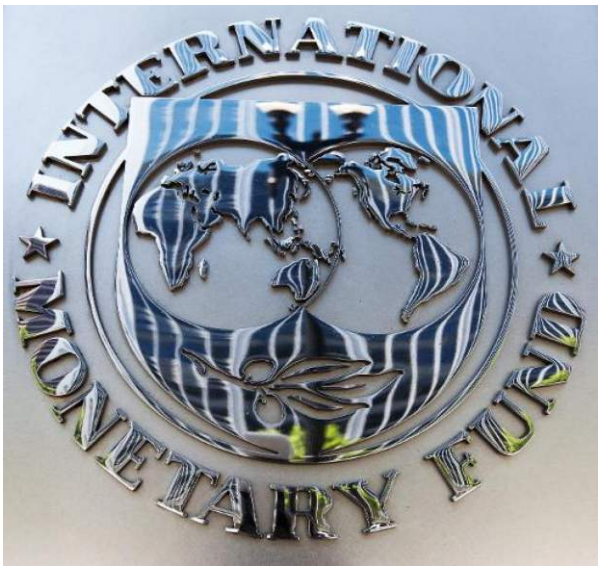

نقلاً عن المدى برس..

توقع صندوق النقد الدولي ارتفاع نسبة العجز في موازنة ٢٠١٥ الى أكثر من نسبة الـ١٢ بالمئة التي أعلنتها الحكومة، الى "مستويات أعلى بكثير"، بسبب انخفاض أسعار النفط، وضعف إمكانية التزام العراق بتصدير ٣,٣ ملايين برميل يومياً، كما تفترض الموازنة، مقترح تنفيذ إجراءات إصلاحية صارمة تتضمن تقشفاً في المشاريع الاستثمارية، والالتزام بتقليل النفقات، وإعادة النظر في الحدود القصوى لمبيعات البنك المركزي من العملة، مشيراً الى انكماش النمو العام، واحتمال ارتفاع التضخم بشكل طفيف نهاية العام الجاري.

وقال الصندوق في بيان، صادر عن رئيس بعثة التفاوض مع السلطات العراقية (كارلو سدر الفيتش)، عقب جولة مفاوضات ضمت وزيري النفط والمالية العراقيين، ومحافظ البنك المركزي، ومسؤولين عراقيين في العاصمة الأردنية عمان، والتي انتهت الأسبوع الماضي، وتلقت (المدى برس) نسخة منه أن "موازنة ٢٠١٥ (العراقية) تفترض تحقيق صادرات قدرها ٣,٣ ملايين برميل يومياً بسعر ٥٦ دولاراً للبرميل، وبناء عليه تتضمن زيادات في الضرائب غير النفطية وتسعى جاهدة الى احتواء الإنفاق عن طريق إجراءات مثل تطبيق الإدخار الإجباري على أجور موظفي الخدمة المدنية، ومع ذلك، فنظراً للهبوط الكبير في إيرادات النفط، فلا تزال الموازنة تتوقع عجزاً قدره ١٢% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي".

وأضاف "وفي ظل افتراضات أكثر تحفظاً للإيرادات النفطية، ومع مراعاة المدفوعات المستحقة لشركات النفط الدولية، والتي لا تدرجها الموازنة، فإن الاحتمال كبير بأن يصل العجز إلى مستويات أعلى بكثير ولمعالجة هذا الاحتمال السلبي، تلتزم الحكومة بتنفيذ نفقات أقل من المدرجة في الموازنة عند الحاجة بتوخي الدقة في إدارة النقدية وترشيد الاستثمار الرأسمالي وإرجاء بعض المشروعات الاستثمارية".

وشدد الصندوق في بيانه على أن "الأمر يتطلب مزيداً من ضبط الأوضاع المالية العامة عن طريق تدابير على جانبي الإيرادات والنفقات لاحتواء عجز موازنة ٢٠١٥ بما يتناسب مع قيود التمويل، وتخفيف الضغوط على النظام المصرفي المحلي، وتقليص الطلب المحلي لاحتواء الانخفاض في الاحتياطيات الدولية، وينبغي أن تكون تدابير الضبط المالي دائمة حتى ترتكز عليها استمرارية أوضاع المالية العامة والحسابات الخارجية على المدى المتوسط، وهو ما سيشكل أهمية بالغة بالنظر إلى ضعف الآفاق المتوقعة لأسعار النفط".

وبيّن "لقد ظلت سوق النقد الاجنبي مستقرة في عام ٢٠١٤ عقب الخطوات التي اتخذها البنك المركزي لتحريره، وتقليص الفارق مع السوق الموازية إلى ٣,٥% في نهاية العام، غير أن السلطات ينبغي أن تعيد النظر في الحدود القصوى لمبيعات البنك المركزي من النقد الأجنبي وتحصيل الرسوم الجمركية من خلال البنوك التجارية، حيث تتسبب هذه التدابير بالفعل في تقييد ضخ النقد الأجنبي إلى الاقتصاد العراقي كما أدت إلى وصول أسعار السوق الموازية إلى مستويات قياسية في الأسابيع الماضية".

وتابع "نظراً الى انخفاض النشاط الاقتصادي في المناطق المحتلة من تنظيم "داعش" وجمود الإنفاق الحكومي، تشير التقديرات إلى انكماش نمو إجمالي الناتج المحلي بأكثر من ٢% في عام ٢٠١٤ ومن المتوقع أن يعاود الارتفاع بما يزيد قليلاً عن ١% هذا العام".

وأضاف "يسجل التضخم معدلاً منخفضاً في المناطق الخارجة عن سيطرة "داعش"، حيث بلغ أقل من ٢% في نهاية ٢٠١٤، لكنه قد يرتفع عقب اجراءات رفع الرسوم الجمركية"، مؤكداً أن "الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي العراقي تراجعت من ٧٨ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٣ الى ٦٦ مليار دولار بسبب انخفاض الإيرادات النفطية وارتفاع مستوى الواردات"، مبيناً "ويعكس مستوى الاحتياطيات الدولية في نهاية عام ٢٠١٤ رصيد صندوق تنمية العراق البالغ ٠,٧ مليار دولار والذي تم تحويله الى بغداد نهاية آيار الماضي".

وأكد البيان أن "هجمات داعش لم تؤد الى ايقاف التوسع في قطاع النفط من كل الأقاليم المنتجة للنفط، ومن المتوقع أن ترتفع الصادرات من ٢,٥ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٤ الى ٣,١ مليون في هذا العام، مستفيدة من الاتفاق مع اقليم كردستان".

مؤتمر شرم الشيخ يجلب لمصر إستثمارات قيمتها ٣٦,٢ مليار دولار

وقعت مصر بموجب مؤتمر شرم الشيخ، الذي اختتمت أعماله في شرم الشيخ، عقود استثمارات قيمتها ٣٦،٢ مليار دولار، كما حصلت على ٥،٢ مليارات دولار عبارة عن قروض ومساعدات قدمتها صناديق ومؤسسات دولية، فيما وعدت دول خليجية باستثمارات ومساعدات بقيمة ١٢،٥ مليار دولار.

أعلن رئيس الحكومة المصرية إبراهيم محلب أن مصر وقعت خلال مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي الذي أنهى أعماله الأحد عقودا بـ ٣٦،٢ مليار دولار.

وفي موازاة هذه العقود، وعدت أربع دول خليجية باستثمارات ومساعدات بقيمة ١٢،٥ مليار دولار، خلال المؤتمر نفسه الذي كان الهدف منه جذب الاستثمارات الخارجية.

وأضاف المسؤول المصري خلال الجلسة الختامية للمؤتمر أن مصر حصلت أيضا على ٥،٢ مليارات دولار عبارة عن قروض ومساعدات قدمتها صناديق ومؤسسات دولية.

وتابع محلب "بالنسبة إلى الاستثمارات المباشرة إن العقود التي وقعت بالفعل تصل قيمتها إلى ٣٦،٢ مليار دولار".

وإضافة إلى هذه العقود أعلن رئيس الحكومة المصرية أيضا أن السلطات المصرية وقعت عقود استثمار لتمويل مشاريع يقوم المستثمر ببنائها كاملة قبل تسليمها إلى مصر بقيمة ١٨،٦ مليار دولار.

الرئيس المصري
عبد الفتاح السيسي

وأضاف "هذا يعني أنه عندما يقوم طرف ببناء محطة كهربائية لنا فسيقوم بتمويلها ونحن ندفع له ثمنها على سنوات عدة".

ولم يكن هذا المؤتمر اقتصاديا فحسب بل شكل مناسبة لإبداء الدعم الدولي للرئيس عبد الفتاح السيسي الذي تتهمه منظمات دولية للدفاع عن حقوق الإنسان بارتكاب تجاوزات.

بسطام عبود الجنابي
المدير المفوض لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية

مصرف كوردستان الدولي للإستثمار والتنمية

الثقة بمصارف كوردستان العراق كبيرة

بسطام عبود زيدان خلف الجنابي من كبار المصرفيين العراقيين الذين تركوا بصمات ناصعة على القطاع المصرفي والمالي في العراق. مشواره الوظيفي بدأ باكراً منذ عام 1970 حيث تدرب على حمل المسؤولية الوظيفية.. بسطام الجنابي صعد السلم من أسفل درجاته. ونجح بفعل الإرادة والمثابرة والطموح الى أن تبوّأ أعلى درجات النجاح بعد أن تخصص وتخرّج محاسباً قانونياً ومراقباً للحسابات. من كلية التجارة في بريستول، ونال بكالوريوس اقتصاد من جامعة لندن عام 1965. ومدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. ونال كذلك شهادة المحاسبة القانونية من معهد المحاسبين القانونيين جاردترد في انكلترو ديلز. وزميل في معهد المحاسبين القانونيين المذكور (Chartered Accountants).

نجح الجنابي في دخوله معترك الوظيفة الرسمية وانصرف الى عالم الإدارة، فتقلّب في المناصب من ديوان الرقابة المالية الى وزارة المالية – دائرة الموازنة، مروراً بالجهاز المركزي للأسعار ووزارة التخطيط بصفة مستشار.

ولأنه يتطلع دائماً الى فوق وطموحه غير محدود، عيّن مديراً عاماً للهيئة العامة للجمارك. ومديراً عاماً في ديوان المالية. ورئيساً لمجلس الادارة ومديراً عاماً للهيئة العليا للمناطق الحرة. وتولى منصب المدير العام في مركز وزارة المالية ودائرة المحاسبة ومركز التدريب المالي والمحاسبي. والصندوق العراقي للتنمية الخارجية.

دفعه طموحه الى توسيع آفاقه فعمل رئيساً للمعهد العربي للمحاسبة والتدقيق والهيئة المشرفة عليه، ورئيساً لمجلس ادارة اللجنة المشكّلة في الهيئة العامة للجمارك. كذلك تولى مناصب متعدّدة كعضو لمجالس إدارة لمؤسسات، رسمية محلية ودولية.

وتولى عام 2002 مركز محافظ العراق في مجلس إدارة صندوق «الأوبك» للتنمية الدولية وعضوية مجلس ادارة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا (Badea) لمدة (7) سنوات.

الجنابي رجل يتطلّع دائماً الى المستقبل، فيواكب كل جديد في اللغة والإدارة والمحاسبة من خلال مشاركته في دورات متخصصة كوّنت لديه محفظة من المعارف لا يستهان بها.

كذلك شارك في المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والإقليمية والدولية. ووضع دراسات وأبحاثاً ونشرات ومحاضرات ومنها تمثيل العراق في الاجتماعات المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير عام 2002 ومن ابرز الدراسات (الأزمة المالية العالمية وسبل مواجهة آثارها المستقبلية).

لا يهدأ له بال حتى يتحقق ما يحلم به فأسهم في تأسيس

جهاز المحاسبة القانونية للدولة العراقية والرقابة المالية على المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة والقطاع المختلط وتطوير دراسة المحاسبة القانونية. وشارك في مؤتمر الأجهزة الرقابية المالية العليا في مدريد حيث تمّت الموافقة على تأسيس مجموعة العمل العربية وأصبحت فعلاً واقعاً عام 1974 كما حضر مؤتمرها في كينيا ونيروبي عام 1980 (Intosai).

وأسهم الجنابي في تأسيس المعهد العربي للمحاسبة والتدقيق، وعمِلَ كأمين عام لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب.

وكانت له بصمات بارزة في إعداد النظام المحاسبي الموحّد وتطويره. ووضع النظام المحاسبي لوزارة الخارجية.. بالإضافة الى عدد كبير من الأبحاث والمساهمات العملية في غير موقع عربي ومحلي.

ولأن المجال لا يتسع لكّل ما حقّقه بسطام الجنابي خلال مسيرته العملية من النجاح الذي لم يأتِ من فراغ، بل جاء نتيجة تجربة رجل عصامي ورؤيوي تمكّن من قراءة اللحظة واستشراف المستقبل. استناداً الى دراسة علمية غنية وخبرة واسعة في عالم المال. أفاد منها الكثير في مجال التطوير.

أحب بسطام الجنابي العمل المصرفي فاندمج فيه. وتسلّم مركز مدير عام بنك كردستان الدولي للاستثمار والتنمية، وأصبح من أنجح المصارف الخاصة الاسلامية في العراق.

«مرآة الخليج» جذبتها هذه الشخصية التي قد تصل الى حدّ التفرد، الحاسمة، الحازمة، والتي تملك رؤية ثاقبة. وتكره التقليد، وتتطلّع دائماً الى المستقبل مواكبة لوسائط المعرفة.

ولأن هذه الشخصية تجمع كل هذه الصفات أحبّت «مرآة الخليج» خوض غمار مقابلتها مع بسطام الجنابي من خلال طرحها لعدد من المواضيع المصرفية. وعادت منها وفي جعبتها صيد وافر من الأجوبة.

فعن موقع مصرف كردستان العراق اليوم قال:

يعد مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية (KIB) من المصارف الكبيرة و الرا ئدة في إقليم كردستان وأحد انجح المصارف الخاصة الإسلامية في العراق . تأسس مصرف كردستان الدولي عام 2005 برأسمال قدره (50) مليار دينار عراقي كشركة مساهمة خاصة من قبل مجموعة من رجال الأعمال العراقيين البارزين من بينهم مصرفيون وممولون معروفون جيدا، جنبا الى جنب مع مشاركة خمسة من المصارف الخاصة العراقية الكبرى ، ولقد تمت زيادة رأس المال في عام 2012 الى (300) مليار دينار عراقي (250 مليون دولار) كما وحصل بنك كردستان الدولي على تقدير (ممتاز) من الدرجة الاولى من بين 30 بنك خاص (اهلي) مقارنة بتصنيف (CAMEL) من قبل البنك المركزي العراقي (CBI)، واعتبر المدير المفوض بسطام الجنابي في حواره مع مجلة «مرآة الخليج» ان مهمة

المصارف الحكومية في العراق تستحوذ على 80 الى 85 في المئة من القطاع المصرفي من ناحية الودائع والقروض والتمويل

المصرف تحقيق الرياد في اسواق العراق وكردستان من خلال تقديم خدمات مالية مصرفية متميزة ومتطورة للعملاء، وان يكون المصرف المؤسسة المصرفية الاسلامية الرائدة في العالم الاسلامي، اضافة الى الاستجابة بفاعلية وكفاءة لرغبات العملاء والمستثمرين واحتياجاتهم وتنمية أموالهم بحرص ومسؤولية.

وقال: إن تأسيس المصرف اتى في ظروف الانفتاح الجديد وفسح المجال لتنشيط دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بصورة عامة والنشاط المصرفي والمالي بصورة خاصة. وعن خريطة انتشار المصرف اوضح انه يمتلك 14 مكتبا تقدم الخدمات المصرفية لزبائنه في كردستان العراق، بالاضافة الى انه انشاء مكاتب تمثيلية في منطقة الخليج في الإمارات العربية المتحدة في مدينة (دبي) وفي المملكة الاردنية وفي اوروبا في دولة النمسا.

برأيك ماهي إستراتيجية القطاع المصرفي في العراق؟

القطاع المصرفي هو قطاع اساس في التنمية المالية والاقتصادية بشكل عام سواء في بغداد او في كردستان العراق، هنالك جهود حثيثة لتطوير الاطر المؤسسية والقواعد التي تحكم

عمل المصارف وترشيد اجراءات العمل وتشجيعها على التوسع وتقديم افضل الخدمات لزبائنها، ولابد من بذل جهود اكبر لترويج الاعلام المصرفي وزيادة الوعي بالانشطة المصرفية عن طريق اصحاب الخبرة والاختصاص في المجال المالي والمصرفي لتشجيع الناس على التعامل اكثر مع المصارف الخاصة وبالتالي تعزيز دورها في الحركة الاقتصادية والتنموية وتساهم اكثر في تمويل المشاريع الصغيرة والكبيرة والاستثمار.

هناك سياسة داعمة للوضع النقدي و الاقتصادي في كردستان؟

بالتأكيد هناك سياسة داعمة للاستثمار في القطاع المصرفي والمالي، وقد استفدنا من تلك السياسة حيث قمنا بشراء قطعة ارض في العام 2005 مملوكة للدولة بشروط ميسرة وبدأ البناء فيها في العام 2006 وقد انتهت اعمال البناء وانتقل مقر الادارة العامة والفرع الرئيسي الى البناية الجديدة لمصرفنا، وهذه الخطوة تعد من الخطوات الداعمة التي تساعد على تحسين الاداء وتقسيم العمل بطريقة افضل وبما ينسجم مع مبادئ الحوكمة والادارة الرشيدة، كما اننا استوردنا ما يقارب الـ 20 الف سيارة من اجل توظيفها كسيارات اجرة عبر قروض ميسرة، وقد حظيت بإعفاء من الرسوم الجمركية، وبذلك تجلى الدعم الحكومي في الاقليم من اجل تعزيز الثقة بمصرفنا. وقد تم تشييد بناية مشابهة لفرعنا في دهوك كذلك، وهذا النموذج للتعاون بين القطاعين العام والخاص علامة مضيئة لما يجب ان تكون عليه العلاقة بينهما.

هل هناك اجراءات في كردستان العراق من اجل صون القطاع المصرفي والنقدي؟

هنالك دعم متنوع للقطاع الخاص، إضافة الى عمليات دعم للمصارف، كما أنَّ الاجراءات القانونية والإدارية في اقليم كردستان تتميز باليسر والسهولة، حيث هنالك إعفاءات تقدمها حكومة الاقليم ضريبية وكمركية وتيسير للاجراءات المعمول بها. من هنا يمكننا القول إنه بالامكان الثقة بالقطاع المصرفي في كردستان العراق ، كما ان القطاع المصرفي في العراق عموماً قد اصبح رائداً في التنمية المالية والاقتصادية وقطع اشواطاً كبيرة في هذا الاتجاه والجهود مبذولة لتعديل القوانين والتعليمات المركزية التقييدية لإعطاء دفعة كبيرة له وتطوير السياسة المالية والنقدية وتنسيقها بما يخدم الاهداف الاقتصادية المنشودة في النمو والاستقرار الاقتصادي وتحقيق فوائض في ميزان المدفوعات.

هل دخلت الصيرفة الاسلامية الى كردستان العراق؟

نعم دخلت والآن في كردستان العراق اربعة مصارف إسلامية وهي اضافة الى مصرفنا مصرف جيهان
للاستثمار والتمويل الاسلامي، ومصرف اربيل، و بنك البركة التركي التضامني للمساهمة، ونحن بدأنا اول مصرف اسلامي في القطاع الخاص في كردستان، وان رأسمالنا يصل الى 300 مليار دينار، وهو اكبر رأسمال في العراق وفي اقليم كردستان، هذا بالاضافة الى تواجد حوالي 30 فرعاً لمصارف مؤسسة في بغداد.

هل تعتبر النمو الاقتصادي في عام 2013 برغم الوضع السياسي الصعب، هو نموّ متقدم؟

العام 2013 شهد نمواً اقتصادياً كبيرا، و لاسيما في كردستان. وقد شمل هذا النمو القطاعات الاقتصادية كافة من نفط وصناعة وتجارة وسياحة اضافة الى نمو الخدمات، حتى أن البنى التحتية تقدمت كثيراً لجهة توسيع الشوارع والجسور، كما اننا شهدنا نمواً في قطاع التعليم الجامعي بشكل ملحوظ، حيث تم افتتاح جامعات إنكليزية وأميركية وتركية، كما جرى بناء عدد من المجمعات التجارية، حتى وصلت الامور الى اننا نشهد كل شهر مركزاً تجارياً جديداً، ولكن هذا النموّ الذي يصل الى 9 في المئة او 10 في المئة، وفق تقارير صندوق النقد والبنك الدولي، إلا ان هذا النمو – وان كان يتفوق على النمو في بغداد – سيشهد مزيداً من التطور مع تزايد الموارد المالية والموارد الطبيعية واقبال المؤسسات الاجنبية وتأسيس المزيد من الشركات المحلية للاستثمار في ضوء الامن والاستقرار والبيئة الملائمة للاستثمار.

ماهو نشاط مصرفكم؟

مصرفنا هو مصرف إسلامي يقوم على المضاربة والمشاركة والمرابحة، اضافة الى ادوات ومنتجات الصيرفة الاسلامية، حيث إن مصرفنا يقوم بتقديم منتجات متعددة لفئات مختلفة من المستثمرين بما فيه تمويل المشاريع و التجارة و الصادرات، كما اننا نقوم بفتح اعتمادات، وأكبر مصرف للقطاع الخاص

قام بفتح اعتمادات في العام 2012 كان KIB سواء كانت للقطاع العام او الخاص اضافة الى تقديم خطابات الضمان الخارجية والمحلية للمقاولين وهذا يعني اسهام كبير في تمويل العمليات الخارجية والمشاريع التنموية.

هل يعتبر مصرف كردستان منافساً لمصرف الرشيد؟

لا، مصرف الرشيد هو حكومي وبالحقيقة المصارف الحكومية في العراق تستحوذ على 80 الى 85 في المئة من القطاع المصرفي من ناحية الودائع والقروض والتمويل، ولابد من تخفيف او رفع القيود التي تحد من التعامل مع المصارف الحكومية، وتداول الصكوك المصدقة مع المصارف الخاصة بما في ذلك ايداع اموال القطاع العام لديها وتعديل السياسات المالية المركزية بهذا الخصوص.

نشاط المصارف الخاصة لجهة الإجراءات هو اسرع؟ وهل لديكم فروع جديدة للمصرف؟

البنوك الخاصة هي التي قادت إدخال التقنيّات الحديثة في مجال الصناعة المصرفية وكنا آخذين نظام (الاورابانك) من الاردن والآن أخذنا نظام (path) من لبنان، وهو نظام متطور يتيح المجال لإجراء العمليات بصورة مباشرة – اون لاين، كما اننا وقعنا اتفاقية مع الفيزا كارد والماستر كارد، ولدينا اكبر وكالة للوسترن يونيون في العراق لتحويل مدخرات العاملين الاجانب في الاقليم أي خدمات الحوالات السريعة اضافة الى العمل بنظام السويفت الذي يشهد تحديث وتطوير سنوياً من ناحية السرعة والامـان، وبخصوص الفروع لدينا فرع في بغداد اضافة الى فروع في المراكز التجارية والمولات والفنادق الكبرى. كما اننا استوردنا اكثر من مائة جهاز ساحب آلي سيتم نصبها تباعاً في الاسواق والمرافق العامة مع خطط التوسعات السنوية.

هل هناك تحديات امام دخول مصارف اجنبية الى كردستان؟

هناك عدد من المصارف الاجنبية في كردستان، هناك مصارف تركية ولبنانية وغيرها تعمل في الاقليم، فوفق القانون يتعين على المصرف الاجنبي ايداع سبعة ملايين دولار في بغداد في حين ان المصرف المحلي يجب ان يودع 250 مليار دينار كرأسمال مدفوع، كما ان المصارف الاجنبية لها الحق بشراء اسهم في المصارف العراقية تماشياً مع سياسة الانفتاح الاقتصادي المعتمدة لاسيما ان البيئة مشجعة وجاذبة للاستثمارات الخارجية المباشرة او في الاسهم والسندات مع حزمة متكاملة من الحوافز والسماحات المالية والضريبية للمشاريع المشمولة بقوانين وتعليمات تشجيع الاستثمار.

هناك دخول قطري للاستثمار في القطاع المصرفي ؟

القطريون دخلوا على مصرف المنصور حيث إنهم يملِكون النسبة الاكبر من المصرف.

ما رأيك بآداء المصارف اللبنانية ووجودها؟

وقعنا اتفاقية مع الفيزا كارد والماستر كارد، ولدينا اكبر وكالة للوسترن يونيون في العراق

ان للمصارف اللبنانية اطلالة واسعة على مستجدات العالم الخارجي والعولمة مع تراكم خبرات متخصصة مما يعزز دورهم كوسطاء ماليين معتمدين. ويوجد عدد من المصارف اللبنانية في اقليم كردستان تشمل بنك بيبلوس كان اول المصارف اللبنانية في كردستان ولديه بناية خاصة به، وبنك عوده وهناك بنك الانتركونتنتال وفرانسا بنك والاعتماد اللبناني والبحر المتوسط والبنك اللبناني الفرنسي وفرع لمصرف ابو ظبي الاسلامي وغيرهم، ومجمل عملهم محصور في خطابات الضمان والعمليات الخارجية عموماً كالإعتمادات المستندية والحـوالات كما يمارس بعضهم خدمات التجزئة المصرفية وتقديم المشورة والتسهيلات المصرفية المعتادة.

الكفاءة و المساواة الاقتصادية

د. مظهر محمد صالح

في خضم الحوار والجدل الاقتصادي الدائر حول مسائل المساواة واللامساواة في توزيع الدخل، تبرز جلياً ثمة علاقة سببية بين المساواة المطلقة في اعادة توزيع الدخل والتدهور المطلق في الكفاية الاقتصادية ! اذ شخص الاقتصاديون منذ عقود مضت، انه كلما تعاظمت درجة المساواة في توزيع الدخل فان الكلفة الفرصية لتعظيم الناتج او الدخل نفسه ستأخذ بالتقلص ومن ثم الانخفاض والتدهور ! وكثيراً ما تورد الامثلة والنماذج الاقتصادية بهذا الشأن، التي تهدف جميعاً لفهم العلاقة التبادلية بين تعظيم الكفاية ودرجة امثلية المساواة الاقتصادية.

لنفترض ان الدخل الوطني للمجتمع هو شيءٌ يماثل قطعة كبيرة من الجبن ، صفراء دائرية الشكل، و يجري اعدادها بصورة مستمرة سنوياً، وان القطعة التي يحصل عليها اي من ابناء المجتمع تمثل مساهمة كل واحد منهم في صناعة او اعداد تلك الجبنة. ولنفترض ان المجتمع المذكور قرر ولأسباب تتعلق بالعدالة والانصاف، ان يحصل بعض افراد المجتمع على قطع كبيرة من الجبن والبعض الاخر على قطع اصغر من الجبن نفسه.

ولكن يوم قرر المجتمع إعادة توزيع الجبنة وعلى نحو يحصل فيه الجميع على قطع متساوية من الجبن نفسه، بغض النظر عن مقدار مساهمة كل واحد منهم في اعداد ذلك القرص الدائري الاصفر الكبير من الجبن، فانهم سيتوصلون وبمرور الوقت الى ان الحجم الاجمالي للجبنة قد اخذ بالانحسار والتقلص عن سابق عهده.

وسيكتشف افراد المجتمع بأنفسهم،ان جبنة اليوم غدت أصغر حجماً من جبنة البارحة!.

وهنا يبرز السؤال الجوهري: لماذا تسهم انت في صنع الجبنة اذا كنت تحصل على قطعة كافية ومناسبة من الجبن من دون بذل اي جهدٍ عملي يُذكر في الانتاج؟ فالاجابة واضحة وصريحة جداً وهي ان انخفاض قرص الجبن الدائري الاصفر وتقلص حجمه يمثل في جوهره ذلك الضياع في درجة مساهمة الافراد في الكفاية الانتاجية(اي الضياع في الناتج او الدخل السنوي نتيجة الاتكالية وتدني المساهمة في صناعة الجبنة) وان سبب ذلك ناجم لامحالة عن الاثار المؤذية لاعادة التوزيع الذي لايؤدي الى تحفيز الانتاج ويقمع الانتاجية ولايؤدي الى الادخار ومن ثم الاستثمار ولا الى قبول المخاطر الادارية الريادية والتنظيمية! كما ان تقلص وصغر قرص الجبن الدائري نفسه يعكس ايضاً تلك الموارد التي هدرها المجتمع ولمصلحة القوى البيروقراطية التي تولت تسيير النظام الاداري لاعادة توزيع الجبنة!! ولكن يبقى السؤال المدوي: ما هو الحجم الذي يقبل به المجتمع ان يتقلص فيه قرص الجبن الاصفر الكبير عند اعادة التوزيع على نحو يقترب من المساواة؟ فهل الخسارة التي يتسامح بها المجتمع هي ١٠ بالمئة ام ٢٠ بالمئة ام ٧٥ بالمئة؟ انه السؤال المركزي والاساسي الذي يواجه صناع القرار الاقتصادي حول العالم في البحث عن الحجم الامثل لتوزيع الجبنة بعدالة ومساواة وبأقل خسارة ممكنة في الكفاءة الانتاجية.!!

شارك في صفحة رابطة المصارف الخاصة في العراق

على موقع الـــfacebook

ليصلكم كل ما هو جديد من اخبار الرابطة ونشاطاتها

واخبار المال والاعمال

المـــوت عِلْمـــاً

محمود البرزنجي
مستشار بنك التنمية

هل تصبح صورة موت الجاحظ ، منسحقاً تحت ركام الكتب التي انهالت على رأسه ، عندما انهارت مكتبته العامرة عليه وهو يحاول جلب كتاب من أحد رفوفها ، كاريكاتوراً مجازياً لمأساة المثقف في عصر انفجار المعلومات ؟ يبدو اننا نسير فعلاً في هذا الأتجاه !

فبعد استفحال امراض التخمة بالطعام في البلدان المتقدمة ، ها نحن امام موجة جديدة من أمراض التخمة الناجمة عن النهم الى المعلومات ، التي تتدفق علينا من كل حدب وصوب ؛ من التلفزيون والمطبوعات ، ومن ثالثة الاثافي ، انترنت .

وليس الامر مبالغة او تهويلاً . فأستخدام كلمة (المرض) لوصف حالات المعاناة من فيض المعلومات ، ليس من قبيل المجاز ، بل هو تعبير طبي دقيق يقوم على تشخيص اعراض سريرية محددة ، نفسية وجسدية ، لا تخطئها عين الطبيب . والاشخاص الأكثر تعرضاً لهذا المرض هم اولئك الذين تتطلب طبيعة عملهم التعامل مع كميات ضخمة من المعلومات ، مثل المدراء والباحثين والأعلاميين ، وربما الملايين من مستخدمي شبكة انترنت .

وفي دراسة ميدانية اجرتها منذ مدة وكالة رويتر للأنباء ، نشرت نتائجها في تقرير بعنوان (الموت من اجل المعلومات Dying For Information) ،وشملت اكثر من الف مدير من عدة بلدان متقدمة ، اشتكى نحو ربعهم من مشكلات صحية ناجمة عن ضغوط غزارة المعلومات التي يتوجب عليهم التعامل معها . وأكد نصفهم انهم يحتاجون الى كميات كبيرة من المعلومات لأنجاز اعمالهم بصورة مرضية ، فيما أكدت نسبة مماثلة ان المعلومات المتوفرة عن طريق انترنت ستزيد من تفاقم هذه المشكلات في المستقبل المنظور .

وشكا المدراء موضوع الدراسة ، من ضياع الوقت والتسويف في انجاز الأعمال والقرارات الهامة ، والشرود عن مهامهم ومسؤلياتهم الوظيفية الرئيسية ، بالاضافة الى التوتر والأجهاد وافتقاد متعة العمل والرضا عن الذات ، وصولاً الى تدهور حالتهم الصحية ، وانهيار علاقاتهم الانسانية بعائلاتهم واصدقائهم وزملاء العمل .

يطلق عالم النفس البريطاني ديفيد لويس على مجمل الاعراض المرضية المرتبطة بضغوط المعلومات اسم (مرض الاعياء بالمعلومات Information Fatigue Syndrome)، وهو يعتقد ان كثرة المعلومات يمكن ان تكون ضارة مثل قلتها ، كما يمكن ان تؤدي الى شلل المقدرات التحليلية للأنسان ، وزيادة صعوبة اتخاذ القرارات ، او عدم اتخاذها على افضل وجه .

ويقدر لويس ان ماتنشره صحيفة ، مثل (نيويورك تايمز) ، من معلومات خلال اسبوع واحد ، يفوق متوسط ما كان يكتسبه متعلمو القرن السابع عشر خلال حياة كاملة . ويزيد مايطبع حالياً من كتب جديدة خلال اسبوع ، على الف كتاب ، وذلك على الرغم من كل مايقال عن موت الكتاب المطبوع ، مع ازدهار النشر الالكتروني على اقراص مدمجة او عبر الانترنت .

بيد ان ازدهار النشر الالكتروني للمعلومات عبر الانترنت يأتي بمشكلات جديدة ، لم تكن مطروحة في عصر المطبوعات و تتمثل اهم هذه المشكلات في انهيار الحواجز الطبيعية بيننا وبين المعلومات ،فما لم تسع بقدميك الى المكتبات ، فلن تعرف مقدار ما يطبع من كتب جديدة ، ولن يزيغ بصرك وانت تتصفح عناوينها متلمظاً ، ولن تشعر بمقدار تخلفك عن ركب المعرفة او تلوم نفسك على تقاعسها في القراءة والمتابعة ، وستنعم (بجهالتك) ماطاب لك ذلك ، اما بوجود بوابة انترنت فاخرة فانها على سطح مكتبك ، فليس لديك مثل هذه الخيارات.

فالمعلومات تطاردك ، تقفز في وجهك وتمسك بتلابيبك كلما جلست امام كومبيوترك ، او فتحت صندوق بريدك الالكتروني ، وتحاصرك من كلالجهات..

تغريك البقع الساخنة على صفحات ويب ، ما أسهل ان تنقر عليها بالماوس ، لتدخل في التيه وتغرق في طوفان المزيد منها ، تنقر على هذه ضربة غير موفقة ... تتراجع الى الوراء ، ثم تنقر على تلك ، فتتوغل .. لتجد نفسك تائهاً مثل قطة على صفيح ساخن تقفز من بقعة الى أخرى لا يستقر بك قرار ترسل هذه الصفحة الى الطابعة ، وتلك الى القرص الصلب ، وتضع علامة Bookmark هنا ، لتعود في وقت لاحق . تشعر اخيراً بغثيان ودوار أشبه مايكون بدوار البحر ، وتتذكر ان في جسدك عضلات لم تحركها منذ ساعات ، واخرى على وشك الانفصال عن الدورة الدموية ،وتكتشف خواء معدتك ، وجفاف فمك ، وتصاب بالذهول عندما تقع عيناك على الساعة ، فتقفز كالملدوغ ، أو تتمطى وتفرك عينيك المحتقنتين ، وتمضي يثقلك الاحساس بالتقصير والصغار .

فمتى سيتسنى لك قراءة كل هذه الصفحات ؟ وماذا لو أحتوت احدى الصفحات التي مررت بها مرور الكرام ، على معلومات خطيرة كان ينبغي الاطلاع عليها ؟ اسئلة تؤرقك وتعيقك عن هضم وتمثل المعلومات الجديدة التي اكتسبتها بالفعل ، وتحرمك من مكافأة نفسك بأسباغ بعض الرضا عليها ، فتمضي في جلد ذاتك : كلما ازداد علماً ازداد جهلاً !

ولكن هل يستحق الامر حقاً كل هذا العذاب والأرق ؟ ان الانترنت في حالته الراهنة لا يعدو أن يكون سديماً معلوماتياً عملاقاً يعج بالفوضى وسقط المتاع والمعلومات التافهة ، بل والمغلوطة احياناً. فهذه صفحة يرشدك اليها موقع CNN المعروف ، للحصول على مزيد من المعلومات عن خلفيات وحقائق الصراع العربي - الاسرائيلي ، تبدأ بالقول : ان هذا الصراع بدأ عندما احتل العرب المسلمون القدس في القرن السابع (يوم كانت المدينة خالية من اليهود) !! وهذه صفحة اخرى تروج لعقار فعال ضد الأكتئاب ولكن أثاره الجانبية - غير المذكورة - كفيلة بخلق مشاكل اسوأ من الاكتئاب . جرب ادخال كلمة (بطيخ) (Watermelon) في آلة البحث المعروفة (Alta Vista)، وستأتيك بلمح البصر بعناوين ١٤٧٤٦ وثيقة عن البطيخ ، تأريخه ، ومكانته في الثقافات والحضارات المختلفة ، أنواعه وفوائده ، والمنظمات التي ترعى شؤونه ، واحتفالات مهرجان البطيخ في ولاية أركنسو الامريكية ... لتغرق حتى أذنيك في البطيخ . بل جرب ادخال كلمة خاطئة املائياً لتأتيك الألة بمئات الوثائق التي وردت فيها الكلمة على النحو الخاطئ الذي كتبته في استعلامك ! فماشأنك بكل هذا ؟

وستأتيك بلمح البصر بعناوين ١٤٧٤٦ وثيقة عن البطيخ ، تأريخه ، ومكانته في الثقافات والحضارات المختلفة ، أنواعه وفوائده ، والمنظمات التي ترعى شؤونه ، واحتفالات مهرجان البطيخ في ولاية أركنسو الامريكية ... لتغرق حتى أذنيك في البطيخ . بل جرب ادخال كلمة خاطئة املائياً لتأتيك الألة بمئات الوثائق التي وردت فيها الكلمة على النحو الخاطئ الذي كتبته في استعلامك ! فماشأنك بكل هذا ؟، وستأتيك بلمح البصر بعناوين ١٤٧٤٦ وثيقة عن البطيخ ، تأريخه ، ومكانته في الثقافات والحضارات المختلفة ، أنواعه وفوائده ، والمنظمات التي ترعى شؤونه ، واحتفالات مهرجان البطيخ في ولاية أركنسو الامريكية ... لتغرق حتى أذنيك في البطيخ . بل جرب ادخال كلمة خاطئة املائياً لتأتيك الألة بمئات الوثائق التي وردت فيها الكلمة على النحو الخاطئ الذي كتبته في استعلامك ! فماشأنك بكل هذا ؟

لقد غيرت (ثورة المعلومات) وجه كوكبنا ، ولكنها لم تفلح بعد في ابطاء سرعة دورانه حول نفسه . فطول اليوم لم يزل ٢٤ ساعة ، لم تزد ثانية واحدة ، والقدرات الطبيعية لجهازنا العصبي لا تختلف جوهرياً عنها لدى انسان ما قبل الابجدية وانترنت .

فهوّن عليك ياصاح! لن تستطيع شرب البحر حتى اذا رغبت في ذلك ، والعلم الذي لا ينفع اسوأ من الجهل الذي لا يضر . ورحم الله الجاحظ شهيد المعلومات ، الذي لو امتد به العمر الى زماننا ، لكان مات كمداً وهو يحملق في شاشة كمبيوتره .

زوروا موقع رابطة المصارف الخاصة في العراق

آخر أخبار المال والاعمال والاقتصاد

وكل ما يهمكم من اخبار ونشاطات الرابطة

موقع رابطة المصارف الخاصة في العراق.... www.ipbl-iraq.org

ما المطلوب من المصارف ؟

ياسر المتولي

المرحلة التي تمر بها البلاد بحاجة الى اعادة تنظيم وضعنا الاقتصادي من خلال التعاون المثمر والبناء بين القطاعات ذات الشأن والمعنية بتقويمه.

ولعل سياسة البنك المركزي الجديدة ومن خلال ادارتها الحالية ذهبت بهذاالاتجاه هادفة الى اعادة ترتيب البيت المصرفي في ضوء الظروف الطارئة الحالية والمتمثلة بانخفاض اسعار النفط وتواصل المعركة ضدمجاميع داعش الارهابية .

هذه الحالة فرضت واقعا جديدا يتطلب فيه التركيز على ضرورة تعزيز القدرات المالية للبلد عبر اجراءات تقشفية وسياسة نقدية ومالية مختلفة عن السابق بما يقود الى تصحيح مسار العملية الاقتصادية في البلد بالاتجاه المنظم والهادف .

ولعل القطاع المصرفي اجمالا معني بهذا التصحيح والتنظيم حيث يشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني كونه يمتلك سلطة المال الذي من خلاله تسير شؤون البلاد والعباد ، ولان ادارة المال هي الاساس في تعميق القدرات على مواجهة الازمات ،فأن اجراءات المركزي الاخيرة في اعادة ترتيب وتنظيم مزاد العملة لتحقيق اهدافه تندرج في خانة خلق الادوات الصحيحة في ادارة الاموال .

ورغم كل النتائج التي قد تتمخض عن هذا الاجراء والمتمثلة في التذبذب الوقتي في اسعار صرف الدولار لكنها بالنتيجة ستستقر عند نقطة رفع الوعي الاستهلاكي لدى الجمهور بما تمكنه من ضغط استهلاكه في الامور غير الضرورية حتما .

ان النموذج الجديد في التعاطي مع مزاد العملة سيسهم في رفع العوائد من الموارد المالية لصالح الموازنة من خلال السيطرة على التهرب الضريبي ،ذلك من خلال تحقيق التحاسب هذا ابتداء وقبل اجراء عمليات الاستيراد وكذلك الحد من محاولات غسيل الاموال والسيطرة على المعروض النقدي وتوظيفه لغرض ديمومة النمو الاقتصادي .

اذن جملة الاهداف الاقتصادية هذه التي تحققت بفعل سياسة البنك المركزي انما تسجل في سجل نجاحات ادارته الجديدة في التعاطي مع المتغيرات الاقتصادية ،وهنا يبرز سؤال مهم ما المطلوب من المصارف فعله ازاء هذه الحالةوهوتساؤل طرحناه في عنوان هذا العمود ؟

الجواب ببساطة ان تنطلق المصارف لاثبات قدراتها على ادارة الملف الاقتصادي الذي لطالما نادت به ادارتها وهاهي الكرة في ملعبها لتادية هذا الدور ،مطلوب تفعيل الخدمات المصرفية ومنتجاتها باتجاه تعزيز القطاع الانتاجي للاسهام في حركة دوران رأس المال المطلوب عبر توسيع طرق الاقراض الهادفة والتي تتطلب بالتاكيد الى دور للبنك المركزي بالسعي الى استصدار تشريع يتيح تأسيس مؤسسة لضمان القروض لتشجيع الجمهور على ادخار اموالهم المكتنزة في البيوت واشاعة ثقافة الادخار .

وفي المقابل على المصارف تنويع الحوافز المشجعة على الادخار من خلال التنسيق مع مؤسسات الاعلام والصحافة الاقتصادية المنتشرة في البلد لغرض خلق ثقافة الادخار الضروية في هذه المرحلة لتشجع الجمهور على المساهمة في دعم الدولة من جهة وتحقيق المنافع الشخصية من جهة ثانية ،هكذا يخلق التعاون المثمر والبناء الذي دعونا له في مقدمة العمود.

إطلاق إستراتيجية التحول نحو القطاع الخاص ركيزة أساسية لدعم الإقتصاد العراقي

برعايه السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي انعقد مؤتمر اطلاق استراتيجيه تطوير القطاع الخاص (٢٠١٤ - ٢٠٣٠) بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٢ وهي بدايه حقيقيه للشراكه والتعاون بين الدور الحكومي والدور الذي يجب ان يقوم به القطاع الخاص من اجل الاصلاح الاقتصادي وتنفيذ لمنهج الاقتصادي في البرنامج الحكومي.

سمير عباس النصيري
خبير اقتصادي
مصرف الخليج التجاري

فخلال السنوات ٢٠٠٣-٢٠١٥ مر العراق بمرحله مهمه من مراحل نظامه الاقتصادي حيث شمل التغيير بداية تطبيقات جديده للبناء الاقتصادي تعتمد بناء مقدمات الانتقال من فلسفة واستراتيجيات النظام الاقتصادي المركزي في ادارة الاقتصاد الى فلسفة واستراتيجيات وآليات اقتصاد السوق، واهم ماميز هذه المرحله هي التجريبية وممارسة سياسات واجتهادات اقتصاديه تعتمد بالاساس على تجارب دول سبقتنا في تطبيق آليات اقتصاد السوق دون الاعتماد على المرتكزات الاقتصاديه الاساسيه لهذا الانتقال حيث اكدت جميع الدراسات والتقارير الصادره عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ان عدم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية واختلاف السياسات الاقتصادية وفقا للبناء الجديد للاقتصاد ساهم مساهمه واضحة في تشتت التطبيقات في السياسة النقدية واختلاف الرؤى والاستراتيجيات للوصول الى الأهداف المركزية المحددة أضافه الى قصور في بعض مواد البيئة التشريعية للقوانين الاقتصادية التي تنظم العملية الاقتصادية مما أدى ذلك الى اضطراب في التطبيق وبشكل خاص في تطبيقات السياسة النقدية وخضوعها الى التشدد والاجتهادات والاستراتيجيات غير الواضحة والتي لاتنسجم مع الظروف السياسية والاقتصادية والامنية التي يمر بها العراق وبالرغم من ان مرحلة التغيير في العراق بدأت في عام ٢٠٠٣ ومنذ صدور القوانين التي تنظم العمل المصرفي في عام ٢٠٠٤ تحققت انجازات كبيره في مجال الحد من التضخم الجامح الذي كان يعاني منه العراق والوصول به الى معدلات جيده بحدود (٢،٤%) والمحافظة لعدة سنوات وحتى الوقت الحاضر على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بالرغم من التذبذب والتباين صعودا ونزولا اتبعاً للسياسات المعتمدة والمضاربات التي تحدث في الأسواق كذلك استطاع البنك المركزي العراقي بناء احتياطي نقدي أجنبي بحدود (٦٧) مليار دولار حاليا مما شكل غطاء امينا للدينار العراقي والمحافظة عليه من التقلبات ألاقتصاديه المفاجئة.

كما اشارت الدراسات والتقارير الرسميه الصادره عن المنظمات الدوليه والبنك المركزي العراقي ان مساهمه القطاع المصرفي بسبب ماتم ذكره اعلاه لم يساهم المساهمة المطلوبة في التنمية ألاقتصاديه خلال السنوات اعلاه بالرغم من تطوره بنسب متناميه منذ ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٤ وتطور راس ماله وودائعه وموجوداته وائتمانه النقدي الممنوح وكفاية رأس المال والنمو في معدلات السيولة الذي تجاوز النسب المعيارية المحددة من البنك المركزي العراقي وبالرغم من ذلك كانت نسبه مساهمته لاتتجاوز (٨%) من الناتج المحلي الاجمالي لذلك فقد استشعر خبراء الاقتصاد والمال في العراق بان المرحلة والتجربة التي يعيشها العراق اقتصاديا منذ ٢٠١٥-٢٠٠٣ البالغة اثناعشر عاما تحتاج الى وقفه تحليليه وتقييمية مخلصه من اجل بناء اقتصاده الوطني وفق نظره استراتيجيه جديدة للانتقال الى اقتصاد السوق وفقا لبرنامج اعدته الحكومه الجديدة وصادق عليه مجلس النواب العراقي تضمن سته محاور اساسيه ومن ابرزها المحور الاقتصادي والذي يؤكد على ضرورة تطبيق مراحل مهمه باتجاه بناء استراتيجيه لتنميه الاقتصاد ودعم وتطوير القطاع الخاص لياخذ دوره في المساهمه في البناء الجديد للاقتصاد وتنويع موارده للموازنه دون الاعتماد بنسبه كبيرة على النفط، ولغرض مناقشه ودراسه الواقع الاقتصادي الذي يمر به العراق حاليا وفقا لمنهج البرنامج الحكومي الجديد والاستراتيجية التي اطلقها الدكتور حيدر العبادي رئيس مجلس الوزراء لابد من الوقوف بالتحليل المنطقي والعلمي والاقتصادي على ابرز المحاور التي يتطلب ايجاد الحلول والمعالجات في المرحله الاولى حتى عام ٢٠١٧ والمرحله الثانيه من (٢٠١٨ - ٢٠٢٢) والمرحله الثالثه للاستراتيجيه حتى ٢٠٣٠ والتي سيتولى القطاع الخاص فيها قيادة السوق وبهدف بناء المقدمات السليمه للانتقال الى اليات اقتصاد السوق الناجزة خصوصا بعد ان حصلت المصادقه على موازنة عام ٢٠١٥ من مجلس النواب العراقي والسيد رئيس الجمهوريه ويتطلب لغرض تنفيذ هذه الاستراتيجيه القيام بالاجراءات التاليه:-

الدور الحكومي في تطبيق الاستراتيجية

١- المتابعه اليوميه لسعر النفط وتقلباته بالهبوط والصعود وزيادة الكميات المسوقه وفق مامخطط والصرف وفقا للايرادات الشهريه وان تكون لجنه الازمه المشكله في مجلس الوزراء فاعله في هذا المجال.
٢- تنميه القطاع الزراعي والصناعي والتوجه نحو تنويع موارد الميزانيه عدا النفط ، وهيكله الشركات العامله بمشاركه القطاع الخاص وفق نظرة الحكومه بعدم الاستغناء عن موظفيها واستثمارهم لزيادة وتحسين الانتاج.
٣- تشجيع القطاع الخاص ودعمه وخلق اصرة متينه معه.
٤- تقليص الانفاق الحكومي في كافه المجالات.
٥- اعادة النظر بالسياسه الضريبيه.
٦- تحليل ودراسه التداعيات الاقتصادية للتحولات السياسيه في العالم وبشكل خاص في دول الاقليم وتاثيراتها الاقتصاديه على العراق.
٧- متابعه تداعيات الهبوط المفاجئ لاسعار النفط في السوق العالميه بنسبه (٦٠%) عن اسعاره قبل سته اشهر وتاثيرات ذلك على اقتصاديات الدول المنتجه للنفط ومنها العراق.

٨- الاخذ بنظر الاعتبار التجربة العراقية في تطبيقات السياسة النقدية منذ صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦ لسنه ٢٠٠٤) ولغايه الوقت الحاضر ماتحتاجه من اعادة نظر وتعديل في التعليمات التي تقود هذه السياسه مع التركيز على اساسيات السياسة النقدية في العراق وتاثيراتها السلبيه والايجابيه على البناء الاقتصادي السليم و مساهمة القطاع المصرفي العراقي في التنمية الاقتصادية.

٩- تنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي و المصرفي في العراق في ضوء البرنامج الحكومي الجديدوتفعيل قانون الاصلاح الاقتصادي واستراتيجيات القطاعات الاقتصادية التي لم يرى النور ولم تفعل بالرغم من اعدادها قبل فترات ليست بالبعيدة.

التاثيرات الاقتصادية للموازنة العامة لعام ٢٠١٥ على تنفيذ البرنامج الحكومي

بما ان الموازنه العامه للدوله هي بيانا تقديرا تفصيليا معتمدا يحتوي على الايرادات العامه والتي يتوقع الحصول عليها من النفط بنسبه (٩٥%) والنفقات العامه التي يتطلب انفاقها خلال سنه الموازنه فهي البرنامج المالي للخطه العامه للتنميه الاقتصاديه والاجتماعيه للدوله لذلك فان بلوغ تخصيصات الموازنه لعام ٢٠١٥ (١١٩ ترليون دينار) مليار دولار وباعتماد سعر النفط (٥٦$) للبرميل مع عجز بحدود (٢٥) تريليون دينار بسبب انخفاض اسعار النفط عالميا والظروف الداخليه للعراق والحرب على الارهاب ومشكله النازحيين اللذين يبلغ تعدادهم بحدود مليوني نازح ومشكله السيوله االنقديه ينبغي معالجه التاثيرات الاقتصاديه للموازنه قبل المباشرة بتنفيذ مانصت عليها الاستراتيجيه الجديدة للاصلاح الاقتصادي وكما ياتي:-

١- ارتفاع سعر صرف الدولار الى الدينار العراقي وحصول فجوة مؤقته بين السوقين.

٢- التضخم الركودي الذي قد يحصل نتيجه تفاقم نسبه البطاله وعدم امتصاصها.

٣- توقف اوتاجيل الخطط الاستثماريه للبنى التحتيه والمشاريع الاستثماريه العملاقه.

٤- ارتفاع اسعار المواد والخدمات بسبب الفجوة الحاصله بين العرض والطلب الكلي مما سيؤدي الى الركود الاقتصادي.

٥- الاضطرار الى الاقتراض من صندوق النقد الدولي وتاجيل تسديد التزامات العراق فيما يخص التعويضات والمديونيه لبعض الدول.

٦- انخفاض الرصيد النقدي لصندوق تنميه العراق.

دور القطاع الخاص في تنفيذ الاستراتيجية

لذلك يتطلب ان يكون هناك دور فاعل للقطاع الخاص الوطني وبشكل خاص القطاع المصرفي الخاص العراقي لان بدون قطاع مصرفي سليم لايمكن بناء اقتصاد وطني سليم، وهذا يعني اشراك القطاع الخاص والقطاع المصرفي الخاص بدور اكبر في صناعه القرار الاقتصادي من خلال ماياتي:-

١- المساهمة في تحسين بيئة الاعمال في العراق وتوفير المناخ الاستثماري المشجع لجذب رؤوس الاموال الوطنيه والاجنبيه وتشجيع تحقيق الشراكات بين القطاع العام والخاص.

٢- المساهمة في تهيئة بيئة تشريعيه جديدة تستند في مرجعيتها الى المادة(٢٥) من الدستور الدائم والاستراتيجيات والقوانين الخاصه بالاصلاح الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص بما يضمن تفعيله وقيادته للسوق مستقبلا.

٣- ادامه وتفعيل الشراكه والحوار والتعاون بين القطاع الخاص والحكومه.

٤- المساهمة في وضع السياسات والاليات والاستراتيجيات والمشاركة في متابعة تنفيذها لحسم الانتقال على مراحل مبرمجه زمنيا الى اقتصاد السوق .

٥- العمل على توفير مصادر تمويل اضافيه للموازنة العامة للدولة باعتماد تنمية وتنويع الموارد باتجاه رفع نسبة الموارد الاخرى غير النفط في الناتج المحلي الاجمالي.

٦- العمل على تشجيع انشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمايحقق التنمية الشاملة والمستدامة بما في ذلك تشكيل المؤسسات المتخصصة لهذا الغرض .

٧- التعاون في ضمان تنفيذ الخطط المركزية في توفير البنى االتحتية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص في الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة والثروات المعدنية والطاقة والخدمات.

٨- اعتماد سياسة نقدية ومالية جديدة تؤدي الى اصلاح شامل واعادة هيكلية القطاع المالي والمصرفي العراقي مع التاكيد على هيكلة القطاع المصرفي الحكومي وفق ماورد بالمذكرة الموقعه مع البنك الدولي قبل عدة سنوات ولم تنفذ في الواقع ودعم القطاع المصرفي الخاص وتعزيز امكانياته الحاليه.

٩- تفعيل دور المصارف المتخصصة والمصارف الاهلية لتوفير القروض الميسرة للقطاع الخاص الوطني وكذلك ايجاد حلول لمشاكل الضرائب والفوائد المتراكمة التي ترتبت على اصحاب المشاريع المتوقفة عن الانتاج ووضع سياسة مالية قصيرة ومتوسطة الامد .

١٠- إن هيكلية التمويل المصرفي الخاص الراهن تعتريه كثير من الإخفاقات والمعوقات، وبغية زيادة الائتمان والتمويل الاجمالي من المصارف الخاصة وتفعيل مساهمتها في أوجه الإستثمار المختلفة والإعمار، ودفع مسيرة التنمية، وتحريك الدورة الاقتصادية في العراق، نرى كخطوة أساسية جادة هو البدء في تعظيم تمويل المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة، كهدف اجتماعي واقتصادي ذو أولوية خاصة ومستعجلة. وتطوير وتشجيع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطه.

١١- تفعيل الرقابه الاستباقيه واعادة النظر بالتعليمات واللوائح التنفيذيه والارشاديه الخاصه بتطبيقات السياسه النقديه ووضع نظام رقابي دقيق لمتابعه التنفيذ وبشكل خاص مايخص التحويل الخارجي ومزادات العمله التي يشرف عليها البنك المركزي العراقي .

١٢- التنسيق والتعاون مع الوزارات والمؤسسات الماليه والاحصائيه المعنيه في بناء قاعدة معلومات مالية واحصائية وضمان شفافيتها.

١٣- المشاركة الفاعلة مع المؤسسات المالية والنقدية في التنسيق بتنفيذ تطبيقات السياستين الماليه والنقديه.

١٤- المشاركة الفاعله مع الحكومه في تنفيذ اجراءات إعادة هيكلة الشركات العامه وتسهيل الشراكات مع القطاع الخاص.

١٥- المساهمه في ضمان معايير الجودة للمنتجات والخدمات المحليه والمستوردة.

١٦- التعاون والمساهمه مع المؤسسات ذات العلاقه في تاهيل وتدريب الموارد البشريه المتخصصه في القطاع الخاص.

١٧- تشجيع المصارف الخاصه في الاستثمار في المشاريع الاقتصادية بما يعزز نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي والاسراع بالتعديلات التشريعية لتحقيق هذا الهدف.

١٨- العمل على تشريع لوائح خاصة بالحوكمة المؤسسية واعتمادها في المؤسسات الحكومية والخاصة، والسعي لاصدار التشريعات التي تتيح إشراك مختصين ومهنيين من القطاع الخاصكأعضاء في مجالس ادارة الشركات العامة .

١٩- تبني وضع اطار لتعريف وتحديد وتقييم رواد الاعمال ومساعدتهم ودعمهم بانشاء علاقات مع نظرائهم اقليميا ودوليا (من خلال حاضنات الأعمال).

أهمية العلاقات الانسانية بين الادارة العليا والعاملين والإنتاج

العلاقات الانسانية كسلوك قائم على اسس دينية و أنسانية قديم قدم التاريخ ومنذ بداية نشوء المجتمعات والحضارات ترجع أصوله الى بداية الثوره الصناعية في القرن الثامن عشر.

أعداد/ فؤاد محمد رضا الجواهري
المدير المفوض لمصرف التنمية الدولي

ولما كانت الادارة العليا هي وظيفة لتحقيق أهداف المؤسسة وعن طريقها ومن خلال الموارد البشرية والماديه المتاحه فمن هنا تبرز ثلاث ركائز تعتمد عليها المؤسسه لنجاحها ونموها وزيارة أنتاجها لتحقيق الربحيه وهي :-

أولآ :- علاقة الادارة العليا بالعاملين .
ثانياً :- علاقة العاملين بعضهم ببعض .
ثالثاً :- علاقة العاملين بعملهم .

ان تفاعل هذه العلاقات الثلاث يعني خلق جو عمل يحفز العاملين على الاداء الافضل في سبيل الحصول على زيادة الانتاج وتحقيق الربحيه .
ومن هنا يبرز دور الادارة العليا المباشر على تنمية نشاط العاملين التي تحث على تحقيق الاهداف وأتخاذ الخطوات التاليه :-

اولآ :- توضيح دور كل فرد من العاملين لتحقيق أهداف المؤسسة .
ثانياً :- خلق روح العمل الجماعي والتعاون بينهم .
ثالثاً :- الوقوف على اداء العاملين لرسم خطة عمل ناجحه للوصول الى الأنتاج الامثل .
رابعآ :- أقتناع العاملين بوحدة أهدافهم وأهداف المؤسسة .
خامساً :- الاتصالات الادارية المستمره بالعاملين تؤدي دور الجهاز العصبي للأنسان وهي التي تقوم بالربط بين مراكز القرار و رسم السياسه العامه للمؤسسه وبين مراكز التنفيذ في الوقت المناسب .
ومن أهم أساليب الاتصالات المتبعه بين الاداره والعاملين هي كالاتي :-

١- اللقاءات والاجتماعات الدوريه بين مختلف مستويات الكادر الفني .
٢- الاجتماعات الدورية بين مختلف قطاعات العمل واقسامه .
٣- تفعيل عمل اللجان المشتركه لمعالجة المشاكل .
٤- وضع صندوق للأقتراحات والمشاكل .

المصرف العراقي الإسلامي
للإستثمار والتنمية

IRAQI ISLAMIC BANK
For Investment & Development

حسابات تجارية ـ ودائع الأعمال ـ الدعم المالي والمشورة ـ حلول التمويل ـ خدمات التعامل الدولي لشركتك ـ دعم التعاون قطاع الحكومة والقطاع العام ـ تمويل المؤسسات ـ خدمات التعامل الدولي والمحلي لأسرتك ـ الودائع الأسلامية الخاصة ـ تأمين مخصص للأفراد ـ التخطيط المالي المبكر ـ خدمات التعامل الدولي والمحلي

أحمد وليد أحمد
رئيس مجلس الإدارة

VISA

معهد التقدم للسياسات الانمائية وبالتعاون مع رابطة المصارف الخاصة في العراق يستضيف محافظ البنك المركزي لمناقشة الوضع المالي والنقدي الراهن في العراق وآفاق المستقبل

في ندوة اتصفت بالواقعية والصراحة وحضرها جمع كبير من كبار خبراء المال والاقتصاد في العراق والعاملين في الدولة والمجتمع المدني .

وتحدث الدكتور علي العلاق محافظ البنك المركزي عن الوضع المالي الراهن ومهمات المستقبل للبنك المركزي ودوره في البناء التنموي المستدام والصعوبات والعقبات التي تواجه السياستين المالية والنقدية في العراق.

استهل النائب مهدي الحافظ الذي ادار الندوة بحديث عن جملة من القضايا المتعلقة بالجانبين المالي والنقدي في البلاد وما يقوم به البنك المركزي من دور في ظل الاوضاع الامنية والسياسية التي يعيشها العراق .. مبينا ان دور البنك المركزي يجب ان يكون اوسع مما هو عليه اليوم فهو معني بالدرجة الاساس تهيئة التنمية المستدامة التي تقوم على اساس التوازن بين السياستين المالية والنقدية في اطار رؤية اقتصادية واضحة تضعها الدولة.

لفت الحافظ الى وجود فجوة بين القطاعين العام والخاص في الجانب المالي ، وان العلاقة بين المصارف العامة والمصارف الخاصة تكاد تكون متوقفة ، ما يجعل التنمية في العراق تواجه تعثر كبير في مسيرتها ، داعيا الى الاستفادة من الفقرات التي تضمنها البرنامج الحكومي الذي يعد برنامجا طموحا لاسيما في ما يتعلق بالتوجه نحو القطاع الخاص ومغادرة الاقتصاد الشمولي والتوجه نحو اقتصاد السوق الذي يضمن للقطاع الخاص مساحة اوسع في عملية المشاركة الاقتصادية وزيادة نسبة اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي .

وتوقع الحافظ ان يكون للمصارف الخاصة دور واضح مستقبلا شريطة تحريرها من هيمنة المصارف العامة والعمل على اعادة هيكلة المصارف الحكومية وهذا المشروع مؤجل منذ وقت ليس بالقصير ما يفسر وجود ارادات تقف حائلا دون تنفيذ هذه الخطوة الحيوية .

وتطرق الحافظ الى الاجتماع الذي عقد مؤخرا في اربيل وتناول اهمية " رابطة المصارف الخاصة في العراق" والحاجة لتنفيذ قرارات اللجنة الاقتصادية الحكومية بشأن المصارف الخاصة وضرورة دعمها بكل السبل المتاحه ولاسيما تلك المتعلقة بالمحكمة المالية وغيرها .

وتسائل الحافظ عن مدى صلاحية مجلس النواب في تحديد سقف لمبيعات العملة في مزاد البنك . وهل هذا ينسجم مع قانون البنك المركزي والدستور وحاجة البلد .

بعد ذلك استعرض السيد محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي محسن العلاق الوضع الراهن والمهمات المستقبلية التي يضطلع بها البنك في ظل التوجهات الموجودة حاليا والتي تهدف برمتها الى ايجاد سياسة مالية ونقدية في العراق تنسجم مع التوجهات الاقتصادية للدولية التي تهدف الى التحول نحو اقتصاد السوق وتفعيل دور القطاع الخاص الذي لاتزال مساهمته متدنية وبحاجة الى الكثير من الاجراءات العملية .. مبينا انه ومن اجل تحديد ملامح الوضع الراهن وبالتالي تحديد مهمات المستقبل التي ينبغي ان يعمل عليها البنك وغاياته الرئيسية لابد من المرور على تلك الاهداف ومنها السعي نحو تحقيق سياسة نقدية تهدف الى استقرار الاسعار على اعتباره شرطا اساسيا لتحقيق نمو مستدام ومكون اساسي للاقتصاد الكلي وتوفير مناخ ملائم للاستثمار وحماية ضرورية للقدرة الشرائية .

ومضى العلاق قائلا : ان البنك المركزي يسعى الى دعم بناء قطاع مالي كفوء وشفاف يسهم في التنمية المستدامة ورفاهية المواطنين على وفق افضل الممارسات والمعايير الدولية وممارسة دور الوكيل والمستشار المالي للحكومي وتنسيق السياسة النقدية مع السياسة المالية في العراق .. مشيرا الى ضرورة تحليل البيئة العامة المحيطة في اطرها السياسية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية والقانونية وتشخيص التحديات التي تواجه البنك المركزي في تحقيق اهداف البنك والتي من بينها الاضطرابات الامنية والسياسية وانعكاساتها على الواقع الاقتصادي والاستثماري والاجتماعي

واضاف العلاق ان انخفاض معدل النمو الحقيقي للاقتصاد في عام ٢٠١٥ المتوقع ان يكون اقل من (١) في المائة مع وجود زيادة في نسبة النمو السكاني بمعدل حوال (٣) بالمائة وارتفاع نسب الفقر والبطالة تحد من التحديات التي تواجه البنك في تحقيق اهدافه في ظل غياب نموذج للاقتصاد الكلي ، مع احادية الموارد المالية وانعدام المرونة في القطاع الانتاجي ، رافق ذلك ضعف كفاءة السياسة المالية في البلد التي اتسمت بوجود انفاق استهلاكي وريعي لاغراض الكسب السياسي غير مجدي ، وكذلك ضعف كفاءة الجهاز الضريبي وتشريعاته وتخلف نظام الادارة المالية ونظام الموازنة العامة مع عدم وجود اطار اقتصادي كلي لهذه الموازنة وصعوبة خفض الانفاق وصعوبة زيادة الايرادات ، وكذلك غياب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ، كما ان تخصيصات الموازنة العامة الى تحليل واضح للكلفة والمنفعة.

واشار العلاق الى ان تخلف القطاع المصرفي وضعف دوره في عملية التنمية يعد من التحديات التي تواجه البنك المركزي نتيجة ضعف الالتزام بالمعايير والممارسات الدولية ، فضلا عن ضعف ادارة المخاطر والاحترازات الكلية والجزئية والتحوطية وكذلك ضعف الحوكمة بسبب نوعية مساهمي المصارف وعدم وجود فصل واضح بين الملكية والادارة وغياب الفرص المتكافئة لخلق قطاع مصرفي تنافسي وتركز النشاط المصرفي في المصارف الحكومية.

ولفت محافظ البنك المركزي العراقي الى انخفاض نسبة الائتمان الكلي الذي بلغ حوالي (١٥) في المائة من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بـ(٥٥) في المائة لجميع بلدان اقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا .. مضيفا .. ان تخلف القطاع المصرفي جاء نتيجة غياب قانون عام للاعمار مما يجعل تحصيل البنوك للقروض امرا محفوفا بالمخاطر ويستغرق تنفيذ الاجراءات القضائية الخاصة بالقروض في الدعاوى البسيطة سنوات عدة.

واضاف العلاق .. ان ضعف مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي مع استمرار مؤسسات القطاع العام في الاستحواذ على الانشطة الانتاجية والخدمية على الرغم من تحمل خزينة الدولة مبالغ طائلة سنويا في سد عجزها المزمن .. وكذلك ضعف البنية التحتية والقانونية والتنظيمية لسوق المال ومحدودية الخدمات التي تقدمها المصارف لزبائنها واعتمادها وبنحو اساس على ما تحققه من بيع للعملة الاجنبية ، ايضا تعد من التحديات التي تواجه عمل البنك المركزي يضاف لها وجود فائض من العملة الاجنبية يعزز احتياطيات البنك المركزي والقطاع الخاص يستنزفها .. موضحا حجم الايرادات للاعوام ٢٠١١ -٢٠١٤ بلغ (٣١٩)مليار دولار .. فيما بلغ مقدار الاستيرادات للاعوام المذكورة ٢٥٩ مليار دولار اي ان الفارق هو (٦٠) مليار دولار فقط لاربعة اعوام.

وقال العلاق ان هناك ظواهر خطيرة وفجوات كبيرة في البيئتين العامة والقطاعية تتطلب جملة من الاصلاحات الاقتصادية والادارية والتنظيمية والتشريعية يرافقها تفعيل حقيقي للاستراتيجيات والبرامج والخطط التي ماتزال مجرد وثائق مركونة جانبا .. مشددا على انه لايمكن تحقيق الاصلاحات المطلوبة من دون وجود ارادة سياسية حقيقية تنطلق من وعي موضوعي للفلسفة الجديدة للدولة التي تتبنى اقتصاد السوق والادارة الرشيدة وتحول الدولة من دور التجديف والرعاية الى دور التخطيط والاشراف والتحفيز والتخلي عن ارث مركزية النشاطات الاقتصادية والخدمية ومن ارث البروقراطية ومن مغادرة المحاصصة السياسية والطائفية واتباع مبدأ تكافؤ الفرص ليتحقق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب .

وعن المهام المستقبلية للبنك المركزي العراقي اوضح المحافظ الدكتور علي العلاق انه ومع وجود تحديات كبيرة تواجه اداء البنك لمهامه الا انه يبقى امام مسؤوليات ومهام كبيرة وهو يعمل الان على صياغة خطة استراتيجية لتنفيذ حزمة مهمة من البرامج والخطط من بينها القيام باجراء عدد من التعديلات التشريعية لمجموعة من القوانين وهي قوانين البنك المركزي والمصارف والصيرفة والصكوك الاسلامية ومكافحة غسيل الاموال وضمان الودائع .. كاشفا عن سعي البنك المركزي لدعم تاسيس مجموعة جديدة من المؤسسات المالية والمصرفية في مجال ضمان الودائع وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمعلومات الائتمانية بالاضافة الى دعم صناديق الاستثمار ذات الاهداف المتنوعة وتمويل الاستثمار للمشاريع المتوسطة والطويلة الاجل.

وشدد العلاق ايضا على ضرورة تعزيز الدور الرقابي للبنك في اطار المخاطر والاحترازات وتطبيق المعايير والتوصيات الدولية . .. مبينا ان البنك يعمل حاليا على وضع قواعد واليات جديدة لبيع العملة الاجنبية للحد من الظواهر السلبية التي سادت هذه العملية والتي كان من نتائجها وجود حالة من للتهرب الضريبي وغسيل الاموال وابعاد البنك والمصارف عموما عن ممارسة انشطتها الرئيسة وتهريب العملة الاجنبية الى الخارج واستنزاف احتياطي البنك وتسهيل وتشجيع الاستيرادات غير الضرورية واغراق السوق وتعويق قيام صناعات محلية وانتشار ظواهر الفساد والافساد وايجاد مدخولات وفوارق فاحشة في الدخول

وكشف العلاق عن بعض البيانات المتعلقة بالمصارف الحكومية والمصارف الخاصة اذ بين ان اجمالي الموجودات بلغ (٢٢٥) ترليون دينار منها (٢٠٤) ترليونات دينار لدى المصارف الحكومية و(٢٠) ترليون دينار لدى المصارف الخاصة .. اما اجمالي رؤوس اموال المصارف فقد بلغ حوالي (٩) ترليونات دينار منها (٧) ترليونات لدى المصارف الخاصة واقل (٢) ترليوني دينار لدى المصارف الحكومية .. مبينا ان اجمالي الودائع بلغ (٧٥) ترليون دينار واجمالي الائتمان بلغ (٨٣) ترليون دينار .. فيما بلغت القروض والتسهيلات (٣٣) ترليون دينار وبلغ الائتمان المعتمدي حوالي (٥٠) ترليون دينار

كما كشف العلاق عن وجود اكثر من (٤٠) ترليون دينار تعود لمؤسسات الدولة المختلفة وهي غير ذات فائدة لعدم وجود حساب مركزي لادارة هذه الاموال .. داعيا الى انشاء مثل هذا الحساب لدى البنك المركزي للاستفادة من هذه الاموال الطائلة في تمويل العجز ومواجهة الازمة المالية التي يواجهها العراق .

مداخلات وتعقيبات

بعد ذلك ابدى عدد من المشاركين في الندوة اراءهم وملاحظاتهم بشأن موضوع الادارة النقدية والمالية في العراق .. اذ اشار الدكتور فلاح ثويني من الجامعة المستنصرية الى ان التنمية لايمكن ان تتحقق من دون وجود قطاع مصرفي فاعل ... متسائلا : ولكن ماذا عن دور البنك المركزي في التنمية مستقبلا فالبعض يحمله المسؤولية في تهريب العملة الاجنبية .. مطالبا بقيام المؤسسات الحكومية بوضع استراتيجيات واضحة للنهوض بالواقع التنموي .

عضو مجلس ادارة مصرف الموصل وهو من مصارف القطاع الخاص دعا البنك المركزي الى مساعدة مصارف القطاع الخاص التي تعرضت الى اضرار وخصوصا تلك الموجودة في المناطق الساخنة .. وهنا طمأن السيد محافظ البنك المركزي الى ان هناك اجراءات عملية بهذا الاتجاه للوصول الى الية مناسبة لتعويض المصارف المتضررة.

الاعلامي والخبير المصرفي غازي الكناني اشار الى ان البنك المركزي لعب دورا مهما في استقرار الاسعار ولكن هناك سيولة نقدية كبيرة لدى مصارف القطاع الخاص بالامكان الافادة منها في عملية التنمية من خلال رفع القيود وتقليل هيمنة المصارف الحكومية .

الخبير المصرفي عدنان الجلبي المدير المفوض لمصرف آشور الدولي اكد على اهمية قرارات لجنة الشؤون الاقتصادية وضرورة تفعيلها في هذه المرحلة وتطبيقها على ارض الواقع.

الخبير المصرفي حمزة هلبون المدير المفوض لمصرف الاستثمار اشار في مداخلته الى ضعف مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية .. مبينا ان بالامكان تفعيل هذا الدور من خلال تعزيز الثقة مع المصارف الحكومية .

الخبير المصرفي سمير النصيري من مصرف الخليج التجاري اوضح ان المشكلة الحقيقية للمصارف الخاصة هي ان لااحد يتحاور معها وفي ظل التوجه الحكومي نحو القطاع الخاص لابد من تشكيل خلية ازمة تعنى بمصارف القطاع الخاص تبدأ عملها بتحليل اوضاع القطاع الخاص ويساهم هذا القطاع بنسبة ٥٠ في المائة في هذه اللجنة.

مصرف الخليج التجاري
خياركم المصرفي الافضل

خدماتنا تتخطى الحدود...

فتح الحسابات الجارية بالدينار العراقي والعملات الاجنبية
قبول الودائع (حسابات التوفير والودائع الثابتة) بالدينار العراقي والعملات الاجنبية
تمويل كافة المشاريع لمختلف القطاعات الاقتصادية بالدينار العراقي والعملات الاجنبية
منح ائتمان في حساب جاري مدين(مكشوف)
منح ائتمان في خصم الكمبيالات المخصومة
منح السلف الشخصية
منح قروض الاسكان
منح قروض لشراء السيارات
اصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية بالدينار العراقي والعملات الاجنبية
فتح الاعتمادات المستندية عن الاستيرادات الخارجية
قبول الحوالات الخارجية والداخلية بكافة انواعها
اصدار السفاتج والصكوك المصدقة
بيع وشراء العملات الاجنبية

Email:gulfbank@gcb.iq
website-www.gcb.iq
www.gulfcommercialbank.iq

رابطة المصارف الخاصة في العراق
اقامت ندوة تحت عنوان "دور المصارف في تنمية القطاع الخاص"

أقـــامت رابـــطة المصارف الخاصة في العراق وبرعاية مصرف كردستان الدولي ومصرف الاقليم التجاري ومصرف جيهان للاســـتثمار والتمويل الاسلامي ندوة في اربيل - فندق روتانا - بـتاريخ ٢ اذار ٢٠١٥ تحـت عنوان "دور المصارف الخاصة في تنمية القطاع الخاص.

حضر هذه الندوة اكثر من ٧٠ شخصية من العاملين في القطاع المصرفي في اقليم كردستان ومختصين بـالامور المصرفية والاقتصادية. حيث تحـدث في هذه الندوة كل من الدكتور مهدي الحـــافظ عضو مجلس النواب والســـيد وليد عيدي ممثل البـــنك المركزي العراقـي مدير عام مديرية رقابـة الصيرفة والائتمان والسـيد بسـطام الجنابـي المدير المفوض لمصرف كردســـتان الدولي وممثل عن البـــنك المركزي العراقي في اربـيل والسيد اراس خوشناو مدير مركزي الدراسات والبحوث في اقليم كردستان والسيد وديع الحنظل رئيس الرابطة.

واستهل الدكتور مهدي الحافظ النقاش مشدداً على اهمية القـــرارت الصادرة عن لجنة الشـــؤون الاقـــتصادية واهمية تفعيلها وتطبيقـــها بـــصورة صحيحـة، حـيث يرتبـط تطبـيق هذه التوصيات بحـهات متعدده منها مع البنك المركزي العراقـي او وزارة المالية او المصرف العراقـي للتجارة(TBI) وان على الرابـطة ان تبـذل ما في وسـعها لمتابـعة تطبيق هذه القرارات.

وبشـأن ما تعرضت له بـعض المصارف الخاصة في محـافظتي نينوى وصلاح الدين قال المدير العام لمراقبة الصيرفة والائتمان في البنك المركزي العراقي وليد عيدي عبـــد النبـــي "ان المركزي نظم جرداً حـــول الموجودات من خلال ادارة المصارف وننتظر تحرير المناطق ووضع الحلول المناسبة، لاسيما ان المبـالغ الموجودة في تلك المصارف كبيرة ولا يستهان بها".

واشـار السيد بسـطام الجنابـي المدير المفوض لمصرف كردسـتان الى ضرورة الانتبـاه الى مسألة انخفاض الاسـهم، حيث انخفضت اسـهم المصارف في الاونة الاخيرة بشكل ملحوظ.

وقـال السيد الجنابـي ان الاسـهم عبـارة عن موجودات شبـه سـائلة، لذا يلجا اغلب الجمهور الى بـيعها في حـال وجود اي خلل امني، و عدم وجود سـوق موازية يفعل سوق الاسهم ويوازن بين العرض والطلب.

وتحدث الجنابي عن ضرورة تفعيل قانون ضمان الودائع وعقب السيد وليد عيدي بـأن القـانون في مراحـله الاخيرة وسيتم ارسـال نسـخة من مسـودة القـانون الى المصارف للمداولة.

ملتقى الصباح الأقتصادي...
النهوض بالقطاعين العام والخاص

د. وليد الحلي

بمشاركة وحضور فاعل من القطاعات الحكومية والخاصة في العراق ، وبمشاركة رابطة المصارف الخاصة في العراق في ملتقى الصباح الاقتصادي، الذي عقد بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٤ ، منطلقا صوب النهوض بالكثير من القطاعات الانتاجية غير النفطية، لاسيما الاستثمارية والمصرفية، فضلا عن تأكيد المشاركين فيه على اهمية تعديل وتشريع بعض القوانين التي بمقدورها تسهيل عمل القطاع الخاص.

ورافقت الدعوات التي "نادى بها المشاركون في ملتقى الصباح" من اجل انعاش المرافق الانتاجية في البلد، مطالبات اخرى شددت على تفعيل قانون حماية المنتج المحلي، وتقليل حركة الاستيراد، بهدف اتاحة الفرصة لانعاش الصناعة الوطنية، ومن ثم تعزيز موارد الدولة. وتضمن الملتقى، الذي شهد حضورا رسميا رفيع المستوى، فضلا عن مشاركة واسعة للقطاعين العام والخاص، مناقشة ثلاث اوراق عمل، تعلقت الاولى بالقطاع المصرفي القاها مدير المصرف الصناعي كاظم محمد ناشور والسيد وديع نوري الحنظل رئيس رابطة المصارف الخاصة في العراق ، في حين حملت الورقة الثانية عنوان موضوعات في الخصخصة لعضو مجلس النواب الدكتور مهدي الحافظ، والورقة الاخيرة كانت لرئيس هيئة استثمار بغداد شاكر الزاملي وحملت عنوان العملية الاستثمارية في بغداد الانجازات والتحديات.

وفي اشارة الى كلمة رابطة المصارف الخاصة في العراق، تطرق السيد وديع الحنظل رئيس الرابطة الى ضرورة مشاركة القطاع الخاص في صناعة القرار، حيث يتخذ البنك المركزي العراقي خطوات جادة لأشراك القطاع المصرفي الخاص في مجلس ادارة البنك المركزي، كما اكد على ضرورة مساواة المصارف الخاصة بالمصارف الحكومية من حيث التعاملات، وتفعيل دور المحكمة المالية حيث تتعرض العديد من المصارف الى المسائلة من الجهات غير المختصة، و كانت هنالك مطالب لتطويق الازمات بدلا من فرض الوصايات على المصارف بصورة مباشرة حيث ان سمعه المصارف تمثل جزءا كبيرا من سمعه الاقتصاد الوطني. ايضا ضرورة اقرار قانون ضمان الودائع لما له من تأثير بالغ على زيادة السيولة لدى المصارف.

مستشار رئيس الوزراء د. وليد الحلي اكد خلال كلمة له في الملتقى، ان "العراق لايواجه ازمة مالية، انما يواجه ضائقة مالية، تستوجب اجراء اصلاح اقتصادي، لاسيما عقب انخفاض اسعار النفط، الذي اثر بشكل مباشر في حالة الاستقرار الامني والاقتصادي في دول العالم عموما، والعراق خاصة. واقترح الحلي، ضرورة دعم الاقتصاد للسوق الحرة، وتشكيل اقتصاد مختلط، من اجل دعم العملية الاستثمارية وتنشيطها، مؤكدا على اهمية دور المصارف ودعم القروض الميسرة بفوائد منخفضة واستغلال الاموال المجمدة في المصارف في تنشيط السوق، من خلال مشاريع جديدة او قروض ميسرة تعطى للمستفيدين بفوائد متوسطة. ولفت المستشار الحكومي، الى ضرورة التوجه لتطوير القطاع الزراعي لتوفير الامن الغذائي، وتلبية احتياجات المزارعين، الى جانب اعادة هيكلة الشركات التابعة لوزارة الصناعة والمعادن، فضلا عن انشاء مصانع نفطية بتروكيمياوية واستثمار ثروة النفط والغاز بالشكل الصحيح من خلال تطبيق قانون النفط والغاز. وتابع الحلي مقترحاته بالتأكيد على اهمية دعم القطاع الكهربائي، من خلال انشاء سدود لدعم الطاقة ومدن صناعية للنهوض بالانتاج الوطني، بغية تخفيض عملية الاستيراد للبضائع من الخارج ودعم المنتج المحلي، مشددا على اهمية الاستثمار في قطاع الاتصالات من خلال الطيف الترددي، اضافة الى الحد من عملية تهريب العملة. وحث الحلي، على الاخذ بنظر الاعتبار اعادة هيكلية الضريبة وتناسبها مع التوجهات الحكومية، فضلا عن معالجة ازمة البطالة في البلد وتنمية دعم سوق العراق للاوراق المالية والغاء الانفاق غير الضروري في بعض الوزارات، الى جانب دعم القطاع السياحي لما يمثله من اهمية كبيرة للبلد.

د. مهدي الحافظ

وديع الحنظل

وعلى هامش المؤتمر التقى ممثلوا رابطة المصارف الخاصة في العراق في لقاء خاص السيد جواد البولاني رئيس اللجنة الاقتصادية في البرلمان العراقي، حيث وضح السيد حمزة هلبون عضو الهيئة الادارية في الرابطة والمدير المفوض لمصرف الاستثمار العراقي بعض النقاط المهمة حول عمل المصارف الخاصة والخطوات التي يجب اتخاذها لتذليل العقبات التي يواجهها القطاع المصرفي.

مصرف الخليج التجاري

التخطيط الاستراتيجي السليم ومنهجية التطبيق اساس التميز والنجاح

على وقع الظروف الامنية والسياسية التي يمر بها العراق والمنطقة العربية في الوقت الحاضر والتي ادت بمجملها الى اضطراب وتأزم الوضع الاقتصادي بجميع مفاصله وقطاعاته لذا فان مواجهة الظرف الحالي وتحدياته عمليا لابد ان يخضع الى خطط واستراتيجيات قادرة على المواجهة والتحدي لتجاوز التداعيات ومواصلة النجاح . ومن هذا المنطلق اتجهت الادارة العليا والادارة التنفيذية لمصرف الخليج التجاري الى الاستناد على مبدأ التحليل المنطقي والقياسي للظروف المحيطة بالعمل المصرفي ومتابعة البرنامج الحكومي الاقتصادي وسياسة البنك المركزي العراقي وتوجهاتهما الآنية والمستقبلية في تنويع مصادر التمويل والاستثمار داخليا وخارجيا بالاعتماد على القطاع الخاص والمصارف الاهلية العراقية بالدرجة الاساس باعتبارها من المؤسسات الاقتصادية الساندة والاكثر قدرة على عمليات الاصلاح الاقتصادي ومواجهة العجز الحاصل في ميزانية الدولة للسنة الحالية بسبب الظروف الامنية والانخفاض الكبير في اسعار النفط عالميا ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية والوصول الى حالة الاكتفاء واشباع الحاجات التي يحتاجها المواطن في تسيير امور حياته اليومية .

ان استراتيجية مصرف الخليج التجاري لعام ٢٠١٥ قد اخذت بنظر الاعتبار الوصول الى عدة اهداف منها اهداف تتعلق بالتنمية الاقتصادية الوطنية من خلال التسهيلات الممنوحة لجميع القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والسياحة والنقل والتجارة والكهرباء وغيرها من القطاعات الاخرى واهداف اخرى تتعلق بتطوير العمل المصرفي العراقي ودعم مسيرة التعليم من خلال استيعاب الطلبة الاوائل اصحاب الاختصاصات المالية والمحاسبية والمعلوماتية في الكليات والمعاهد العراقية وفتح دورات تدريبية تختص بالجوانب المصرفية والادارية وتقنيات المعلومات والانظمة المصرفية الحديثة لموظفي المصارف الاهلية والحكومية من العراقيين وغير العراقيين اضافة الى تسهيل مهمة طلبة الدراسات العليا لاتمام اطاريحهم لنيل الشهادات العليا ودعمهم بالبيانات المالية المطلوبة لانجاز رسائلهم والاستفادة من نتائجها واهداف اخرى تتعلق بدعم المواطن البسيط وخلق فرص العمل الملائمة لهم والقضاء على ازمة السكن عبر القروض الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وقروض الاسكان والسيارات واهداف اخرى تتعلق بفتح ابواب الاستثمار بجميع اشكاله داخل العراق من خلال توسيع منافذ المصرف وفتح فروع جديدة خارج العراق ضمن الخطة التوسعية التي تبنتها ادارة المصرف لفتح فروع في تركيا والامارات ولبنان بالاضافة الى الفروع الجديدة التي سيتم فتحها في داخل العراق خلال السنة الحالية وهي فرصة لاصحاب رؤوس الاموال والمستثمرين من غير العراقيين للدخول الى السوق العراقية عبر مصرف الخليج التجاري .

ان المنهجية الخططية العملية التي اعتمدتها ادارة المصرف في السنوات السابقة اثبتت للمتعاملين مع المصرف والمطلعين على انجازاته بان سياسة المصرف في التعامل مع الظروف المحيطة بالبيئة المصرفية كانت ناجحة وبتميز وجودة عالية ولها القدرة على تجاوز اي حالة طارئة لان هذه السياسة استندت بالدرجة الاساس في خططها على مبدأ التوقع والاحتمالات الواردة وتهيأة البدائل المناسبة بصورة مسبقة لكل احتمال طارئ وهنا يكمن سر النجاح في عمل مصرف الخليج التجاري والذي ادى الى تحقيق اعلى نسب الربحية بين المصارف العراقية الاخرى لذا فان الدعوة مفتوحة لجميع الزبائن والمستثمرين من العراقيين وغير العراقيين لاستثمار الفرصة والدخول الى عالم التميز والربح عبر بوابات مصرف الخليج التجاري في فروع بغداد والمحافظات وهناك هدايا (مدالية ذهبية) للمودعين غير الراغبين في التعامل بالفوائد .

تحليل حسابات المصرف لغاية 2014/12/31 (ميزان المراجعة)

اولا : حسابات الموجودات (مليون دينار)

ت	اسم الحساب	2014/12/31	2013/12/31	الاهمية النسبية كما في 2014/12/31	نسبة النمو %
1	الموجودات الثابتة	52,703	42,235	6.4%	25%
2	الائتمان النقدي	288,100	286,574	35%	1%
3	الاستثمارات	28,275	20,084	3%	41%
4	حوالات الخزينة	50,000	***	6.04%	***
5	الاستثمار الليلي	***	45,000	0%	***
6	المدينون	40,052	29,415	5%	36%
7	الموجودات النقدية	368,291	368,770	45%	-0.1%
8	مدالية ذهبية	74	170	0.01%	-56
	مجموع الموجودات	827,495	792,248	100%	4%

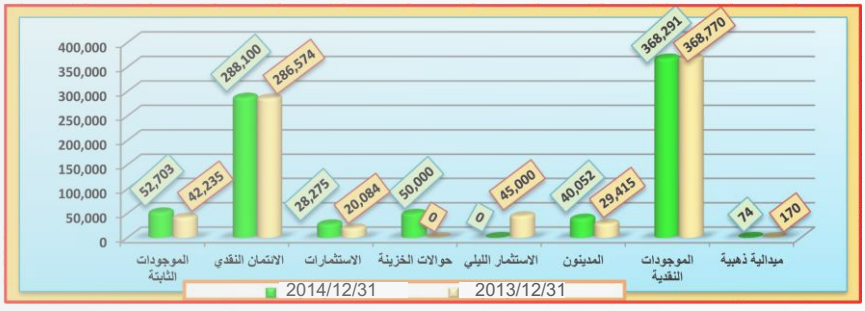

ثانيا : حسابات المطلوبات (مليون دينار)

ت	اسم الحساب	2014/12/31	2013/12/31	الاهمية النسبية كما في 2014/12/31	نسبة النمو
1	رأس المال	300,000	250,000	36%	20%
2	الاحتياطات	9,818	6,532	1%	50%
3	التخصيصات	10,652	10,320	1%	3%
4	حسابات جارية وودائع	455,212	417,143	55%	9%
5	قروض مستلمة	1,328	1,328	0%	0%
6	الدائنون	7,358	50,449	1%	-85%
7	الارباح المتحققة	43,118	56,476	5%	-24%
8	فائض متراكم السنوات السابقة	9	***	0%	***
	مجموع المطلوبات	827,495	792,248	100%	4%

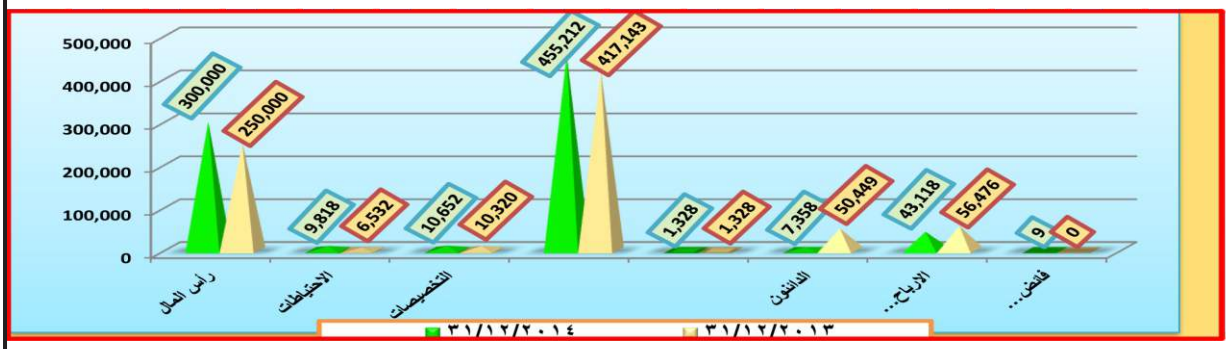

تحليل حسابات الارباح والخسائر لغاية 2014/12/31

اولا : تحليل الايرادات (مليون دينار)

ت	اسم الحساب	2014/12/31	2013/12/31	الاهمية النسبية كما في 2014/12/31	نسبة النمو
1	ايرادات العمليات المصرفية	70,465	72,021	87%	-2%
2	ايرادات الاستثمار	7,972	9,339	10%	-15%
3	ايرادات تحويلية واخرى	2,968	6,294	4%	-53%
	مجموع الايرادات	81,405	87,654	100%	-7%

ثانيا : تحليل المصروفات (مليون دينار)

ت	اسم الحساب	2014/12/31	2013/12/31	الاهمية النسبية كما في 2014/12/31	نسبة النمو
1	مصروفات العمليات المصرفية	21,887	17,348	57%	26%
2	المصروفات الادارية	13,689	11,736	36%	17%
3	الاندثارات	1,668	1,063	4%	57%
4	المصروفات التحويلية والاخرى	1,043	1,031	3%	1%
	مجموع المصروفات	38,287	31,178	100%	23%
	الارباح المتحققة	43,118	56,476		-24%

رسالة ...
من عملاق الصناعة

الى من يهمه علو وسمو العراق ودب الروح من جديد في عماد العراق الا وهو القطاع الخاص العراقي ،رما أذكره لاحقاً هو ناتج من حرص الصناعي العراقي على النهوض من خلال التعاون مع اصحاب القرار في انعاش الصناعة للعودة الى ماكان عليه العراق صناعياً في اقليمياً ودولياً ...

المحامي
الكرار ثابت البلداوي
عضو مجلس إدارة
الاتحاد العربي للصناعات الهندسية

شرفني اليوم فسح المجال لنقل واقع حال الصناعة في بلدي العراق بعد ما مر عليه من تهميش وتكبيل مما ادى الى تراجع الصناعة العراقية عما كنا نفاخر العالم بالمنتوج العراقي وتمتعه بالجوده ذات المواصفات العالمية ..

اود ايضاح بعض الفقرات الخاصة بالعراق وكما يلي:

- العراق اليوم وفق الحكومةالجديده يعمل على خلق بيئة استثمارية جديده وقد تم العمل بها وهنالك العديد من الشركات الاجنبية التي جائت للعراق في عدة مجالات منها النفطية والسياحية والصناعية مع وجود استثمار ضعيف او شبه معدوم من البلدان العربية مما فتح الابواب للشركات الاجنبية لاخذ مكان الشركات العربية لطالما كانت المشاركات العربية والاجنبية ضعيفة ومترددة حيال العمل مع العراق بعد عام ٢٠٠٣ ولحد الان بسبب الظروف القاهرة والازمات الامنية ورغم حاجة السوق العراقية لمثل هذه الطفرات بسبب النقص الكبير الذي أصابها في كل المجالات بعد سنوات من الحصار والحروب، إلا أن قطاعات أخرى تواجه مشاكل عديدة، أبرزها القطاعات الصناعية التي باتت عاجزة عن منافسة البضائع الرخيصة القادمة من إيران وآسيا، في وقت تغيب فيه خطوات الدعم الحكومية وعدم قيامها بخطوات ملموسة لدعم أعماله والقطاع ككل، "باستثناء الدعم المعنوي الذي لا يقدم أو يؤخر في الواقع القائم على الأرض.

علماً ان بامكان القطاع الخاص استقطاب البطالة المقنعة العراقيهةوالوصول لغايته المنشودة وهي سد حاجة السوق العراقي والانتقال الى مرحلة تصدير منتج يحمل عبارة (صنع في العراق) حين يكون بكامل طاقته الانتاجية بعد التطوير وتذليل الصعاب امام استيراد الصناعي احتياجاته من مصانع و مواد اولية .

برعاية مصرف الاتحاد العراقي .. صحيفة رياضة وشباب تكرم الفائزين بإستفتائها السنوي الخامس

برعاية مصرف الاتحاد العراقي أقامت صحيفة رياضة وشباب احتفالية كبرى لتكريم الفائزين في استفتائها الجماهيري السنوي الخامس وبحضور عدد كبير من السادة المسؤولين....

منهم عضو لجنة المستشارين في مجلس الوزراء والكابتن رعد حمودي رئيس اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية والسيد عبد الكريم جاسم عضو لجنة الشباب والرياضة في مجلس محافظة بغداد والسيد عقيل مفتن رئيس مجلس إدارة صحيفة رياضة وشباب ومجلة سبق وجمع كبير من الرياضيين والصحفيين والإعلاميين اذ اكد جعفر العلوجي على ضرورة تكريم ودعم الرياضيين المتميزين وإن احتفالية صحيفة رياضة وشباب ماهي إلا جزء من الوفاء والتقدير والعرفان تقدمه الصحيفة للفائزين في استفتائها السنوي الخامس وهو ما دأبت على إقامته الصحيفة ومصرف الاتحاد العراقي في كل عام سعياً وحرصاً منها على تشجيع الرياضيين على تقديم كل مافي وسعهم في سبيل رفع شأن وسمعة الرياضة العراقية في المحافل الدولية وعلى هامش الإحتفالية ألقى الشاعر الشعبي صباح الهلالي والذي ألقى قصيدة رائعة تغنت بحب العراق وأكدت على وحدة الصف والإنتماء إلى الوطن فقط بعيداً عن الإنجرار الى المشاحنات السياسية بعد ذلك تم الإعلان عن أسماء الفائزين في إستفتاء صحيفة رياضة وشباب وتم تسليمهم الدروع والشهادات التقديرية مع الجائزة المقدمة لهم من قبل صحيفة رياضة وشباب وقام بتسليم الدروع والجوائز على الفائزين عضوا مجلس النواب محمد اللكاش وأحمد العباسي حيث فاز الكابتن رعد حمودي رئيس اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية كأبرز شخصية رياضية وجاء تأهل منتخبي الشباب والناشئين إلى نهائيات كأس العالم كأبرز إنجاز رياضي وحصل إتحاد المصارعة على جائزة أبرز إتحاد رياضي كما نال الرباع العالمي كرار محمد جواد جائزة أبرز رياضي.

اما ابرز مدرب فكان من نصيب مدرب منتخبنا الوطني المجتهد حكيم شاكر ونال الحكم الدولي مهند قاسم جائزة أبرز حكم وحصل نادي الشرطة على جائزة أبرز نادي. أما أبرز صحفي فكان من نصيب الزميل المبدع طلال العامري وحصل الإعلامي عدنان لفتة من قناة الحرة عراق على جائزة أبرز إعلامي أما أبرز برنامج رياضي فكان من نصيب برنامج شووت الذي يعرض من على قناة السومرية الفضائية ويقدمه الزميل الإعلامي سيف علي وحصل لاعب منتخبنا الوطني همام طارق على جائزة أبرز لاعب وختام الجوائز كان مع أبرز حدث رياضي لعام ٢٠١٢ والذي كان من نصيب وإستحقاق بطولة عزيز العراق الرابعة للفرق الشعبية بكرة القدم والتي تقيمها مؤسسة الشهيد الحكيم للشباب والرياضة للسنة الرابعة على التوالي والتي شارك فيها أكثر من خمسة آلاف فريق شعبي..

كما منحت الصحيفة درع صحيفة رياضة وشباب والشهادات التقديرية لعدد من الشخصيات الرياضية والاعلامية ومنهم حمزة حسين مدير القناة الرياضية العراقية وصبري بنانه والمدرب القدير أنور جسام والزميلين الصحفيين خالد جاسم وعلي رياح والمصور المبدع قحطان سليم ،فضلاً عن منح الشهادات التقديرية لعدد من القنوات الفضائية..

كما كرم مجلس إدارة صحيفة رياضة وشباب كادر الصحيفة وجميع العاملين فيها تقديراً لجهودهم التي بذلوها طيلة فترة عملهم في الصحيفة وقام بتسليم الهدايا لهم الأستاذ عقيل مفتن رئيس مجلس إدارة الصحيفة..

وفي الختام تم سحب القرعة الخاصة بالحضور والتي شارك فيها الجميع وفاز فيها ثلاثة أشخاص وكانت عبارة عن عمرة إلى بيت الله الحرام هذا وحظي استفتاء صحيفة رياضة وشباب باهتمام شعبي وجماهيري كبير وقد وصل عدد المصوتين فيه ما يقارب الـ ٥١٣٩ مصوتاً وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على المكانة الكبيرة التي تحتلها صحيفة رياضة وشباب في الشارع الرياضي والأوساط الرياضية.

رابطة المصارف الخاصة في العراق تثمن هذه الخطوات والفعاليات التي تقيمها مصارفنا الخاصة والتي تأتي من حرصها على ان مثل هذه المبادرات تسهم في تطوير كافة المجالات ولا سيما الرياضية منها ..

كل التقدير للهيئة الادارية لمصرف الاتحاد متمنين لها التقدم والازدهار..

لعنة رجل حكيم

بدون المؤسسات العامة السليمة يمكن أن يعرض إغراء سياسيات القوة أهداف التنمية طويلة الأجل للخطر...

فيتور غاسبار

فيتور غاسبار
مدير إدارة شؤون المالية العامة
في صندوق النقد الدولي

تخلف فيليب الثاني ملك إسبانيا في عام ١٥٩٦ عن سداد الديون للمرة الرابعة.

وكان الملك فيليب رجل دولةمتمرس وصاحب فكر منهجي ولديه القدرة على رصد ادق التفاصيل ، وكان يطلب من مستشاريه الموثوق فيهم تزويده بالحجج والمبررات ويفكر فيها مليا، متناولا القرارات السياسية الصعبة من كل زاوية.
وقام بتنظيم السجلات الإدارية الكاملة لأعمال حكومته.
وأصدر أمرا للمهندس المعماري خوان دي هيريرا بأن يعيد تصميم إحدى القلاع لتكون أول دار للمحفوظات الحكومية على الإطلاق بحيث كانت شديدة الالتزام بالقواعد الأرشيفية وأصبحت مستودعا لوثائق الدولة حتى القرن التاسع عشر.
وقد اكتسب لقب "فيليب الحكيم " بفضل منهجه الحكيم والمتزن في تسيير الأمور السياسية، وابتكاراته العديدة في مجال الإدارة العامة.

وعلى الرغم من تألق الملك فيليب في الإدارة ، فقد اضطر إلى التخلف عن سداد ديون بلاده في مرحلة مبكرة من حكمه، في عامي ١٥٥٧ و ١٥٦٠ ، لسببين.
والسبب الأول، هو أن فيليب ورث ديونا شخصية مستحقة على والده تشارلز الخامس في وقت لم يكن فيه التمييز بين الديون الخاصة وديون الدولة مُعرّفا بشكل جيد، وكانت هناك موارد محدودة لخدمة تلك الديون.
والسبب الثاني، وربما الأهم، هو أن الخزائن الإسبانية كانت قد استنفدت بعد الحرب مع هنري الثاني ملك فرنسا.
وعندما أصبح التخلف عن سداد الديون للمرة الثالثة في ١٥٧٤ ضرورة ملحة، قام فيليب بتأجيل القرار لأكثر من عام.

التخلف عن السداد في هذه المرة يتعلق بديون تعاقد عليها بنفسه مع بنوك "جنوة " وتهدد سمعته الشخصية. ولكنه وافق أخيرا فيعام ١٥٧٥ على التوقيع على مرسوم (Decreto)بتعليق مدفوعات الديون على أدوات الدين ذات التكلفة العالية قصيرة الأجل المستحقة على الملك (asientos)التي عادة ما يتم خدمتها بالفضة الواردة من الأمريكتين.

وأوضح المرسوم أن الملك يشعر بخيبة أمل نظرا لأن عددا قليلا فقط من الدائنين على استعداد لتقديم أموال للملك، وأنه صدم من ارتفاع أسعار الفائدة، وأن استخدام الائتمان، عموما، يشكل نشاطا مريبا أخلاقيا وقانونيا.
وبالتالي، لن تؤدى أي مدفوعات حتى إجراء مراجعة شاملة لجميع الشروط والظروف، وتدقيق المدفوعات السابقة ،وكانت هذه أسباب تعليق مدفوعات الديون.

وفيما يتعلق بالتخلف الرابع عن سداد الديون في عام ١٥٩٦ ، فلم يكن هناك أي تردد، وتم التوقيع على مرسوم عام ١٥٩٦ بسرعة.
ولكن لماذا لجأ فيليب الحكيم إلى أدوات دين قصيرة الأجل وباهظة الثمن ثم إلى التخلف عن السداد؟ فقد كانت الأسباب سياسية.
ولدى قيامه بذلك، بقي الملك المسيطر الوحيد على موارده.
ولم يضطر إلى تقديم تنازلات سياسية إلى الجمعية، التي كانت موافقتها مطلوبة لإصدار دين طويل الأجل مضمون بالإيرادات المنتظمة. وكان بمقدوره ألا يقدم تنازلات لأنه، مثلما حدث مع والده تشارلز الخامس، كانت الاستقامة المالية تنفذ في بعض الأحيان بوصول الفضة الأمريكية في الوقت المناسب. وفي الواقع، يمكن المجادلة أن هذه الأحداث أخرت التنمية السياسية والمؤسسية والمالية في إسبانيا في القرن السادس عشر.

وهذه القصة ليست غير عادية. فهي توضح التفاعل المعقد بين السياسة، والتنمية المؤسسية، والحوكمة الذي يمثل جوهر السياسة العامة.
وهذا التفاعل يتجلى في جميع قرارات السياسات المتعلقة بالضرائب، والإنفاق، والتمويل.
وقصة فيليب الثاني توازي التجربة المعاصرة في العديد من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية)مثل النفط أو الغاز أو المعادن(التي تقع فريسة "للعنة الموارد الطبيعية " التي كثيرا ما تؤدي إلى نمو اقتصادي غير مستقر ، وتنمية مالية ضعيفة، واضطرابات سياسية.
ومن الناحية المنطقية، يبدو أن الموارد الطبيعية تمثل نعمة بالنسبة للبلد.
فثروة الموارد تيسر تمويل الاستثمار لتحقيق النمو القابل للاستمرار وتسمح للحكومة بتوفير السلع الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة والتأمين الجماعي ضد حالات الطوارئ الفردية.
ولكن أخفق عدد كبير من البلدان الغنية بالموارد في تحقيق نمو مرتفع قابل للاستمرار.
وعلى العكس، لم تكن العديد من الاقتصادات النامية عالية النمو في العقود الأخيرة غنية بالموارد الطبيعية.
ويتمثل التحدي الرئيسي في أن ثروة الموارد الطبيعية الوفيرة يمكن أن تشوه الحوافز السياسية والاقتصادية.

وإذا تركت لحالها، فإن ثروة الموارد الطبيعية تحول الجهود السياسية من الوظائف الأساسية للحكومة إلى اعتماد ثروة الموارد. وبعبارة أخرى، فإن الحوافز للسلوك الذي يخدم المصالح الذاتية قد يهيمن على الأنشطة السياسية.

ويتم تجاهل الهياكل المادية والمؤسسية التي تدعم النمو طويل الأجل القابل للاستمرار لصالح أنشطة تحقق عائدات عالية للأفراد. وفي الحالات القصوى، يمكن أن يؤدي التنافس على ثروات الموارد الطبيعية إلى اضطرابات مدنية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي فرص الإثراء الشخصي والسعي إلى المناصب من خلال الضغط السياسي إلى تحويل المواهب القادرة على ريادة المشاريع بعيدا عن الأنشطة الإنتاجية.

وفي أي حال من الأحوال، فإن إدارة إيرادات الموارد الطبيعية تضع الحوكمة تحت الاختبار. فالمؤسسات الضعيفة تسيء توزيع وإدارة الموارد الطبيعية على حساب السلام الاجتماعي، والكفاءة، والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والبيئة. ودورات الانتعاش والكساد، أي زيادة الإنفاق العام غير الفعال في "أوقات الرخاء" من الدخل المرتفع الناتج عن الموارد الطبيعية، التي يليها هبوط مفاجئ في الإنفاق خلال "أوقات الشدة" عندما تنهار إيرادات الموارد أصبحت شيئا مألوفا.

وتعتمد الحكومات بشكل مفرط على الإيرادات المتأتية من السلع الأولية وإيرادات التصدير، وتخضع لزيادة وانخفاض لا يمكن التنبؤ بهما في أسعار السلع الأولية.

وفي السنوات القليلة الماضية، شهدنا انخفاضات كبيرة في أسعار السلع الأولية. وعلى سبيل المثال، انخفضت أسعار المعادن بشكل حاد من ذروتها في عام ٢٠١١. وهوت أسعار النفط في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، واستمر الانخفاض في مطلع عام ٢٠١٥. وحتى يناير ٢٠١٥، كانت معظم البلدان المصدرة للنفط تواجه أسعارا للنفط تقل بكثير عن المستويات التي تحقق تعادل المالية العامة النظرية، أي متوسط سعر النفط المطلوب ليوازن البلد ميزانيته. وتؤكد عدم القدرة على التنبؤ بأسعار السلع الأولية، البارزة في التطورات الأخيرة، على أهمية إدارة المالية العامة في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

وهناك تحد آخر ينتج عما يسمى المرض الهولندي.

فارتفاع سعر الصرف الحقيقي، المرتبط بإنفاق إيرادات الموارد الطبيعية على السلع والخدمات غير القابلة للتداول يحول الموارد من قطاعات السلع التنافسية القابلة للتداول، مما يقوض الانفتاح والنمو.

وفيما يتعلق بالبلدان الغنية بالموارد الطبيعية، فإن زيادة الفرص المتاحة أمام الحكومات تأتي، لذلك، مع العديد من المسؤوليات. وتتمثل المهمة على المدى القريب في كسر دورة الانتعاش والكساد عن طريق فصل الإنفاق الحكومي الحالي عن الإيرادات المتقلبة للموارد.

وقد أثبتت مؤسسات المالية العامة أنها أداة قوية في المساعدة على تحقيق مثل هذا الفصل.

واتبعت شيلي سياسة إدارة مالية احترازية لإيراداتها من النحاس من خلال اعتماد قاعدة للمالية العامة تستهدف تحقيق توازن هيكلي للميزانية.

ويقوم فريق مستقل من الخبراء بتحديد قيم لأسعار النحاس على المدى الطويل وإجمالي الناتج المحلي المحتمل مما يعزز شفافية تلك القاعدة.

وفي النرويج، لا يجوز تمويل الإنفاق إلا من خلال الدخل المتولد من الأصول المتراكمة نتيجة استخراج الموارد في الماضي.

وبالإضافة إلى ذلك، كلفت النرويج بنكها المركزي المستقل وليس وزارة المالية بإدارة ثروتها النفطية لغرض صريح وهو زيادة المسافة بين إدارة صندوق الإيرادات النفطية والعملية السياسية.

واكتسبت بوتسوانا أيضا سمعة جيدة في مجال الحوكمة الرشيدة والسياسات الاقتصادية الكلية الاحترازية، والإدارة السليمة للموارد المعدنية.

وتدار ثروة بوتسوانا المعدنية وفقا لقاعدة لضمان ألا يمول الإنفاق الجاري إلا بإيرادات غير متعلقة بالموارد.

وتستخدم إيرادات الموارد إما لتمويل الاستثمارات أو تُدخر في صندوق بولا (صندوق ثروة سيادي) لنقل الثروة إلى الأجيال القادمة.

حتى فيليب الحكيم نفسه أغرته سياسة القوة عن البناء المؤسسي المالي.

وتقدم أستراليا وكندا أمثلة أخرى على الإدارة الجيدة لثروة الموارد الطبيعية.

وتواجه الحكومات أيضا مسؤولية بناء مؤسسات عامة للوقاية من السلوك الذي يفضل المكاسب الشخصية على التنمية طويلة المدى.

وتؤدي شفافية المالية العامة والحوكمة الرشيدة دورا أساسيا، وهو موضوع يروج له صندوق النقد الدولي بنشاط.

ولضمان ضوابط وتوازنات أكثر فعالية وشفافية، ينبغي أن تتبع إدارة إيرادات الموارد الطبيعية هذه المبادئ الأربعة:

١- إطار قانوني شامل ونظام للمالية العامة، بإجراءات مفتوحة وشفافة لمنح حقوق استخراج الموارد الطبيعية وقواعد واضحة تنظم توليد الإيرادات من الموارد وجمعها؛

٢- تقارير شاملة، وفي الوقت المناسب، وموثوقة من قبل الحكومات والشركات المعنية بالموارد بشأن حيازات حقوق الموارد الطبيعية، وأنشطة الاستخراج والتجارة، ومدفوعات إيرادات الموارد وجمعها.

٣- توثيق الميزانية ببيان واضح لأهداف الحكومة المتعلقة بإدارة الموارد والإبلاغ عن تخصيص إيرادات الموارد للإنفاق العام والادخار.

٤- الكشف عن المخاطر الاجتماعية والبيئية والتشغيلية المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية وتحليل تلك المخاطر وإدارتها.

ومن الناحية المثلى، يسير المزيد من الشفافية والمساءلة جنبا إلى جنب مع المؤسسات السياسية الأكثر شمولا. ويقوم النمو القابل للاستمرار والرخاء على تراكم رأس المال البشري والمعرفة. وتكون المؤسسات السياسية المستقرة والشاملة أساسية لضمان بيئة تعزز تراكم رأس المال المادي والبشري. ومن الواضح أن نعمة الوفرة من الموارد الطبيعية لا تكفي. فبدون هيكل الحوافز السليم، يمكن للمكاسب السياسية أن تحل محل أهداف التنمية طويلة الأجل.

وتذكر أن فيليب الحكيم نفسه أغرته سياسة القوة عن البناء المؤسسي المالي.

فالحوكمة الرشيدة والمؤسسات القوية تعد شروطا أساسية للنمو القابل للاستمرار، ومن المعقول أن نأمل أن تؤدي الصعوبات المرتبطة بتقلب أسعار النفط والسلع الأولية الأخرى إلى أن تعتمد بلدان عديدة ممارسات متينة لإدارة المالية العامة مما يحفز الرخاء والاستقرار على المدى الطويل.

معوقات الصناعات الانتاجية في العراق وبدائلها

محمد موسى حسين الخضوري
المستشار القانوني للرابطة

قبل البحث في هذا الموضوع لابد من الاشارة الى أهمية الصناعة في تقدم البلد وازدهارة
فمن المعروف ان الثورة الصناعية التي ظهرت في أوربا اواخر القرن الثامن عشر، حيث كانت ثورة كبار الاغنياء ممن يملكون الارض ورؤوس الاموال الكبيرة التي كانت تاتي عن طريق التجارة والمساهمة في الشركات التجارية الكبرى التي احتكرت التجارة مع الهند والعالم الجديد.
لكن الحياة الاوربية تطورت وتغيرت نتيجة الظروف التي مرت بها.
حيث بدأت الحركة الصناعية تدخل في طور النمو ولكن ببطيء لضيق الظروف الاقتصادية وعدم توفير وسائل الانتاج، حيث كان الانتاج في اول الامر مقتصرا على العمل البدوي وبعض الادوات البسيطة المحدودة.
ونتيجة لتلك الظروف ظهرت بوادر الثورة الصناعية في اوربا بسبب عوامل عديدة باعتبارها العنصر الفعال في ادارة دفة الحكم، وخاصة (انكلترا) قبل غيرها من الدول الاوربية الامر الذي ادى الى استعدادها وتمسكها بالعمل الصناعي الذي كانت تعتبرة الاوفر حظآ في تهيئة الظروف المعاشية المناسبة وبما تملكة من اسباب وعوامل عديدة تجعلها قادرة على العمل في القطاع الصناعي منها:_
١)نمو الجانب الاقتصادي وخاصة ما يتعلق بالصناعة ومكوناتها الانتاجية.
٢)توفر رؤوس الأموال وذالك نتيجة لاتباعها حرية التجارة واستثمار عائديتها في تأسيس المصانع والمعامل وفتح القنوات اللازمة لعملية التصنيع.
٣)ونتيجة للتزاحم الحاصل في تأسيس المصانع وتنوعها ظهرت حركات الاختراع على اختلاف انواعها بتحسين وضع الالة الصناعية من حيث زيادتها للانتاج وتنوعها وجودتها بتقنية حديثة لسد حاجة البلد وتصدير الفائض منها للأستفادة من رؤوس الاموال الاجنبية الواردة منها لمصلحة خزينة الدولة .
٤)ومما ساعد على العملية الانتاجية للمصانع والمعامل توفر المواد الاولية لتشغيل الماكنة الصناعية لاداء عملها على الوجه الاكمل.
من كل كا تقدم فأن بحثنا في الشأن يدور حول أهمية الصناعة والالة التي تنتج .
٥)والشيء المهم في هذا البحث وفرة الايدي العاملة وحجومها الى العملية الصناعية التي تعتبر الاوفر مالآ و رزقآ لسد الحاجة المعاشية ، ومن ذالك تظهر ظاهرة القضاء على البطالة التي هي آفة المجتمع والقاتله لابنائه واسرته .

وبنائآ على ما تقدم فأن بحثنا في هذا المجال يدور حول الوصول الى أهمية الصناعات الوطنيه،والعمل على استعادتها وأعادة نشاطها لتعطي ثمارها في هذه الظروف القاسية التي يمر بها البلد وهو احوج ما يكون اليها ، لسد حاجة المواطن والقضاء على البطاله وتزويد الدولة بالمردود المالي الذهبي والنقدي من العملات الاجنبيه والابتعاد عن المستورد منها الذي انهك خزينة الدولة والفرد العراقي من جراء الغلاء وزيادة الاسعار .

لذلك نهيب بأخواننا رجال الاعمال والخبراء الاقتصاديين والمتخصصين في البحوث والدراسات الماليه والاقتصادية أن يكرسوا جهد علمهم وعملهما الى حمله وطنية فاعلة لانقاذ المصانع والعامل الوطنيه (الخاصه والعامه) من السباق العميق الذي حل بهم من جراء الاوضاع الشاذه التي مر بها البلد ودفعهم الى النهوض واليقظه وغسل الاتربه من تلك المصانع والعمل على اصلاحها ،والبيئة التي تقطن فيها ،لتعيد نشاطها في العمل والانتاج بكفاءه عالمية ووفق الاسلوب التقني الحديث ، ومن ثم يبت في المشاريع الجديده التي ينظر اليها مستقبلآ والتي قد تؤدي الى تأخير أنتاجها والبلد احوج ما يكون اليها ، هذا ونود أن نضيف الى أن المصارف الوطنية (سوائ كانت الحكومية منها أو الخاصة) كفيلة بتقديم التسهيلات المصرفية المساعدة في عملية التأسيس والتصنيع وهي وجدت لهذا الغرض ، أضافة الى وفرة المواد الاولية والأيدي العاملة الكفوءه ،أملها أن يكون بحثنا هذا تركيزآ لمن أغفل عنه لتحقيق الاهداف التي يرمى الى تحقيقها لخدمة المواطنه والمواطن وفي سبيل مستقبل أفضل للأجيال القادمة .
" والدين والوطن للجميع

الدهوي: علينا أن نسوق للإستثمار لكي نجذب الشركات العالمية لتطوير الإقتصاد العراقي

دعا رجل الأعمال و الخبير الأقتصادي علي الدهوي الى وضع استراتيجيات اقتصادية جديده كي يخرج العراق بوضع افضل بكثير من الوضع الاقتصادي الذي يمر بة كما دعا الى اعادة تعمل على تغيير وضع الأستثمار في العراق.

وقال الدهوي ان كبرى مشاكلنا هي الأقتصاد المعتمد على مصدر واحد للدخل وانتشار البطالة المقنعة بشكل كبير حيث يوجد لدينا اكثر من ٤ ملايين موظف حكومي، مع فساد اداري وروتين وبيروقراطية منتشره كالسرطان في جسم المؤسسات الحكوميه ورثت عن أنظمه شموليه اقتصاديا" و سياسيا" لعقود طويله، و هذا سبب رئيسي لهدر متواصل لأموال الشعب و الدوله. وكذلك عدم وجود بيئة جاذبة للاستثمار تتمثل بغياب النظام المصرفي المتطور الذي يخدم القطاعات الصناعيه و الزراعيه و السياحيه و الخدميه اذ عمل المصارف الحالي لا يخدم حتى الأعمال ذات الدرجه المتوسطه و الصغيره

س: هذا ملخص لأهم المشاكل، فما هي الحلول ومن أين نبدأ؟

هناك حلول تحتاج الى فترة طويلة لاحداث التغيير المنشود و هناك حلول تحتاج الى فترة اقل مما يتوجب علينا تقسيم الاولويات الى ثلاث مراحل هي آنيه و متوسطة وبعيدة المدى وضرورة ان ننظر الى الحلول التي تمدنا بنجاحات سريعه (Quick Wins)نحقق بها مكاسب واقعية تخدم البلد و المواطن فنحن لا نستطيع تحمل النفقات المطلوبه حتى وان لم تكن هناك داعش ولم يكن هناك هبوط في اسعار النفط اذ ان الدوله بأمس الحاجه الى زيادة الدخل لمواجهة النفقات و انا من الأشخاص المعارضين بشّده لزيادة الضرائب على المواطنين ولو انها غالبا ماتكون الطريق الأسهل لكي نعبر المرحله الحاليه. فتاريخ الدول يظهر بوضوح تام كيف أن السياسيين يتجهون لهذا الاجراء لتلافي بعض المشاكل التي تواجة الاقتصاد حيث يعملون على زيادة الضرائب ويعدون مواطنيهم بتخفيفها او حذفها بعد انتفاء الحاجه و لكن تبقى هذه الضرائب على رقاب الناس و تزداد النفقات الحكوميه بحجج مختلفة .

لذلك علينا ان نتخلى عن فكرة جباية ضرائب والتي ستكلف جبايتها الدولة أكثر من مردودها.

الدهوي اضاف ان اكبر النفقات المطلوبه اليوم هي في قطاعات الخدمات العامه كالكهرباء والماء و المجاري و الصحه العامه و النقل و الأتصالات مما يتطلب منا خطوات عديده وسريعه تنهض بهذه القطاعات الى مستويات مرتفعه و تزيل عن كاهل الدوله نفقات غير قادرة على انفاقها الان او في المستقبل فقطاع الكهرباء مثلا في العراق بحاجه الى أكثر من ٣٠٠ مليار دولار كي نوصل الكهرباء الى جميع مناطق البلاد واعادة بناء البنيه التحتيه وانتاج طاقه كهربائيه كافيه لتلبية مختلف القطاعات وخاصة النفطيه. فمن أين نأتي بمبالغ كهذه لتطوير هذا القطاع المهم لذلك امامنا خيارين لاثالث لهما أما ان نستمر بسياسة الأنفاق الحكومي الذي سيكون محدودا" و بطيئا" و يأخر النمو المنشود للبلد و أما أن نأخذ خطوه جريئة ونخصخص هذا القطاع بالكامل لا بجزء الأنتاج فقط، و آلية التخصيص تكون بأستقطاب شركات عالميه عملاقه ذات خبره تشغيليه عاليه في المجال ذاته و لديها القدره الماليه و الفنيه لأنشاء البنيه التحتيه المطلوبه.ويكون ذلك من خلال منح هذة المؤسسات رخصة عمل من ٧٥-١٠٠سنة كي تحقق اهدافها الماليه. المده يجب ان تكون بين ٧٥ الى ١٠٠ سنه وذلك بسبب التكلفة العالية للبنى التحتية و علينا ان نكون واقعيين و لا نقارن مع دول منحت اجازات و هي لديها بنيه تحتيه لا تحتاج الى الأستثمار الهائل الذي نحتاجه. وتكون هذة المؤسسات مسؤله عن البنيه التحتيه للقطاع بالكامل و ان تشارك الحكومة العراقية بالدخل بنسب معقولة (٥% الى ١٠%) تعود بالفائدة على الطرفين و التشديد على هذة الشركات بطرح نسبه من أسهمها في السوق المالي العراقي ليتسنى لشباب العراق ان تكون لهم حصه في هذه الشركات مع تخصيص جزء من الأسهم للعاملين فيها أسوة" بما تقوم بقية دول العالم هنا نحقق مردودا" يكون الجميع فيه رابحا" و تسمى بالأنكليزية Win Win Strategy .

س .من وجهة نظركم ماهي الفوائد التي سيجنيها العراق من تطبيق هكذا اصلاحات؟

اولها توفير مليارات الدولارات (نفقات البنيه التحتيه) سنويا" للميزانيه للأستفاده منها في نفقات ضروريه أخرى.وبناء بنيه تحتيه راقيه تصعد بالبلاد الى المستويات المطلوبه كي يحتل العراق مركزه بين الدول المتقدمه وتساعده في الأستمرار بتنمية اقتصاده.وكذلك تخفيف العبئ المالي والأداري عن كاهل الحكومه بنقل بعض العاملين من المؤسسات الحكوميه الى القطاع الخاص.

اضافة الى توفير فرص عمل الى الشباب الناشئ و تدريبهم على النظم الأداريه والتقنيه الحديثه.والمشاركه في الدخل سيضيف الى الحكومه و الى الميزانيه مبالغ كبيره تستغل في مجالات اخرى اما من يتسائل عن وضع العاملين الفائضين عن الحاجه فأقول أن الحكومه مجبره بالأستمرار بدفع رواتبهم وهذا واجب وطني و لكن ستكون مصاريفهم أقل بكثير ولا تحتاج الحكومه الى توفير عمل لهم أي انه من الممكن احالتهم على التقاعد مبكرا" براتب تقاعدي كامل.

س: كونكم تحـــــــــدثتم عن معارضتكم للضرائب، هل من الممكن ان تجبـــــــــي الحكومه ولو بعض الأموال لسد ولو اليسير من احتياجاتها؟

انا في الحقيقـه لسـت معارضا" للضرائب بشـــكل عام و لكننا في ظرف يحـــتم علينا النظر الى الأمور بـصوره أبـعد بـــكثير وبدراسه علميه قبل اللجوء الى حلول قـد لا تؤدي الى النتائج المطلوبـــه مثلا لو قـــامت الحـكومه بـــفرض ضرائب على كل أنواع الدخان و بنسبـة ٥٠٠% ما الضير في ذلك؟ و تخصص عائدياتها من هذه الضرائب لتبـني منشـئات طبـيه لمعالجة الســرطان تحديدا". أو أذا ابتدئنا برفع أسعار الوقود و بصوره تدريجيه لا تؤذي المواطن و تحديد العائد الى تطوير انتاج الطاقه لأننا سنضطر في المستقبل لأتخاذ اجراء كهذا و سنثير في ذلك الوقت على أقل تقدير ضجه نكون في غنى عنها. لنأخذ الطرق والجســـور في ظرفنا الحـــلي لا نســـتطيع ان نخصص المبالغ المنشوده لها فلم لا نجعل بعضا" منها طرقا" تستعمل بدفع ثمن بسيط أسوة" بكثير من الدول و هذه العوائد توفي اقـــتراضاتنا لأنشائها.

س: كيف تقـيمون واقـــع الأســـتثمار في العراق؟

بأختصار شديد اننا ننفق الأموال الطائله في وقـت ضائع وبـلا هدف من ناحـية الأنفاق لجلب الأستثمار. لنقيم ماذا جنيناه من كل ما قمنا بـه في مجال الأسـتثمار، سـنصل الى حقيقه واضحـه ان ما حققناه هو ضئيل جدا" لا يستحـق الذكر. اذا" علينا الأخذ بـمنهجيه جديده و جاده للمضي بـطريق الأســتثمار. لقد بـذلنا جهودا" مضنيه لبـيع منشـئات و مصانع الكثير منها الأبقـــــاء عليه ليس ذا جدوى اقتصاديه فكيف نستطيع بـيعه. ألا نتسائل لم يشتري المسـتثمر منشـأة كهذه؟ علينا اذا" ان نحـــــــول الأتجاه الى جلب استثمارات تكون صالحه من ناحية الجدوى مدرّة" بـــــالفائده للمســـــتثمر. ولجلب استثمارات كهذه علينا ان نقوم نحـن بـعمل جدوى اقـتصاديه علميه دقيقـــة المضمون ونسوقها للمستثمرين.

علينا أن نطور عملية طرق الأبـــواب على كبار الشركات بـصوره مباشره و نذلل لهم كل الصعاب ونوفر لهم المحـــيط المغري للقـــيام بنشـــاطهم. ان عملية تسويقـــنا للأستثمار في الوقـت الراهن لا ترقـى الى موازاة الصعوبـه الهائله في جلب المستثمر الى العراق. دعنا ان لا نرمي كل كراتنا في مرمى امن البـلد. هنالك اســتثمارات تأخذ محـلها في مناطق كثيره حـول العالم تواجه مشاكل امنيه جمّه. لنأخذ بعضا" من الأمثله كقطاع الأتصالات، ولا أقصد الموبـايل، أتت شركات عملاقه الى العراق لتستثمر في الكابل الضوئي الذي نحـن في أمّس الحـاجة أليه و شركات أخرى عملاقه للأستثمار في الأتصالات الأرضيه و كنا لهـا طاردين ولا يوجد سبـــــب وجيه لذلك و ها هي النتائج الوخيمه حيث نرى الوضع كماهو ولم يستفد لا المواطن ولا الدوله و لا الكادر الوظيفي و خسرنا المستثمر الذي سنحـتاج لجهود أكبر لأستعادة اهتمامه.

ان التركيز في تسويقنا للأسـتثمار يجب ان يتوجه الى قـــطاع الخدمات العامه اولا" ثم قـطاع الصناعات النفطيه.حـيث ان توفر النفط في العراق بشـــــكل وفير ورخص استخراجه نسبيا" يشـجع المستثمر خاصة" لو ازلنل الأحـتكار الأسـتثماري من قـطاع الحكومه حصريا" الى مجال مفتوح كي نبدأ السياســه المطلوبـه على المدى المتوســط للتوجه الى الصناعات النفطيه مستبدلين مع الزمن الأعتمـاد علـى تصدير النفط الخام بـــــتصدير هذه الصناعات التي تدر على الخزينه ب٣ الى ٥ أضعاف ما يدره تصدير النفط الخام، ان الاستثمار من قبل شركات عملاقه في هذا المجال ينمي قطاعا" خاصا" يتطور بســـــــرعه في نفس المجال يوفر الخدمات السانده لهذه الشركات في البدء و يتوسع الى مجالات اكبر.

س: بعض الخبـراء يقول ان الفسـاد المالي هو سبـب رئيسـي في طرد الأسـتثمار، ما رأيكم؟

لا شك ان الفساد المالي هو طارد للأستثمار و بالأخص للشركات الكبيره. ان معظم هذه الشركات تتبع نظما" معقده في دولها أو في نظم الأسـواق الماليه حـيث تكون اسـهمها مطروحة" فيه.

ان هذه النظم تتواجد لحـماية المسـاهمين و من يكون مسـاهما في هذه الشـركات يصبح حريص على سمعة شركتة اذ ان أي حدوث اي عملية لفسـاد اداري او مالي او دفع رشـا يؤدي الى خسـائر كبيره في سـعر أسـهمها ناهيك عن العقوبـــات التجريميه الكبـــيره والغرامات و قد يؤدي في بـعض الأحـيان الى اشـــهار افلاس الشـــركات المرتكبـــه لجريمة كهذه. لذلك تكون هذة الشـــــركات حريصة على سمعتها

س: أتعتقد او تؤمن بأستطاعتنا الخروج من كل هذه الأزمات؟

بـــالتأكيد قـــطعا" ومن غير اي تردد اننا في نهاية المطاف ســـنعدل ونغير القـــوانين و الأنظمه و طرق التفكير لتتماشـــــــى مع متطلبات العصر الحديث. شبابنا له القدره التامه و الرغبـه في النهوض بمعيشـتهم و بـلادهم و تحقيق امنياتهم بـالعيش المرفه و السعيد بعد سنوات طويله من الشقاء.

مصرف آشور الدولي

قائمة المركز المالي / الربع الرابع كما في ٢٠١٤/١٢/٣١ (غير مدققة) لمصرف آشور الدولي...

(المبالغ مليون دينار)

Account	2013/12/31	2014/12/31	اسم الحساب
Cash and Balance with banks	218,384	299,155	النقد والارصدة لدى المصارف والبنوك
Investments	12,608	4,987	الاستثمارات
Direct Credit Facilities	96,974	85,074	الائتمان النقدي
Debtors	3,585	15,586	المدينون
Total Current Assets	331,551	404,802	مجموع الموجودات المتداولة
Fixed Assets	7,468	7,360	الموجودات الثابتة
Projects under construction	16,811	19,601	مشروعات تحت التنفيذ
Total Fix Assets	24,279	26,962	مجموع الموجودات الثابته
Total Assets	355,830	431,764	مجموع الموجودات
Current Accounts and Deposits	83,164	108,101	حسابات جارية وودائع
Provisions	11,858	11,873	التخصيصات
Creditors	22,013	23,152	الدائنون
Repaid Loans	4,439	4,433	القروض المستلمة طويل الاجل
Total Liabilities	121,474	147,559	مجموع المطلوبات
Paid up capital	210,000	250,000	راس المال
Reserves	5,170	9,500	الاحتياطيات
Net Profit Before Tax	19,186	24,704	ارباح الفترة
Total Owners' Equity	234,356	284,205	مجموع حقوق الملكية
Total Liabilities and Owners' Equity	355,830	431,764	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
Banking Operations Revenues	27,535	32,420	ايرادات العمليات المصرفية
Investment Revenues	2,809	203	ايرادات الاستثمار
Transferable and Other Revenues	16	89	الايرادات التحويلية والاخرى
Total Revenues	30,360	32,712	مجموع الايرادات
Banking Operations Expenses	1,380	749	مصروفات العمليات المصرفية
Administrative Expenses	4,916	6,189	المصروفات الادارية
Depreciation	376	498	الاندثارات
Transferable and Other Expenses	4,502	572	المصروفات التحويلية والاخرى
Total Expenses	11,174	8,008	مجموع المصروفات
Net Profit Before Tax	19,186	24,704	صافي ارباح الفترة

مصرف بابل

الميزانية العامة لمصرف بابل للربع الرابع كما في ٢٠١٤/١٢/٣١ ومقارنتها مع نهاية السنة السابقة ٢٠١٣/١٢/٣١ .

(المبالغ مليون دينار)

2013/12/31	2014/9/30	2014/12/31	اسم الحساب
			الموجودات
43,052,581	70,907,076	65,187,647	الموجودات الثابتة
194,957,065	183,686,231	173,550,557	الائتمان النقدي
10,525,818	3,079,978	1,988,255	الاستثمارات
3,527,712	22,932,092	28,295,126	المدينون
40,000,000	0	0	نقد لدى البنك المركزي (نقد مستثمر)
50,126,688	49,840,218	55,492,088	نقد في الصندوق ولدى المصارف
342,189,864	330,445,595	324,513,673	المجموع
			المطلوبات
157,378,450	157,378,449	185,291,498	رأس المال والاحتياطيات
4,566,229	6,691,934	14,351,818	التخصيصات
174,844,088	145,529,197	116,842,572	حسابات جارية وودائع
355,023	19,954,347	4,559,366	الدائنون
337,143,790	32,553,927	321,045,254	
5,046,074	891,668	3,468,419	الارباح المتحققة
342,189,864	330,445,595	324,513,673	المجموع
			الايرادات
21,451,152	17,952,487	15,979,082	ايرادات العمليات المصرفية
2,007,136	1,546,863	1,043,172	ايرادات الاستثمار
177,839	147,657	118,009	ايرادات تحويلية واخرى
23,636,127	19,647,007	17,140,263	المجموع
			المصروفات
13,366,016	7,616,565	7,991,014	مصروفات العمليات المصرفية
3,719,714	2,603,423	4,857,517	المصروفات الادارية
780,765	0	458,900	الاندثار
723,558	470,558	364,413	المصروفات التحويلية
	0	0	المصروفات الاخرى
18,590,053	10,690,546	13,671,844	المجموع
5,046,074	8,956,461	4,468,419	الارباح المتحققة
23,636,127	19,647,007	17,140,263	المجموع

عقيل مفتن ...
نائب رئيس مجلس إدارة مصرف الاتحاد

بالعمل الجاد والمثابر وصلنا الى مصاف المصارف الرصينة

نسعى لتقديم الافضل للمواطن العراقي

ضمن اللقاءات الصحفية التي تجريها مجلة المصارف العراقية مع المصارف العراقية الخاصة ، كانت لنا هذا اللقاءمع نائب رئيس مجلس ادارة مصرف الاتحاد العراقي ، وتحدث لنا مشكورا عن انجازات المصرف والخطط المستقبلية ...

س- ماذا قدم مصرف الاتحاد للمواطن طوال السنوات الماضية ؟

منذ تولينا ادارة المصارف عام ٢٠١١ كان رأس المال ٥٨ مليار دينار عراقي في ذلك الوقت وبفرعين بغداد واربيل فقط وبنسبة ضئيلة من الزبائن والعملاء لا تمثل شيء وبعد جهد كبير استطعنا ان ننمي راس المال ليصل ١٠٠ مليار وبعدها ١٥٠ مليار وبعدها ٢٥٢ مليار لنصل بذلك الى مصاف المصارف الرصينة وبزيادة في الزبائن costumer بنسبة ٧٠٠ % وسعينا كمجلس ادارة في المصرف الى فتح فروع في العراق في المحافظات ميسان وواسط و ذي قار وكربلاء المقدسة والنجف الاشرف ونضع اللمسات الأخيرة لعدة فروع منها الديوانية والسماوة وبابل .

س- ماهي الخدمات التي يقدمها مصرفكم الى المواطن؟

نحن نتعامل وفق الأنظمة المصرفية العالمية بدا من الاعتمادات المصرفية التي يحتاجها الزبون والحوالات الخارجية فضلا عن حصولنا كمصرف الاتحاد لوكالة master card حصريا بمصرفنا ويتم توزيع ATM الى الجامعات والمولات والأسواق والفنادق وذلك كي نسهل عملية السحب والايداع للزبون وبالتالي لا يحتاج الى حمل الأموال في محفظتة وهذا نظام اكثر البلدان تعمل به .

س- كيف ستسهم خطوه البطاقة المصرفية في تقدم القطاع المصرفي في المرحلة المقبلة ؟

ان ما عاناه بلدنا طوال ثلاثة عشر عام من حصرا وانعزالنا عن العالم جعلنا متأخرين جدا عن التطور في كافه المجالات وليس في القطاع المصرفي فقط بل في الصناعة والزراعة والتجارة وكافه مجالات الحياه فضلا عن ان العراق كان تحت طائله عقوبات البند السابع مما ولد ابتعاد المواطن عن الثقافة المصرفية وكيفيه التعاطي مع المصارف كضمان لحمايه أمواله وتنميتها كباقي بلدان العالم لكن اليوم رؤيتنا تتجه صوب تثقيف المواطن العراقي باعتماد المصارف كمورد لتنمية أمواله.

س- هل ان الدعايات المقروءة والملصقات هي وحده من تستطيع اقناع المواطن باتخاذ المصارف ملجأ وحيدا لحمايه أمواله ام هنالك لديكم خطط مستقبله لتثقيف المواطن؟

كل وسائل الدعاية والاعلام هي مهمه ومطلوبة اضافه الى الدورات التثقيفية التي سنقيمها والتي سنسعى من خلالها الى اقناع المواطن باعتماد على الأنظمة الحديثة في التعاملات الداخلية والخارجية المالية لذا ان الاعلام أصبح ضرورة لتوعيه كافة شرائح المجتمع حتى نصل الى ضفاف الدول المتقدمة ولدينا خطه عمل ورؤية بهذا المجال .

ش- القرارات الأخيرة التي صدرت من البنك المركزي كيف ترون هذه القرارات ومدى تأثيرها على القطاع المصرفي الخاص ؟
هذه من أشجع وافضل القرارات التي صدرت من البنك المركزي منذ عام ٢٠٠٣ والى يومنا هذا واعتقد انها ستسهم في تنميه القطاع المصرفي وتنشيطه للعمل كداعمه اسايه للاقتصاد العراقي وسيكون ساندا أساسيا للقطاع العام في مختلف المجالات وهي من القرارات المهمة ونطمح كقطاع مصرفي الى المزيد من القرارات التي تنعش الواقع المصرفي ونحن سعداء جدا في هذه القرارات .

س- لعل مصرف الاتحاد كان حاضرا في جميع المحافل الاقتصادية والاجتماعية والفنية والرياضية هل لك ان تحدثني عن سر هذا الاهتمام؟
بصفتي نائب رئيس مجلس الإدارة في مصرف الاتحاد انا من المولعين بالأمور الرياضية واعتبرها من الأمور الحيوية التي تساعد على تنشيط الذهن والفكر ولدي أفكار كثيره في مجال الرياضية ودائما كمصرف الاتحاد سباقين في دعم الأنشطة الرياضية والمبدعين في مختلف المجالات بشكل عام والرياضة بشكل خاص .

س- هنالك نخوف من عمل القطاعين الخاص والعام في هذه الفترة على الرغم من سعي الحكومة اليوم الى الاعتماد على القطاع الخاص للخروج من الازمه المالية بسبب تراجع أسعار النفط؟
ليس لدى الحكومة العراقية والقطاع الخاص خيارات أخرى عشرة سنوات عجز القطاع العام ان ينهض بالدولة العراقية هل هناك فتره أخرى يمكن ان ننتظرها حتى ننهض من جديد لذا يجب على القطاع الخاص ان يأخذ دوره الحقيقي في الارتقاء بالواقع الاقتصادي خاصه المصارف فلولا المصارف لا يمكن ان يكون هنالك مشاريع.

س- في اكثر من حوار وتصريح للمصرفيين يشددون على محاوله بعض الأطراف الحكومية على عزل القطاع المصرفي من المشاركة في المشاريع الاستثمارية على الرغم من التجارب العالمية والإقليمية قد اثبت القطاع المصرفي نجاحه في هذه المشاريع؟

هناك ورقه مقترح قدمنها في للجنه الاقتصادية في البرلمان العراقي وهي ضرورة ملحه في يومنا هذا ونحن كقطاع خاص مصرفي لدينا الإمكانيات اللازمة للسيطرة على هذه المشاريع ومتابعتها ونجاحها والسؤال هنا الى متى ولماذا نبقى نعتمد على الأنظمة والقوانين القديم التي عطلت البلاد وعلى العكس فنحن كباقي المصارف العالمية ندخل بهذه المشاريع وننجحها فأذا ارادت الحكومة النهوض بالواقع الاقتصادي فعليها التعاون مع القطاع المصرفي الخاص.

س- كيف ترى واقع المصارف اليوم ؟
اليوم الوقع المصرفي جيد باتجاه الأفضل وهذه الرؤي لم تأتي من فراغ لأننا لو نضرنا الى القرارات التي صدرت مؤخرا من البنك المركزي لوجدناها ركيزة اساسيه لدعم القطاع المصرفي فبالتالي التعاون بين المؤسسات الحكومية والقطاع المصرفي الخاص يمكن ان يقوي الاقتصاد العراقي بدلا من الاعتماد على المصارف الحكومية فقط كون الأخير جمد الكتل النقدية للاستثمار وعدم استغلها بمشاريع تنفع المجتمع والاقتصاد على العكس القطاع المصرفي الخاص يعلم ليلا ونهار لتنميه موارده وزيادة الأموال لديه .

س- ماهي كلمتكم الأخيرة للمصارف ؟
اثبتنا خلال الأعوام الماضية اننا جديرون بالثقة من قبل المواطن وحتى بعض الأطراف الحكومية ونحن نتمى من الجميع التعاون مع القطاع المصرفي والاتقاء به .

تجربة التمويل الإسلامي في إنعاش الإقتصاد

عبد الحسين المنذري

لم تتطرق اي جهة رسمية او غير رسمية في المؤتمرات الاقتصادية التي عقدت مؤخراً الى اهمية اللجوء الى التمويل الاسلامي للاستفادة من قدرته وامكاناته في دعم الاقتصاد الوطني والتخفيف عن كاهل الموازنة في هذا الظرف الحرج .ورغم الدعوات المتكررة التي دعونا اليها لاستدراج التمويل الاسلامي وزجه في مكونات الاقتصاد الوطني الا ان احدا لم يستجب الى هذه الدعوة وبهذا خسر اقتصادنا فرصا تنموية عديدة اصبحنا بأمس الحاجة اليها الان .

ولما كانت الصيرفة الاسلامية بصيغ عملها المتعددة (قصيرة ومتوسطة الاجل)من مرابحة ومشاركة واستصناع ومزارعة وسلف وغيرها قد نجحت في اغلب الدول الاسلامية في توفير السلع والخدمات وفرص العمل فانها في بلدنا لم تحرك ساكنا.

كنا قد دعونا قبل عدة سنوات لاصدار قانون الصكوك الاسلامية الذي اردناه ان يكون بديلا عن قانون البنى التحتية الذي رفضه البرلمان آنذاك، حيث يسمح اصدار هذا القانون للحكومة والبنك المركزي والمصارف باستخدام الصكوك لجذب الاموال اللازمةلتمويل المشاريع التنموية طويلة الاجل لان المصارف غير قادرة بسبب ضعف رؤوس اموالها وادواتها المالية من تمويل مشاريع يمتد اثر تمويلها لاكثر من سبع سنوات وهو ما يؤثر على حجم سيولتها وارباحها ودوران النقد لديها.

وقد أسهمت المصارف الاسلامية وشركات التامين الاسلامية وشركات الاستثمار الاسلامية والبورصات الاسلامية على تمويل اغلب قطاعات الاقتصاد وتنشيط الاسواق وتنويع مصادر التمويل الاساسية في اغلب الدول الاسلامية.

وربما يكون سبب تجاهل الجهات الرسمية والاقتصادية وغيرها لاهمية التمويل الاسلامي هو ان هذا التمويل لم يثبت كفاءته في العراق وذلك بسبب محدودية رؤوس اموال المصارف وانشغالها في تشغيل سيولتها النقدية في نشاطات سريعة ذات عائد مربح وآمن حتى اصبحت نسبة موجوداتها تمثل واحداً بالالف من حجم التمويل الاسلامي العالمي وهي نسبة محرجة لنا حين نسأل عنها من قبل المصارف والمؤسسات المالية في الدول العربية والاسلامية وكذلك بسبب عدم معرفة السياسيين والاقتصاديين بطريقة وآلية عمل الصيرفة الاسلامية وهذا سببه عدم قيام خبراء المالية الاسلامية في بلدنا بنشر مبادئ التمويل الاسلامي في وسائل الاعلام المختلفة وعقد الندوات والمؤتمرات الخاصة بهذا الموضوع المهم.

وقد تكون مناسبة انخفاض اسعار النفط الى مادون النصف قياسا لسعره في بداية ووسط عام ٢٠١٤ وتاثير هذا الانخفاض السلبي في تمويل الموازنة وهو ما دعا رئاسة الوزراء والبرلمان والهيئات الاقتصادية لكي الى التحرك بسرعة لايجاد مصادر جديدة للايرادات لأن تكون المصارف الاسلامية جاهزة الان واكثر من اي وقت مضى للمشاركة في رسم السياسة الاقتصادية للبلد ودعم النشاط الاقتصادي بموارد وصيغ تمويلية جديدة سواء من مواردها الذاتيه او بالمشاركة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر العامل الاهم في معالجة حالات الفقر والبطالة وهذه ستكون سياسة مصرف النهرين الاسلامي لعام ٢٠١٥.

اما قانون الصكوك الاسلامية فان بعض الدول تسجل ما مقرر اصداره من صكوك خلال العام من ضمن ايرادات الموازنة وهو ما يخفف عن الموازنة ضغوطات تمويل القطاعات الكثيرة في الدولة ويحول وجهته وهويته من استهلاكي الى استثماري.

ان قانون الصكوك الاسلامية في طريقه للانجاز وبأنتظار اقراره لاهميته، واللافت ان عدداً كبيراً من الدول غير الاسلامية اخرها اليابان واسبانيا قد حققت نجاحات في استخدامها.

المصرف التجاري العراقي

البيانات الفصلية للمصرف التجاري العراقي للربع الرابع كما في ٢٠١٤/١٢/٣١..

Account name	2014/12/31	2014/9/30	2014/12/31	اسم الحاسب
Assets				الموجودات
Current Assets				الموجودات المتداولة
Cash in hand and at banks	191,803,964	97,674,741	134,597,669	النقد في الصندوق ولدى المصارف
Investments	112,852,275	276,281,328	280,262,998	الاستثمارات
Total	304,656,239	373,956,069	414,860,667	المجموع
Monetary credit	3,956,342	5,952,387	7,154,495	الائتمان النقدي
Debtors	24,632,689	25,740,512	25,831,732	المدينون
Fixed Assets				الموجودات الثابته
Fixed Assets(Net book Value)	1,597,981	1,476,418	1,425,674	الموجودات الثابته (قيمة دفترية)
Totel Assets	334,843,250	407,125,386	449,272,568	مجموع الموجودات
liabilities				المطلوبات
Current & depositor accounts	96,691,418	81,868,515	121,063,103	حسابات جارية وودائع
Creditors	41,572,654	42,877,820	43,824,224	الدائنون
Total	138,264,072	124,746,335	164,887,327	المجموع
Equity				حقوق الملكية
Capital	150,000,000	250,000,000	250,000,000	راس المال
Reserves	46,579,178	32,379,051	34,385,241	الاحتياطيات
Total Equity	196,579,178	282,379,051	284,385,241	مجموع حقوق الملكية
Total liabilities and equity	334,843,250	407,125,386	449,272,568	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
Income				الايرادات
Banking operations revnue	9,948,032	5,829,144	6,717,526	ايرادات العمليات المصرفية
Investment revenues	11,020,064	7,808,323	12,174,864	ايرادات الاستثمار
Total	20,968,096	13,637,467	18,892,391	المجموع
Transferable and other evenues	1,111,057	81,208	365,318	ايرادات تحويلية والاخرى
Totel Incom	22,079,152	13,718,675	19,257,709	مجموع الايرادات
Expenses				المصروفات
Bankinq operations expenses	1,280,838	916,266	1,263,626	مصروفات العمليات المصرفية
Administrative expenses	8,541,047	3,764,131	5,690,452	المصروفات الادارية
Depreciation	486,996	297,362	352,501	الاندثارات
Total	10,308,882	4,977,759	7,306,578	المجموع
Transferable and other expenses	1,080,924	558,278	1,488,839	مصروفات تحويلية واخرى
Total expenses	11,389,805	5,536,037	8,795,418	مجموع المصروفات
Profit before tax	10,689,347	8,182,638	10,462,291	الارباح المتحققة قبل الضريبة
Incom tax	1,812,345	954,193	1,247,773	حصة ضريبة الدخل
Net profit after tax	8,877,002	7,228,445	9,214,518	الفائض بعد الضريبة

مصرف التنمية الدولي
International Development Bank

البيانات المالية للربع الاول (قائمة المركز المالي و قائمة الارباح والخسائر) كما ورد في ٢٠١٥/٣/٣١..

قائمة المركز المالي		قائمة الارباح والخسائر	
اسم الحساب	2015/3/31	اسم الحساب	2015/3/31
النقود في الصندوق ولدى المصارف	303,371,799	المصاريف الادارية	2,871,072
الائتمان النقدي	269,201,816	مصروفات العمليات المصرفية	2,301,117
المدينون	16,341,259	مصروفات العمليات التأمينية	-
الموجودات الثابتة	64,701,389	مصاريف الاندثار	136,587
اجمالي الموجودات	653,616,263	مصروفات تحويلية	43.548
الحسابات الجارية والودائع	306,560,757	مصروفات اخرى	2,688
الدائنون	25,008,692	مجموع المصروفات	5,355,012
التخصيصات	13,008,246	ايراد النشاط الخدمي	-
راس المال المدفوع	250,000,000	ايراد العمليات المصرفية	8,343,905
الاحتياطيات	3,753,305	ايراد العمليات التأمينية	-
الارباح المدورة	28,276,638	ايراد الاستثمار	19,118
الارباح القابلة للتوزيع	24,000,000	ايرادات تحويلية	-
الارباح المتحققة خلال الفترة	3,008,625	ايرادات اخرى	613
اجمالي المطلوبات	653,616,263 غير مدققة	مجموع الايرادات	8,363,636

مصرف التنمية الدولي يفتتح فرعه الجديد في محافظة النجف الاشرف

تم افتتاح فرع لمصرف التنمية الدولي في محافظة النجف الاشرف وباشر اعماله المصرفية أعتبارآ من ٢٠١٥/٣/٥.
وادناه المعلومات الخاصة بالفرع :
- اسم الفرع :النجف
- اسم المدير :محمد جواد كاظم
- الرقم الرمزي :٠٨
- رقم الهاتف :٠٧٨٠٩٦١٣٢١١
- العنوان :حي الغدير /محلة ١٠٩ /شارع ٢٣/ البناية٥١/رقم العقار ٢/١٦٣٤٤ .

إستقطاب الودائع وحُسن الأداء في المصارف الأهلية العراقية

الاستاذ محمد صالح الشماع

يُركز البنك المركزي العراقي على مقدار رأسمال المصارف المحلية ويسعى إلى زيادته ، وهو في ذلك على صواب لما في الزيادة من منافع عديدة للمصارف في مقدمتها إرتفاع المركز المالي للمصرف وتوسيع نطاق نشاطه المصرفي في مجال منح الإئتمان . لكن هذه الزيادة مهما بلغت فهي لوحدها غير كافيه .. لضمان ترسيخ كيان المصرف بزيادة حجمه وبتوسيع نطاق أعماله وأنشطته المصرفية ما لم تقترن بتوفير من يتولى إدارة المصرف على النهج المصرفي السليم . فها هو رأسمال المصارف الأهلية قد إرتفع إلى الحد المطلوب وزيادة ، وماذا بعد ؟ إن مصارفنا وإن هي متساوية من مقدار رأس المال المدفوع لازالت غير متساوية أو حتى متقاربة جميعها في الحجم والأداء ، حيثُ - على سبيل المثال - في منتصف العام ٢٠١٤ نجد أن المركز المالي لأكبر المصارف الخاصة الذي رأسماله ٢٥٠ مليار دينار يزيد على أربعة أضعاف المركز المالي لمصرف اخر الذي رأسماله ٢٥٠ مليار أيضاً . وهذا يعني أن زيادة رأس المال أو بالأحرى إرتفاع مقداره لم يؤثر على أنشطة بعض أو معظم المصارف مما يدل على وجود عوامل أخرى أدت إلى تقدم غيرها ولم تتأثر بها ، ومن هذه العوامل أو أهمها الإدارة المصرفية الناجحة.

أول صفة للكيان المصرفي الرصين والراسخ هي ضخامة الحجم ، وليس زيادة رأس المال فقط التي ترفع مركزه المالي قليلاً ، في حين أن الحجم الكبير يتكون من المبالغ الضخمة المودعة لدى المصرف المتوقع لها أن تكون أضعاف رأسماله وإحتياطياته ، إذ لا حجماً كبيراً للمصارف التجارية بدون ودائع كبيرة تمكنَ المصرف بإدارته الماهرة من إستقطابها . وهذا عمل جبار يعتمد بالدرجة الأولى على كسب ثقة الجمهور والمؤسسات من مودعين ومتعاملين مع المصرف ويحتاج إلى جهد وحُسن أداء ينبع من قابليات أشخاص إدارة المصرف ذوي الشهرة والسمعة الحسنة ومن علاقاتهم الطيبة مع أصحاب الأموال الكبيرة وكسب رضاهم وما يتمتع به أشخاص الإدارة العليا للمصرف والسلطات التنفيذية من خبرات مصرفية عميقة ومؤهلات عالية وقدرات حقيقية .

نرى أن يهتم البنك المركزي العراقي ، إضافة إلى موضوع رأس المال ، بتمكين المصارف الأهلية من إستقطاب ودائع القطاع الخاص ومن الدوائر الحكومية والقطاع المختلط بشتى السبل والإمكانيات التي منها على الأقل تأسيس (شركات أوصندوق ضمان الودائع) وإقامة دورات مصرفية متخصصة وعقد إجتماعات وندوات لكبار المسؤولين وذوي العلاقة من المصارف ووضع لوائح وضوابط وتعليمات ، وأن يعيد كل مصرف النظر في جدول أسعار عملياته المصرفية لتسهيل تعامل المواطنين والشركات معه وتشجيعهم على إيداع اموالهم لديه .. الخ ، وأن تمارس (رابطة المصارف الخاصة في العراق) دورها بهذا الشأن وفق نظامها الداخلي بإقامة

الدورات التدريبية لتعريف إدارات المصارف بطرق وسبل كسب الزبائن والجمهور وتعزيز ثقتهم بمصارفها بغية الحصول على الودائع ونشر البحوث والدراسات والتقارير المصرفية التي تعالج الحالة . فعندما تزداد الودائع يكبر حجم المصرف ويترسخ كيانه ويكون مؤهلاً لأن يؤدي دوره في تمويل الأسواق العراقية والمشاريع عن طريق الإئتمان النقدي فيساهم بذلك في تنشيط الإقتصاد الوطني .

محمد صالح الشماع
alshammaa@yahoo.com

الذكرى التاسعة لرحيل الكابتن عبد كاظم

نقلاً عن الدستور

مرّت قبل ايام الذكرى التاسعة لرحيل ملك التغطية والفدائي الدولي السابق الراحل عبد كاظم والذي يعدّ رحيله خسارة كبيرة للرياضة العراقية بوجه عام والكرة بوجه خاص- وقد مثل آليات الشرطة الفريق الذي عشقه حد النخاع وأغلب المنتخبات الوطنية التي أبلى معها بلاءً حسنا - لا سيما بعد عودته لأرض الوطن وقد عاش ألم الغربة في المهجر بعيداً عن الوطن الأم قبل أن يصطدم بالواقع المزري للكرة العراقية، وما تمرّ به من ظروف صعبة وقاهرة نتيجة منْ تسلط على مقدراتها قبل السقوط وما بعده وما خلف من تداعيات أجهزت على مسيرتها في الكثير من المشاركات الدولية، ما أدى الى تراجعها وإخفاقها....وفي استطلاع آراء عدد من المتخصصين بالشأن الكروي حول الذكرى الأليمة لرحيل (أبو فراس) وما تمثل من خسارة كبيرة للكرة العراقية.. جاء فيه:

عطاء بلا مقابل

وقال المدرب المغترب رعد عبد اللطيف: قد أكون محظوظاً وأنا أفتح عيني يومياً وعمري ست سنوات على مشاهدة الكابتن عبد كاظم الذي كان بيته لا يبعد عن بيتنا سوى ثلاثة أمتار وهو عرض الشارع الذي يفصل بيننا، ومن خلاله وزملائه الكابتن باسل مهدي ومظفر نوري اللذين أيضاً كان بيتهما قريباً من بيتنا عشقنا كرة القدم وما أكثر الأيام ونحن ننتظر سيارة آليات الشرطة التي تأتي بالقرب من بيتنا وفيها الكابتن عبد كاظم وباسل مهدي ومظفر نوري ورياض نوري لنعرف نتيجة مباراة آليات الشرطة في الدوري أو معرفة نتيجة منتخبنا الوطني. الكابتن عبد كاظم معروف للجميع بأخلاقه العالية وإخلاصه ووفائه لأصدقائه وكان يرسل المساعدات المالية لبعض اللاعبين القدماء من جيله بعد أن علم بفقرهم في فترة الحصار من أمريكا دون أن يعرفوا أنه من يرسلها لهم ولكن بعد وفاته قال لهم صديقه الذي كان يعطي لهم هذه المبالغ أنها كانت من صديقكم الوفي (الكابتن عبد كاظم). أما عن لعبه وإنجازاته مع منتخب العراق

وآليات الشرطة فهي معروفة للجميع ويكفي أن الصحافة الأسترالية لقبته (باللاعب الفدائي) في المباراة الفاصلة للتأهل الى نهائيات كأس العالم في ألمانيا عام ١٩٧٤ حيث أصيب إصابة بالغة في رأسه وتم غرزه بأكثر من ست غرز ولكنه رفض الخروج من الملعب وأكمل المباراة وهو ينزف دماً، وعندما اعتزل واتجه الى التدريب كان يتمتع بشخصية قوية ومحترمة فرض نفسه على جميع الفرق التي دربها وكان له الفضل في اكتشاف الكثير من اللاعبين الذين أصبحوا فيما بعد نجوماً في سماء الكرة العراقية.. فليرحمه الله.

طيب الذكر

فيما قال الدولي السابق حسن كمال قائلاً: الفدائي عبد كاظم لاعب من طراز مميز، رحمه الله ومثواه الجنه هو أخ ومدرب وأستاذ ومن عمالقة الكرة بإسلوبه وطريقة التعامل ومنطقه وروحه الطيبة أروع إنسان رأيته ومدرب كبير وسعيد لعملي تحت إشرافه لوقت قصير ولكن كانت لي دروس كبيرة برفقته، إذ كان مبدعاً ومتألقاً، إن كان لاعباً أو مدرباً وطيب القلب.. متحدث لبق وسهل التعامل وبعيد عن التكبر والتعصب مبتسم ومستمع ومحبّ للجميع تعلمت منه التعامل مع الآخرين وكسبهم بطريقه سهلة ومقنعة، يتعامل مع الجميع بدون فوارق ويعطي المجتهد اهتمامه ونصائحه ويحب الملتزم ولم أرَ منه اي شيء يغضب وحتى في ساعة الغضب كانت الابتسامة لا تفارقه حتى لو كانت مصطنعة رحمة الله على روحه وأدخله جنات النعيم وهو باقٍ في الوجدان لطيب ذكراه.. وبرحيله فقدت الرياضة العراقية رمزاً من رموزها الكبار وعلماً من اعلامها الشامخة.

إستذكار الغائب الحاضر...

عبد كاظم

نجم ساطع أسمه في سماء الكرة العراقية

ليرحل بلا وداع

خسارة كبيرة

واخيراً قال الحكم الدولي واثق محمد: أولا ألف ألف رحمة على روح ملك التغطية عبد كاظم الذي يعد إرثاً وتاريخاً كبيراً ورمزاً خالداً وكبيراً من رموز كرة القدم العراقية، حيث افتقدته الرياضة العراقية كثيراً هو نجم مميز سطّر اسمه بأحرف من ذهب في سجلات الكرة العراقية كونه لاعباً ورجلاً من طراز عال وفريد، إذ سمي بملك التغطية لاجادته في الدفاع، يمتلك بنية جسمانية قوية أتمنى من أهل الشان أن لا ينسوا المبدعين من أبنائهم الرياضيين إنه خسارة كبيرة، فقدناه في وقت يحتاج الوطن الى أبنائه الابطال لكن قدرة الباري عزّ وجل كان لها قول آخر يوم امتدت له يد المنون لتغيبه عنا على حين غرة.وفي هذه المناسبة اتمنى من الله أن يمنّ على أهله وذويه بالصبر والسلوان ويتغمد الفقيد في جنات الخلد.. إنا وإنا اليه راجعون